

الاحكام

فناضبط

«المقدمة الجزية» و«تحفة الأبطال»

تقريب

فضيلة الشيخ

د. علي بن عبد الرحمن الحذيفي «حفظه الله»

إمام وخطيب المسجد النبوي الشريف

ومجموعة من المشايخ القراء «حفظهم الله»

ضبط وتحقيق

محمد بن فلاح المطيري



الجمعية العامة للإعلام
www.gheras.com

الإِحْكَامُ
فَضَيْبُطُ
«المَقْدَمَةُ الْجَزَائِيَّةُ» وَ«تَحْفَةُ الْأَطْفَالِ»

جميع حقوق النشر والطبع والتوزيع والحقوق المادية والفكرية والأدبية
وحقوق النسخ والتصوير الضوئي والإلكتروني والترجمة لجميع اللغات
محفوظة لشركة غراس للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان

الطبعة الأولى

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م



الكويت - شارع الصحافة - مقابل مطابع الرأي العام التجارية

هاتف: ٤٨١٩٠٣٧ فاكس ٤٨٣٨٤٩٥

الكويت - الخالدية: ص. ب: ١٧٠١٢ - الرمز البريدي: ٧٢٤٥١

Website: www.gheras.com

E-Mail: info@gheras.com

الإِخْكَامُ

في ضَبْطِ

«المُقَدِّمَةُ الْجَزَرِيَّةُ»

وَهِيَ : «المُقَدِّمَةُ فِيمَا يَجِبُ عَلَى قَارِئِ الْقُرْآنِ أَنْ يَعْلَمَهُ»
نَظْمُ إِمَامِ الْقُرَاءِ وَالْحُفَاطِ
أَبِي الْخَيْرِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْجَزَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٣٣ هـ

و«تُحْفَةُ الْأَطْفَالِ»

وَهِيَ : «تُحْفَةُ الْأَطْفَالِ وَالْغِلْمَانِ فِي تَجْوِيدِ الْقُرْآنِ»
نَظْمُ الْعَلَّامَةِ الْمُفَرِّغِيِّ
سُلَيْمَانَ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ الْجَمْزُورِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ
كَانَ حَيًّا سَنَةَ ١٢١٣ هـ

ضبط وتحقيق

محمد بن فلاح المطيري

عفا الله عنه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ :

لَعَلَّ إِلَهَ الْعَرْشِ يَا إِخْوَتِي يَقِي
وَيَجْعَلُنَا مِمَّنْ يَكُونُ كِتَابُهُ
وَبِاللَّهِ حَوْلِي وَأَعْتِصِمِي وَقُوتِي
فَيَا رَبَّ أَنْتَ اللَّهُ حَسْبِي وَعُدَّتِي
جَمَاعَتَنَا كُلَّ الْمَكَارِهِ هَوْلًا
شَفِيعًا لَهُمْ إِذْ مَا نَسُوهُ فَيَمَحَلًا
وَمَا لِي إِلَّا سِتْرُهُ مُتَجَلَّلًا
عَلَيْكَ أَعْتِمَادِي ضَارِعًا مُتَوَكِّلًا

من مقدمة «حز الأمانى ووجه التهاني»
المعروفة بـ«الشاطبية»

وَحَقٌّ لِمِثْلِي أَنْ يَتِمَّثَلَ بِقَوْلِ الشَاعِرِ :

أَمُوتُ وَيَبْقَى كُلُّ مَا قَدْ كَتَبْتُهُ
لَعَلَّ إِلَهِي أَنْ يَمُنَّ بِلُطْفِهِ
فَيَا لَيْتَ مَنْ يَقْرَأُ كِتَابِي دَعَا لِيَا
وَيَرْحَمَ تَقْصِيرِي وَسُوءَ فِعَالِيَا



تقريظات المشايخ الفضلاء حفظهم الله

- فضيلة الشيخ د. علي بن عبد الرحمن الحذيفي .
- فضيلة الشيخ أيمن سعيد .
- فضيلة الشيخ د. حازم حيدر الكرمي .
- فضيلة الشيخ محمد حسام سبسي .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلوة والسلام على سيد
المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد
فقد أطلعني الأرفع الأستاذ محمد بن فلاح الفيزري
المطيري على ضبط منظومتي «مقدمة الجزرية» و«تحفة
الأطفال» ولسمى : الإحكام في ضبط المقدمة
الجزرية و«تحفة الأطفال» والمنظومتان في
علم التجويد وقد طالعت بهما صفحاتهما
فألفيت ضببه وهو أشبه بفيداً وأطلب مني
تقريره فأجبتة نشر هذا العلم تقع له بهذا
العمل والله الموفق

وكتبه

على بن عبد الرحمن الحذيفي

١٤٢٨/٨/١٨

تقريظ فضيلة الشيخ

د. علي بن عبد الرحمن الحذيفي حفظه الله

إمام وخطيب المسجد النبوي الشريف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ
وعلى آله وصحبه أجمعين.
أَمَّا بَعْدُ:

فقد أطلعني الأخ الأستاذ محمد بن فلاح العزيزي المطيري على ضبط
منظومتَي المقدمة الجزرية وتحفة الأطفال والمُسَمَّى: «الإحكام في ضبط المقدمة
الجزرية وتحفة الأطفال»، والمنظومتان في علم التجويد، وقد طالعت بعض
صفحاتهما فألفيت ضبطه - وحواشيه - مفيداً، وطلب منِّي تَقْرِيضَهُ فَأَجَبْتُهُ نَشْراً
لهذا العلم، نفع الله بهذا العمل، والله الموفق.

وكتبه

علي بن عبد الرحمن الحذيفي

في ١٨ / ٨ / ١٤٢٨





إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ . نَحْمَدُهُ ، وَنَسْتَعِينُهُ ، وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا . مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ . وَ مَنْ يُضِلَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ . وَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ . وَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ، وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا بِمَا نَسَلِمُونَ ﴾ (آل عمران ١٠٢)

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ، وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ

بِهِ وَالْآرْخَامَ ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ (النساء ١)

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا . يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَ يُغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ، وَ مَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا

عَظِيمًا ﴾ (الأحزاب ٧٠-٧١)

• أمَّا بعد :

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ ، وَ خَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَ شَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا ، وَ كُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِذَنْعَةٍ ، وَ كُلُّ بِذَنْعَةٍ ضَلَالَةٌ ، وَ كُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ .

• ثُمَّ أمَّا بعد :

فَقَدْ أَطْلَعَنِي أُمِّي وَ خَبِيئِي فِي اللَّهِ / أَبُو فَلَاحٍ مُحَمَّدُ بْنُ فَلَاحٍ بْنِ مَشْعَانَ الْمِطْرِيُّ (مِنَ الْكُتُبِ) — وَ هَذَا مِنْ تَوَاضُعِهِ ، وَ حُسْنِ ظَنِّهِ بِي — عَلَى كِتَابِهِ الْمُسَمَّى " الْإِحْكَامُ فِي ضَبْطِ الْمُقَدِّمَةِ الْجَزَرِيَّةِ ، وَ تَحْفَةِ الْأَطْفَالِ " ، وَ قَرَأْتُهُ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ بِاهْتِمَامٍ ثَلَاثَ سَرَّاتٍ ، فَوَجَدْتُهُ مُحْكَمًا فِي ضَبْطِهِ ، جَامِعًا أَغْلَبَ مَا وَدَّ فِي الْمُنْتَظَمَتَيْنِ مِنَ الْقَاطِطِ وَ رَوَايَاتٍ ، مُصَوِّبًا مَا فِي بَعْضِهَا مِنْ خَطْبٍ أَوْ تَحْرِيفٍ أَوْ تَضْحِيفٍ ، وَ قَدْ كَانَ لِي مَعَهُ عِدَّةٌ وَقَعَاتٍ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ الَّتِي تَعَرَّضَ لَهَا خِلَالِ التَّحْقِيقِ وَ الضَّبْطِ ، فَوَجَدْتُ مِنْهُ سَعَةً صَدْرٍ ، وَ رَحَابَةً لُفِّي فِيمَا وَجَّهْتُهُ إِلَيْهِ مِنْ نَصَائِحَ وَ إِرشَادَاتٍ وَ تَقْوِيمٍ ، وَ وَغَدَنِي — حَفَظَهُ اللَّهُ — خَيْرًا .

وَ الْحَقُّ أَقُولُ : إِنَّ هَذِهِ الشُّعْرَةَ مِنَ الْمُنْتَظَمَتَيْنِ : الْجَزَرِيَّةِ ، وَ الْحَمَزُورِيَّةِ هِيَ أَصْبَحَتْ مَا وَقَعْتُ عَلَيْهِ ، وَ إِنِّي لَأَتَصَحَّحُ بِخَوَانِي ظَلَمَةَ هَذَا الْعِلْمِ الشَّرِيفِ أَنْ يَقْبَلُوا عَلَيْهَا بِاطْمِئْنَانٍ وَ ثِقَةٍ فِيهَا .

حَزَى اللَّهُ الْأَخَّ مُحَمَّدًا خَيْرًا ، وَ جَعَلَهُ دُخْرًا لَهُ يَوْمَ الدِّينِ ، وَ أَسْأَلُهُ أَنْ يَرْزُقَنَا الْإِخْلَاصَ ، وَ الْمُنَاقَبَةَ ، وَ حُسْنَ الْخَاتِمَةِ ، وَ بِلَاوَةَ كِتَابِهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُرَضِيهِ ، وَ يَرْضَى بِهِ عَنَّا ، وَ الْعَمَلَ بِمَا تَثْلُوهُ .

وَ صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ وَ بَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ، وَ عَلَى آلِهِ وَ صَحْبِهِ وَ مَنْ يَتَّبِعُهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ ، وَ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَ بِحَمْدِكَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وَ أَتُوبُ إِلَيْكَ .



كُتِبَ

أَبُو أَحْمَدَ

أَيُّمَنُ ابْنُ الْمُفَرِّيِّ الشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدٍ

الْمُفَرِّيُّ الْأَقْرَبِيُّ

مُفَرِّيُّ الْقِرَاءَاتِ الْقَشِيرِ بِالْمَسْجِدِ التَّوْبِيِّ الشَّرِيفِ

المدينة النبوية

الجمعة ١٤٢٨/٨/١٨ هـ
٣٠٧/٨/٢١

تقريظ فضيلة الشيخ

أيمن بن أحمد بن أحمد بن سعيد حفظه الله

مقرئ القراءات العشر بالمسجد النبوي الشريف

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا
وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا.

مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده
ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾

[آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا

رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾

[النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ

وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠ -

[٧١].

* أَمَّا بَعْدُ:

فإنَّ أصدقَ الحديثِ كتابُ اللهِ، وخَيْرَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وشرُّ الأمورِ

مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

* ثُمَّ أَمَّا بَعْدُ:

فقد أَطْلَعَنِي أَخِي وَحِبِّي فِي اللَّهِ/ أَبُو فَلَاحٍ مُحَمَّدُ بْنُ فَلَاحٍ بْنِ مِشْعَانَ المِطِيرِيُّ (مِنَ الْكُوَيْتِ) - وَهَذَا مِنْ تَوَاضُعِهِ، وَحُسْنِ ظَنِّهِ بِي - عَلَى كِتَابِهِ الْمَاتِعِ «الإحكام في ضَبْطِ المَقْدَمَةِ الجزرية، وَتَحْفَةِ الأَطْفَالِ»، وَقَرَأْتُهُ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ بِأَهْتِمَامٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ؛ فَوَجَدْتُهُ مُحْكَمًا فِي ضَبْطِهِ، جَامِعًا أَغْلَبَ مَا وَرَدَ فِي المَنْظُومَتَيْنِ مِنْ أَلْفَاظٍ وَرَوَايَاتٍ، مُصَوِّبًا مَا فِي بَعْضِهَا مِنْ خَطَأٍ أَوْ تَحْرِيفٍ أَوْ تَصْحِيفٍ.

وَقَدْ كَانَ لِي مَعَهُ عِدَّةٌ وَقَفَاتٍ فِي بَعْضِ الأُمُورِ الَّتِي تَعَرَّضَ لَهَا خِلَالَ التَّحْقِيقِ وَالضَّبْطِ؛ فَوَجَدْتُ مِنْهُ سَعَةً صَدْرٍ، وَرَحَابَةً أَفْقٍ فِيمَا وَجَّهْتُهُ إِلَيْهِ مِنْ نِصَائِحٍ وَإِرْشَادَاتٍ وَتَقْوِيمٍ، وَوَعَدَنِي - حَفِظَهُ اللَّهُ - خَيْرًا.

وَالْحَقُّ أَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ النُّشْرَةَ مِنَ المَنْظُومَتَيْنِ: الجزرية، وَالْجَمْزُورِيَّةِ هِيَ أَضْبَطُ مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ، وَإِنِّي لَأَنْصَحُ إِخْوَانِي طَلَبَةَ هَذَا الْعِلْمِ الشَّرِيفِ أَنْ يَقْبَلُوا عَلَيْهَا بِأَطْمَئِنَانٍ وَثِقَةٍ فِيهَا.

جَزَى اللَّهُ الأَخَ مُحَمَّدًا خَيْرًا، وَجَعَلَهُ دُخْرًا لَهُ يَوْمَ الدِّينِ، وَأَسْأَلُهُ أَنْ يَرْزُقَنَا الإِخْلَاصَ، وَالمُتَابَعَةَ، وَحُسْنَ الخَاتِمَةِ، وَتِلَاوَةَ كِتَابِهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُرْضِيهِ، وَيَرْضَى بِهِ عَنَّا، وَالعَمَلَ بِمَا نَتْلُوهُ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ

يا حسانِ إلى يومِ الدينِ، وسُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ،
أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ.

كتبه

أبو أحمدَ

أَيْمَنُ ابْنُ الْمُقَرِّي الشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ

الْمُقَرِّي الْأَثَرِيِّ

مُقَرِّيُ الْقُرْآنِ الْعَشْرِ بِالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ

الْجُمُعَةِ ١٨/٨/١٤٢٨ هـ

٣١/٨/٢٠٠٧ م



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه هه من والاه،

أما بعد :

فلما منظومة «المقدمة» للمافظ ابنه الجزري رحمه الله - من أهم منظومات الشعر التعليمي التي تولدت ببيان أحكام تلاوة القرآن الكريم وتوضيحها ، وهي تمثل واسطة العقدة في مؤلفات هذا العلم ، لما اشتملت عليه من قواعد غائقة ، وكليات جامعة في أهم أصول علم التجويد ومبادئه التي يحتاج إليها مقرر القرآن ودارسه . وقد كثرت نسخ هذه «المقدمة» كثرة ملحوظة ، ويبدو أن الناظم رحمه الله - لما نظموها في نهاية القرن الثامن الهجري ، عاد إليها مراراً من أجل تعديل بعض أبياتها أو إصلاحها ، كما يتلوه هذا من خلال الموازنة بينه مشروحه المبكرة ، مثل بشرح ابنه الناظم ، وبشرح الأزهري ممن تلقوا عن المؤلف مباشرة ، وبينه الشروح التالية التي اعتنت بتتبع خلافاً نسخ الجزرية ، مثل بشرح العلوي القاري ، وابنه الحنبلي ، والفضالي . وقد انبرى الأخ الفاضل القروضي محمد بن فلاح المطيري لضبط نص «المقدمة الجزرية» ، ومنظومة «تحفة الأطفال» للجزري رحمه الله - والتعليق على ما يحتاج إلى تعليقه من ضبط لفظ ، أو خلاف نسخ ، أو بيان لأعراب ما ، أو تجلية دلالته ، أو إقامة خلاف قروضي ، وظهر لي من عمله الجودة والإتقان ، وحسن فهمه وتأنيته في الأحكام . ف شكر الله له سعياً ، وضاعف له الأجر والثواب .

والحمد لله المنعم الوهاب .

كتبه
هازم بن محمد حيدر الكوفي

المدينة النبوية ١٤٠٨/٩/٢ هـ

تقريظ فضيلة الشيخ

د. حازم بن سعيد حيدر الكرّمي حفظه الله

الباحث بمركز الدراسات القرآنية بمجمع الملك فهد

لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ وَالَاهُ،
أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ منظومة «المقدمة» للحافظ ابن الجزري رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ أَهَمِّ منظومات
الشُّعْرِ التعليميِّ التي تَوَلَّتْ بَيَانُ أَحْكَامِ تلاوةِ القرآنِ الكريمِ وتوضيحِها، وهي تُمَثِّلُ
وَاسِطَةَ الْعَقْدِ فِي مَوْلاَفَاتِ هَذَا الْعِلْمِ؛ لِمَا أَشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنْ قَوَاعِدَ عَامَّةٍ، وَكُلِّيَّاتِ
جَامِعَةٍ فِي أَهَمِّ أَصُولِ عِلْمِ التَّجْوِيدِ وَمَسَائِلِهِ التي يَحْتَاجُ إِلَيْهَا مُقَرِّئُ الْقُرْآنِ وَقَارِئُهُ.
وَقَدْ كَثُرَتْ نُسخُ هذه «المقدمة» كَثْرَةً ملحوظةً، وَيَبْدُو أَنَّ النَّاظِمَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمَّا
نَظَمَهَا فِي نَهَايَةِ الْقَرْنِ الثَّامِنِ الهجريِّ، عَادَ إِلَيْهَا مَرَّاتٍ مِنْ أَجْلِ تَعْدِيلِ بَعْضِ أُبْيَاتِهَا
أَوْ إِصْلَاحِهَا، كَمَا يُلَحَظُ هَذَا مِنْ خِلَالِ الْمُوَازَنَةِ بَيْنَ شُرُوحِهَا الْمُبَكَّرَةِ، مِثْلَ:
شرح ابن الناظم، وشرح الأزهرِيِّ مِمَّنْ تَلَقَّوْا عَنِ الْمُؤَلِّفِ مَبَاشَرَةً، وَبَيْنَ الشُّرُوحِ
التَّالِيَةِ الَّتِي اعْتَنَتْ بِتَتَبُعِ خِلَافَاتِ نُسخِ الجزرية، مِثْلَ: شرح ابن الحنبليِّ، وعليَّ
القاريِّ، والفَصَالِيُّ.

وَقَدْ أُنْبِرَى الْأَخُ الْفَاضِلُ الْعَرُوضِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ فَلَاحِ الْمُطِيرِيِّ لِضَبْطِ نَصِّ «المقدمة»
الجزرية، وَمَنْظُومَةِ «تحفة الأطفال» لِلْجَمْزَوْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالتَّعْلِيْقِ عَلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَى
تَعْلِيْقٍ مِنْ ضَبْطِ لَفْظٍ، أَوْ خِلَافِ نُسخٍ، أَوْ بَيَانِ إِعْرَابٍ مَا، أَوْ تَجْلِيَةِ وَهَمٍّ، أَوْ إِقَامَةِ خَلَلٍ
عَرُوضِيٍّ، وَظَهَرَ لِي مِنْ عَمَلِهِ الْجَوْدَةُ وَالِإِتْقَانُ، وَحُسْنُ فَهْمِهِ وَتَأْتِيهِ فِي الْأَحْكَامِ.
فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ سَعْيَهُ، وَضَاعَفَ لَهُ الْأَجْرَ وَالثَّوَابَ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُنْعِمِ الْوَهَّابِ.

كتبه

حازم بن سعيد حيدر الكرّمي

المدينة النبوية ١٤٢٨/٩/٣ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المحمدية الذي أتت على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً - والصخرة والاسم على سيدنا محمد بن عبد الله -
وعلى آله وصحبه أئمة الأنهار والسماء -

وبعد : فقد كان من توفيقه الله لي في مجال خدمة القرآن الكريم أن راجعت هذا الكتاب الموسوم بالإحكام في ضبط
المقدمة الجزرية ونقطة الأطفال للذخ الكريم فوجدت المطبوع وفيه اللطائف وذل بعد أن عساه الظن به
وطالب من ذلك حققت بقرارة الكتاب متناً وتعليقاً وأبديت للذخ حمد بعض الملاحظات والمقاصد البسيطة
وقد أكرمني الله عز وجل سهلاً بالعناية بهاتين المنظومتين مرات كثيرة دراسة وتدريساً ولطاعة وراجعة
وضاهية وفي ملحق منظومة الجزرية من شيفي العلامة إفرأ الشنبري في ديوان الكروي نقرأ عليه حفظاً بالإجازة
لقرآن شرح إشراف كرا الأدهاري عليه وأجازني بذلك مع إجازته في بالقرآن بعشر الإسناد إلى رسول الله ﷺ .
وكذلك كنت أذكر بعضاً من أبياتهما مع شيفي العلامة الشنبري بكري إفرأيشي ، وقرأت شروع الجزرية على كثير من مشايخي الآثرين
ومكانه من فلول ذلك لا تكاد تجد نسخة منقوطة من الأقطار اللغوية والمطوية ، وكانه بحث في كثير مما يصحون لنا هذه الشيفي
ويلقنا حتى نهم المراجعة والضبط الذي أخذت منه مشافهة ، وكنت أتود منذ ذلك الحين إلى كتاب يضبط الجزرية
ضبطاً متقناً ويشير إلى الروايات المتعددة في بعض كتاباتها مما اقتلقت فيه الشيفي والشرح ، ولما اطلعت
على هذا الكتاب المبارك الذي ضبط المنظومتين بإتقان وذكر الروايات والأوجه المجاورة مع مررها لمصادرهما
والتمحيص بينا ما لا هذا بأثرنا الصرفية وزاد على المنظومة الجزرية منظومة تحفة الأطفال وضبطاً على نفس
النسخة والمنوال وصيحت ما كنت أرمده في نفسي ما تدنيه يدي لذلك لم آله جهداً فقرأت الكتاب كله
واطلعت منه فلول ذلك على ما قام به الأخ محمد من جهد ووقت وعناية لتسهيل العمل على طلبة علم التوحيد .
والمنظومتين غنيتهما عن التعريف ولا أظنه أنه طالب علم شرعي إلا قد استفاد منها فلول فلهذه تكررة لقرآن الكريم
وتجويده وتذليلها من القبول ما لا يخفى على أحد ، وحزني والله الأخ محمد خير الخوازم على هذا العمل البشير
الذي سمي به إليه وأتقنه وأسأل الله عز وجل أن يجعل لكتابها هذا مثابها في المنظومة من القبول والتفع
وأنه يوفقنا جميعاً لحديقة القرآن العظيم وأنه يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم وأمر دعائنا أنه الحمد لله رب العالمين .

خادم القرآن الكريم

— 14 —

۱۲۵۸ / ۱۳۸۸ / ۵۷

الموافق ٩ / ٩ / ٢٠٢٥

خادم القرآن الكريم
محمد حسام سنيبى

تقريظ فضيلة الشيخ

محمد حسام سبسي حفظه الله

الإمام والخطيب ومدرس التجويد والقراءات العشر

بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وبالهيئة العامة

للتعليم التطبيقي والتدريب بدولة الكويت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا، وَالصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ بَدْرِ الدُّجَى، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أُولِي الْأَبْصَارِ وَالْحِجَابِ.
وَبَعْدُ: فقد كان من توفيقِ اللَّهِ لي في مجالِ خدمةِ القرآنِ الكريمِ أن راجعتُ
هذا الكتابَ المَوْسُومَ بـ«الإحكام في ضبط المُقدِّمةِ الجزريةِ وتحفةِ الأطفالِ» للأخِ
الكريمِ محمدِ فلاحِ المطيري وَفَقَّهَهُ اللَّهُ وَرَعَاهُ، وذلكَ بَعْدَ أن حَسَّنَ الظَّنَّ بي
وطلَّبَ مِنِّي ذلكَ، فَقُمْتُ بقراءةِ الكتابِ مَتْنًا وتعليقًا وأبديتُ للأخِ محمدٍ بعضَ
الملاحظاتِ والتصويباتِ البسيطةِ.

وقد أَكْرَمَنِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ قَبْلُ بِالْعنايةِ بهاتَيْنِ المنظومتَيْنِ مَرَّاتٍ كَثِيرَةً
دِرَاسَةً وتَدْرِيسًا وطَبَاعَةً ومُرَاجَعَةً، وَخَاصَّةً أَنِّي تَلَقَّيْتُ منظومةَ الجزريةِ عن شَيْخِي
الْعَلَّامَةِ الْمُقْرِئِ الشَّيْخِ مُحْيِي الدِّينِ الْكُرْدِيِّ فَقَرَأْتُهَا عَلَيْهِ حِفْظًا بِالإضافةِ لقراءةِ
شرحِ الشَّيْخِ زَكْرِيَا الْأَنْصَارِيِّ عَلَيْهَا، وَأَجَازَنِي بِذلكَ مع إِجَازَتِهِ لي بالقراءاتِ
الْعَشْرِ بِالإِسْنَادِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وكذلكَ كُنْتُ أَتَذَكَّرُ بعضًا مِنْ أَيْبَاتِهَا مع شَيْخِي الْعَلَّامَةِ الشَّيْخِ بَكْرِيِّ
الطَّرَائِيشِيِّ، وَقَرَأْتُ شُرُوحَ الجزريةِ على كَثِيرٍ مِنْ مَشَائِخِي الْآخَرِينَ، وَكُنَّا مِنْ
خِلَالِ ذلكَ لَا نَكَادُ نَجِدُ نُسْخَةً مُنَقَّحَةً مِنَ الْأَخْطَاءِ اللُّغَوِيَةِ وَالْمَطْبَعِيَةِ، وَكَانَ
الْمَشَائِخُ كَثِيرًا مَا يُصَحِّحُونَ لَنَا هَذِهِ النُّسخَ وَيُلَقِّنُنَا كُلُّ مِنْهُمْ الرِّوَايَةَ وَالضُّبْطَ الَّذِي

أَخَذَهُ عَنْ مَشَايِخِهِ، وَكُنْتُ أَتَوَقُّ مُنْذُ ذَلِكَ الْحِينِ إِلَى كِتَابِ يَضْبِطُ الْجَزْرِيَّةَ ضَبْطاً مُتَقَنّاً وَيُشِيرُ إِلَى الرُّوَايَاتِ الْمُتَعَدِّدَةِ فِي بَعْضِ كَلِمَاتِهَا مِمَّا اخْتَلَفَتْ فِيهِ النُّسخُ وَالشُّرُوحُ، وَلَمَّا أَطْلَعْتُ عَلَى هَذَا الْكِتَابِ الْمُبَارَكِ الَّذِي ضَبَطَ الْمَنْظُومَتَيْنِ بِإِتْقَانٍ وَذَكَرَ الرُّوَايَاتِ وَالْأَوْجُهَ الْجَائِزَةَ مَعَ عَزْوِهَا لِمَصَادِرِهَا وَالتَّرْجِيحَ بَيْنَهَا وَالْاهْتِمَامَ بِأَوَازِنِهَا الْعَرُوضِيَّةِ وَزَادَ عَلَى الْمَنْظُومَةِ الْجَزْرِيَّةِ مَنْظُومَةَ تَحْفَةِ الْأَطْفَالِ وَضَبَطَهَا عَلَى نَفْسِ النَّسَقِ وَالْمُنَوَالِ؛ وَجَدْتُ مَا كُنْتُ أَرْجُوهُ فِي نَفْسِي مَائِثاً بَيْنَ يَدَيَّ، لِذَلِكَ لَمْ أَلْ جُهْداً فَقَرَأْتُ الْكِتَابَ كُلَّهُ وَأَطْلَعْتُ مِنْ خِلَالِ ذَلِكَ عَلَى مَا قَامَ بِهِ الْأَخُ مُحَمَّدٌ مِنْ جُهْدٍ وَوَقْتٍ وَعِنَايَةٍ لِتَسْهِيلِ الْعَمَلِ عَلَى طُلَّابِ عِلْمِ التَّجْوِيدِ.

وَالْمَنْظُومَتَانِ غَنِيَّتَانِ عَنِ التَّعْرِيفِ وَلَا أَظُنُّ أَنَّ طَالِبَ عِلْمٍ شَرْعِيٍّ إِلَّا وَقَدْ اسْتَفَادَ مِنْهُمَا خِلَالَ تَعَلُّمِهِ تِلَاوَةَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَتَجْوِيدَهُ، وَقَدْ كُتِبَ لَهُمَا مِنَ الْقَبُولِ مَا لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ، وَجَزَى اللَّهُ الْأَخَ مُحَمَّدًا خَيْرَ الْجَزَاءِ عَلَى هَذَا الْعَمَلِ الْمُتَمَيِّزِ الَّذِي سَبَقَ إِلَيْهِ وَأَتَقَنَهُ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَجْعَلَ لِكِتَابِهِ هَذَا مِثْلَمَا جَعَلَ لِلْمَنْظُومَتَيْنِ مِنَ الْقَبُولِ وَالتَّنْعِ، وَأَنْ يُوفِّقَنَا جَمِيعاً لَخِدْمَةِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، وَأَنْ يَجْعَلَ أَعْمَالَنَا خَالِصَةً لِرُؤُوسِهِ الْكَرِيمِ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

خادم القرآن الكريم

محمد حسام سبسي

الكويت ٢٧ / شعبان / ١٤٢٨

الموافق ٢٠٠٧/٩/٩



أَجْزَاءُ مُقَدِّمَةِ التَّحْقِيقِ

* مُفْتَتِحُ الْكِتَابِ .

* الْحَدِيثُ عَنْ «المقدمة الجزرية» :

أولاً : سَنَةُ نَظْمِهَا .

ثانياً : التعريف بها .

ثالثاً : شروحاتها .

رابعاً : قالوا في «المقدمة الجزرية» .

خامساً : ما اعتمدتُ عليه في ضَبْطِ «المقدمة الجزرية» والتعليقِ عليها :

١- النُّسخة الخَطِيَّةُ .

٢- شروح الجزرية الثلاثة عشر .

٣- طبعاتها .

سادساً : منهجي في ضبطها والتعليق عليها .

* الْحَدِيثُ عَنْ «تحفة الأطفال» :

أولاً : سَنَةُ نَظْمِهَا .

ثانياً : التعريف بها .

ثالثاً : شروحاتها .

رابعاً : ما اعتمدتُ عليه في ضبطِ «تحفة الأطفال» والتعليقِ عليها .

خامساً : منهجي في ضبطها والتعليق عليها .

* ترجمتا الناظِمَيْنِ .

مُفْتَتِحُ الْكِتَابِ

«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْمُرْسَلِينَ، سَيِّدِنَا وَنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ عِلْمَ التَّجْوِيدِ مِنْ أَهَمِّ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ؛ لِتَعَلُّقِهِ بِكَلَامِ الْبَارِئِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَقَدْ قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّ تَعَلُّمَهُ فَرْضٌ كِفَايَةٌ، وَالْعَمَلُ بِهِ فَرْضٌ عَيْنٍ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ يُرِيدُ قِرَاءَةَ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

وَأَدْنَى حَدِّ لِيَصَحَّهِ التَّلَاوَةُ أَنْ تَسْلَمَ مِنَ الْإِخْلَالِ بِالْمَعْنَى أَوْ بِالْإِعْرَابِ، أَوْ بِهِمَا مَعًا. لَذَلِكَ حَرَصَ أئِمَّةُ الْقِرَاءَةِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي شَتَّى الْعُصُورِ عَلَى التَّأْلِيفِ فِي التَّجْوِيدِ، بَيْنَ مَنْظُومٍ وَمَنْثُورٍ وَمُطَوَّلٍ وَمُخْتَصَرٍ.

وَكَانَ مِنْ بَيْنِ تِلْكَ التَّأْلِيفِ مَنْظُومَةٌ: (الْمُقَدِّمَةُ فِيمَا يَجِبُ عَلَى قَارِئِ الْقُرْآنِ أَنْ يَعْلَمَهُ)، لِإِمَامِ الدُّنْيَا فِي عُلُومِ التَّجْوِيدِ وَالْقِرَاءَاتِ، شَيْخِ الْقُرَّاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ، الْعَلَامَةِ ابْنِ الْجَزَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٨٣٣هـ).

فَقَدْ حَوَتْ - عَلَى صِغَرِ حَجْمِهَا - جُلَّ أبحاثِ التَّجْوِيدِ الْهَامَّةِ، مَعَ حُسْنِ سَبْكِ، وَدِقَّةِ لَفْظٍ، وَجَمَالِ أُسْلُوبٍ، وَرَزَقَهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ الْقَبُولَ لَدَى النَّاسِ عَلَى مَرِّ الْأَيَّامِ وَالذُّهُورِ، مِنْ زَمَنِ نَاطِقِهَا رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى زَمَانِنَا هَذَا.

وَقَدْ أَقْبَلَ الْعُلَمَاءُ فِي شَتَّى الْأَعْصَارِ عَلَى شَرْحِهَا وَإِخْرَاجِ مَا فِيهَا مِنْ كُنُوزٍ، وَإِبْرَازِ مَا حَوَتْ مِنْ لَطَائِفٍ^(١).

وَعَلَى غِرَارِهَا جَاءَتْ مَنْظُومَةُ «تَحْفَةِ الْأَطْفَالِ» لِلْجَمْزُورِيِّ مِنْ حَيْثُ الصِّيْتِ وَالْقَبُولِ لَدَى عَامَّةِ الْمُشْتَغَلِينَ بِتَدْرِيسِ عِلْمِ التَّجْوِيدِ.

وَلَطَالَمَا دَارَ فِي خَلْدِي الرِّغْبَةُ فِي خِدْمَةِ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَوْ بِأَيِّ وَجْهِ مِنْ

(١) مَا سَبَقَ نَقْلُهُ بِحُرُوفِهِ مِنْ مَقْدَمَةِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ د. أَيْمَنِ سُؤِيدٍ مِنْ تَحْقِيقِهِ لِلْجَزْرِیَّةِ.

الْوُجُوهَ، حَتَّى شَرَّفَنِي رَبُّ الْعِزَّةِ بِخِدْمَةِ كِتَابِهِ الْعَظِيمِ مِنْ خِلَالِ تَحْقِيقِ هَاتَيْنِ الْمَنْظُومَتَيْنِ اللَّتَيْنِ لِهَمَّا مِنَ الْقَبُولِ مَا لِهَمَّا، وَسَمَّيْتُ هَذَا التَّحْقِيقَ: «الإحكام في ضبط المقدمة الجزرية وتحفة الأطفال»^(١).

وكان العزمُ أَوَّلَ الأمرِ على الوقوفِ عند ضَبْطِهِمَا بِالشَّكْلِ وَعِلَامَاتِ التَّرْقِيمِ، ثُمَّ بدا لي أن أجعلَ العَمَلَ على نحوِ ما ترى لِعِدَّةِ أسبابٍ، منها:

- ١- وجود عدة روايات لألفاظهما مع اختلاف وجوه الضبط في مفرداتهما، ومن ثم اقتضى مِنِّي جَمْعُ تلك الاختلافاتِ بَيْنَ النُّسخِ والتعليقِ على ما مِن شأنه خدمةُ المنظومتينِ.
- ٢- كثرة الأخطاء عند عامَّةٍ مَنْ تَصَدَّرَ لضبطهما، فلا تكاد تجدُ طبعةً خاليةً مِنَ التحريفِ والتصحيفِ وعدمِ الضبطِ السليمِ.

وأرجو أن تَعَيَّ كُلُّ أَذُنٍ وَاعِيَةٍ أَنَّ عَمَلِي فِيهِمَا مُنْصَبٌّ عَلَى: ذِكْرِ اخْتِلَافِ النُّسخِ، وَجَمْعِ الرواياتِ، والتدقيقِ في الضبطِ والوزنِ والإملاءِ والإعرابِ، والتنبيهِ على أخطاءِ الطبعاتِ مِنْ حَيْثُ التحريفُ والتصحيفُ، أَمَّا مسائلُ التجويدِ ومباحثُهُ فليستْ بُعِثِي وَلَسْتُ أَهْلًا لِلخَوْضِ فِيهَا.

وَمِنَ الْمُنَاسِبِ هُنَا أَنْ أَثْقَلَ لَكُمْ كَلَامًا جَمِيلًا لِلشَّيْخِ حَسَنِ الْوَرَاقيِّ حَيْثُ قَالَ: «أَرْجُو مِنَ الْمَشَايِخِ الْفُضَّلَاءِ وَطَلِبَةِ الْعِلْمِ الْعُقَلَاءِ أَنْ يَتَّقُوا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَأَلَّا يَجْعَلُوا بَعْضَ الْخِلَافَاتِ فِي الضُّبُطِ سَبَبًا فِي الشَّقَاقِ وَالْخِلَافِ وَالنِّزَاعِ وَالْحَقْدِ وَالْحَسَدِ وَالْغِلِّ بَيْنَهُمْ؛ فَقَدْ رَأَيْتُ الْبَعْضَ يَقَعُ فِي الْحَرَامِ الْمَحْضِ مِنْ سَبٍّ وَشْتَمٍّ وَغِيْبَةٍ وَنَمِيمَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ بِسَبَبِ ذَلِكَ، فَبَعْضُهُمْ لَمْ يَقْرَأْ وَجْهًا مَا عَلَى شَيْخِهِ أَوْ لَمْ يَذَرِ بِهِ فَيُنْكِرْهُ وَهُوَ صَحِيحٌ مَعْلُومٌ لَدَى الْآخَرِينَ، وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَشَاكِلِ وَخِلَافَاتِ وَنِزَاعَاتِ حَصَلَتْ بَيْنَ الْمَشَايِخِ وَطَلِبَةِ الْعِلْمِ بِسَبَبِ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ ك(فَرٍّ) وَ(فَرٍّ)، وَ(فَأَلَفِ الْجُوفِ) (لِلْجُوفِ

(١) وبعد الانتهاء من كتاب «الإحكام» قمتُ - ولله الحمد - بإفراد المنظومتين في طبعتين:

- الأولى: مشتملة على فراغات للشرح والتعليق.

- والأخرى: عبارة عن كُتَيْبٍ صَغِيرٍ لِلْحِفَاطِ.

مع إشارة فيهما لأهم الفروق التي بين النُّسخ.

ألف)، وغير ذلك من الأشياء المختلف فيها والتي لا تُؤثّر كثيراً مثلما يُؤثّر الطعن والتبليغ من المسلم، فنسأل الله تعالى أن يصلح ذات بيننا وأن يؤلف بين قلوبنا، آمين» اهـ.
ولا يفوتني هنا أن أتقدّم بالشكر والعرفان للمشايخ الفضلاء الذين تفضلوا عليّ بتقريب هذا الكتاب والتقديم له، وأسأله سبحانه أن يعظم لهم الأجر والثواب في الدنيا والآخرة.

وختاماً فإني أشكر كل من أعارني كتاباً أو أرشدني صواباً، فإن كان من رشد وسدد ومدد فمن الله الواحد المتأن، وإن كان من زلل وخلل وخلل فذلك قسمة بيني وبين الشيطان، فإن أخطأت فلست بدعاً من الورى، وإن أصبت فما رميت إذ رميت ولكن الله رمى، وكُن لي كما قال الشاطبي:

وُظِنَ بِهِ خَيْرًا وَسَامِحٌ نَسِيجُهُ بِالْأَغْضَاءِ وَالْحُسْنَى وَإِنْ كَانَ هَلْهَلًا
وَسَلَّمَ لِأَحَدٍ الْحُسْنَيْنِ: إِصَابَةٌ وَالْأُخْرَى اجْتِهَادٌ رَامَ صَوْبًا فَأَمَحَلًا
وَإِنْ كَانَ خَرَقٌ فَأَدْرِكُهُ بِفَضْلَةٍ مِنَ الْجِلْمِ وَلِيُصْلِحَهُ مَنْ جَادَ مِقُولًا
وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يُوفِّقَنَا لِكُلِّ خَيْرٍ، وَيَرْزُقَنَا الْإِخْلَاصَ فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، وَاللَّهُ وَلِيُّ
التَّوْفِيقِ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَالصَّحَابَةِ أَجْمَعِينَ.

وكتب

محمد بن فلاح بن مشعان العزيزي المطيري

٢١/رمضان/ ١٤٢٨هـ - ٣/١٠/ ٢٠٠٧م

الكويت - صباح الناصر



الحديث عن «المقدمة الجزرية» لابن الجزري رَحِمَهُ اللهُ

* أولاً: سَنَةُ نَظْمِهَا:

قال فضيلة الشيخ د. حازم بن سعيد حيدر^(١): «وَيَتَرَجَّحُ لَدَيَّ أَنَّ ابْنَ الْجَزْرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ وَضَعَ مُقَدِّمَتَهُ بَيْنَ عَامَيْ ٧٩٨ - ٨٠٠ هـ، وذلك في رحلته إلى بلاد الروم (وهي تركيا الآن)؛ لأن ابنه أبا بكر أحمد حَضَرَ سماعاً إجازةً أبيه لأبي الحسن علي باشا بقراءة الأخير (المُقدِّمة) عليه عام ٨٠٠ هـ كما هو مثبت بخط ابن الجزري في نهاية نسخة مكتبة (لا له لي)^(٢)، وأيضاً فإن ابنه الآخر أبا الخير محمداً لَحِقَ بأبيه إلى تركيا عام ٨٠١ هـ، وفيه حَفِظَ المُقدِّمةُ الجزريةُ، فلو كان ابن الجزري نَظَمَهَا قبل ذلك في الشام أو مصر لسبق لابنه المذكور حِفْظُهَا» هـ.

ويرى فضيلة الشيخ د. أشرف طلعت^(٣) أنها نُظِّمَتْ في حدود سنة ٧٩٨ هـ.

* ثانياً: التعريف بها:

اسمها: «المُقدِّمةُ فيما يَجِبُ عَلَى قَارِي الْقُرْآنِ أَنْ يَعْلَمَهُ»، وهي أرجوزة^(٤) مكوَّنة من ١٠٧ أبيات على أَصَحِّ الأقوال، وَمِمَّا يَتَضَحُّ أَنَّ ابْنَ الْجَزْرِيِّ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا أَبْوَاباً وَلَا فصولاً، وإنما اجتهد في تبويبها بعضُ الشُّراح والمحققين.

وتنقسم إلى ثلاثة أقسام^(٥):

القسم الأول: خطبة الناظم وعدة أبياتها ٨ أبيات، وقد عَرَضَ الناظم فيها لما يلي:

١- بيان اسمه ومذهبه الشافعي.

(١) في تقديمه لشرح الشيخ عبد الرازق موسى للمقدمة الجزرية ص ١١ - ١٢ .

(٢) انظر ص ٣٦ .

(٣) في مقدمة تحقيقه للمنظومتين ص ١١ .

(٤) أي من بحر الرجز: «مستفعلن» ست مرات، ويدخله من الزحافات: الخبن «مَفَاعِلُنْ»، والطبي «مُفْعِلُنْ»، والخبل «فَعْلَتُنْ»، ومن العلل: القطع «مَفْعُولُنْ» وزحافه الخبن «فَعُولُنْ».

(٥) بتصرف من مقدمة التحقيق لشرح الفضالي ص ٤١ - ٤٤ .

٢- الحَمْدَلَة، والصلاة على رسول الله ﷺ وآله وصحبه.

٣- بيان أنَّ هذه الأرجوزة مُقدِّمةٌ لِمَا يجب على كلِّ قارئٍ من قُرْاء القرآن الكريم أن يَعْلَمه من أحكام التجويد.

٤- الإشارة إلى ما يحتاج إليه قارئ القرآن من معرفة: مخارج الحروف، وصفاتها، والوقف والابتداء، مع ما يتعلَّق بهما من أبحاث رَسَم المصحف.

القسم الثاني: الأبواب:

وتنقسم إلى خمسة عشر باباً، وهي:

١- باب مخارج الحروف:

وهو من أهم أبحاث التجويد، وقد بيَّنها الناظم في ١١ بيتاً، ورتَّبها باعتبار وَضْعِها، حيث جَعَلَ الأبعدَ ممَّا يلي الصَّدْرَ، والأقربَ مُقَابِلَه.

٢- باب صفات الحروف:

ذَكَرَ الناظم سبعة عشر نوعاً لها في ٧ أبيات، حيث قَسَمها إلى صفات لها ضِدٌّ وهي خمسٌ ضِدُّ خمسٍ، وسبع صفات لا ضِدَّ لها.

٣- باب التجويد:

بيَّن فيه المراد بالتجويد، وما يجب فيه من رعاية المخارج والصفات وغير ذلك، مع المداوِمة على القراءة بالتَّكرار: في ٧ أبيات.

٤- أبواب التفخيم والترقيق: وضمَّنهما الحديث عن:

أ- ترقيق الحروف المستفلة: في بيت واحد.

ب- بعض التحذيرات والتنبيهات: في ٦ أبيات.

ج- ما يتعلَّق بالراء من حيث التفخيم والترقيق: في ٣ أبيات.

د- ما يتعلَّق باللام من حيث التفخيم والترقيق، وبعض الأحكام المتعلقة بتفخيم حروف الاستعلاء وبتخليص المُرقَّق من المُفخَّم والعكس: في ٦ أبيات.

٥- باب إدغام المُتماثلين والمُتجانسين :

تكلّم فيه على بيان ما يُدغم من الحروف المُتماثلة والمُتجانسة ، وبين موانع الإدغام وشروطه وأحكامه : في بيتين .

٦- باب الضاد والطاء :

أخذ الناظم بذكر الطاءات التي تجيء في القرآن : في ٨ أبيات .

٧- باب التحذيرات :

أمر بتبيين الضاد إذا تلاها طاء أو طاء أو تاء : في بيتين .

٨- باب النون والميم المُشدّتين والميم الساكنة :

ذكر فيه النون والميم المُشدّتين ، وما يلزمهما من الغنة ، وأحكام الميم الساكنة من إظهار وإخفاء : في ٣ أبيات .

٩- باب أحكام النون الساكنة والتنوين :

من إظهار وإدغام وقلب وإخفاء : في ٤ أبيات .

١٠- باب المد :

تحدث فيه عن أنواع المد ومراتبه : في ٤ أبيات .

١١- باب معرفة الوقف والابتداء :

حيث بين أقسام الوقف والابتداء وحكم كل قسم منها : في ٦ أبيات .

١٢- باب المقطوع والموصول :

وقد نبّه الناظم في هذا الباب على كلمات : منها ما يُكتَب مقطوعاً بلا خلاف ، ومنها ما يُكتَب موصولاً بلا خلاف أيضاً ، ومنها ما يُكتَب في بعض المصاحف مقطوعاً وفي بعضها موصولاً ، مع بيان مواضعها في القرآن العظيم : في ١٥ بيتاً .

١٣- باب التاءات :

وقد حَصَرَ الناظم في هذا الباب ما رُسمَ في القرآن العظيم بالتاء المبسوطة؛ لِيُعْرَفَ أَنَّ ما عداه بالتاء المربوطة، مع ذِكر مواضعها في القرآن: في ٧ أبيات.

١٤- باب همزة الوصل :

وَبَيَّنَ الناظم فيه أحكام همزة الوصل حال الابتداء بها، سواء كانت في فعلٍ أو اسمٍ أو حرفٍ، ثم حَصَرَ الأسماء السماعية الواردة في القرآن: في ٣ أبيات.

١٥- باب الوقف على أواخر الكلم :

بَيَّنَ فيه كيفية الوقف على الكلمة القرآنية، ومتى يُوقَف عليها بالسكون المَحْض، أو مع الإشمام، أو بالرَّؤْم: في بيتين.

القسم الثالث: خاتمة النُّظْم :

وهي خاتمةُ هذا النُّظْم المبارك، حيث قدَّمها الناظم تُحْفَةً وهديةً لقارئ القرآن الكريم، وَخَتَمَهَا كما بدأها بحمد الله والصلاة على رسوله ﷺ: في بيتين. فصار مجموعُ أبياتِ هذه المنظومة مِئَةً وسبعةَ أبياتٍ.



* ثالثاً: شروحها:

لا شيء أدلّ على أهمية متنيّ المتون من كثرة شروحه وحواشيه، ولمّا كان لهذه المُقدِّمة المُباركة القَبُولُ الحَسَنُ في نفوس العلماء والقُرّاء تَسَابَقَ أهلُ العلم إلى شرحها وحلّ ألفاظها منذ زمن الناظم حتى عصرنا هذا.

ومن تلك الشروح والحواشي والتعليقات^(١):

- ١- الحواشي المُفهِمة في شرح المقدمة، لأبي بكر أحمد بن محمد بن الجزري، المعروف بـ «ابن الناظم»، ت: ٨٢٧هـ وقيل: ٨٣٥هـ.
- ٢- الطرازات المُعلِّمة في شرح المقدمة، لعبد الدائم بن علي الحديدي الأزهري، ت: ٨٧٠هـ.
- ٣- وله شرح آخر اسمه: الدُرّة المنظمة لشرح المقدمة.
- ٤- شرح الجزرية، لأحمد بن إسماعيل الكوراني، ت: ٨٩٣هـ.
- ٥- تحفة المريد لمعرفة مقدمة التجويد، لبرهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن بن أحمد الأنصاري المعروف بـ «ابن قوقب»، ت: ٨٩٣هـ.
- ٦- شرح على المقدمة الجزرية، لإمام الجامع الجديد المشهور بالكنباوي، كان حيّاً: ٨٩٧هـ.
- ٧- شرح الجزرية، لمحمد بن إبراهيم الخليلي، ت: ٩٠٢هـ.
- ٨- الحواشي الأزهرية في حلّ ألفاظ المقدمة الجزرية، لخالد بن عبد الله الأزهري، ت: ٩٠٥هـ.
- ٩- الفصول المؤيدة للوصول إلى شرح المقدمة الجزرية، لأبي الفتح محمد بن محمد المزي، ت: ٩٠٦هـ.

(١) قمتُ بإحصائها من مقدّمات المحقّقين وما اشتملت عليه كُتُبُ التراجم ك: «الضوء اللامع» للسخاوي، و«إمتاع الفضلاء بتراجم القُرّاء» للبرماوي، وغيرهما.

- ١٠- اللآلئ^(١) السنيّة في شرح المقدمة الجزرية، لأحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، ت: ٩٢٣هـ.
- ١١- الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية، لذكريا بن محمد الأنصاري، ت: ٩٢٦هـ، وله حواشٍ على شرح ابن الناظم.
- ١٢- ترجمة المستفيد لمعاني مقدمة التجويد، لمحمد بن عمر بن مبارك الحضرمي، المعروف بـ «بَحْرَق»، ت: ٩٣٠هـ.
- ١٣- شرح الجزرية، لشمس الدين محمد بن محمد بن أحمد الدلجي، ت: ٩٤٧هـ.
- ١٤- شرح المقدمة الجزرية، لعصام الدين أحمد بن مصطفى، المعروف بـ «طاش كبري زاده»، ت: ٩٦٨هـ.
- ١٥- الفوائد السريّة في شرح المقدمة الجزرية، لمحمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي التاذفي، المعروف بـ «ابن الحنبلي»، ت: ٩٧١هـ.
- ١٦- نظم في شرح الجزرية، لعبد الرحمن بن محمد بن عبد السلام البتروني، المعروف بـ «ابن الغرامي»، ت: ٩٧٧هـ.
- ١٧- شرح المقدمة الجزرية، لمحمد بن عمر المستكاوي، كان حيّاً: ٩٧٧هـ.
- ١٨- شرح الجزرية (باللغة التركية)، لمحمد بن عمر، المعروف بـ «قورد أفندي»، ت: ٩٩٦هـ.
- ١٩- شرح الجزرية، لعبد الرحمن بن علي الأماسي، ويُعرَف بـ «مؤيد زاده»، ت: ٩٩٢هـ.
- ٢٠- شرح الجزرية، لعلي بن غانم المقدسي، الملقب بـ «نور الدين الحنفي»، ت: ١٠٠٤هـ.

(١) ويسمى: «العقود».

- ٢١- المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، لمُلاً علي بن سلطان القاري، ت: ١٠١٤هـ.
- ٢٢- الفوائد المسعدية في حلّ ألفاظ المقدمة الجزرية، لعمر بن إبراهيم المسعدي، ت: ١٠١٧هـ.
- ٢٣- شرح المقدمة الجزرية، لمحمد بن بدر الدين المنشي، ت: ١٠٠١هـ.
- ٢٤- الجواهر المضية على المقدمة الجزرية، لأبي الفتوح سيف الدين بن عطاء الله الفضالي البصير، ت: ١٠٢٠هـ.
- ٢٥- النكت اللوذية على شرح المقدمة الجزرية (حاشية على الدقائق المحكمة)، لشرف الدين حفيد زكريا الأنصاري.
- ٢٦ - شرح المقدمة الجزرية (باللغة التركية)، لمحمد بن أحمد، المعروف بـ «صوفي زاده»، كان حياً: ١٠٢٤هـ.
- ٢٧- تلخيص حاشية شرف الدين حفيد زكريا الأنصاري، لأحمد بن عمر الإسقاطي، ت: ١١٥٩هـ.
- ٢٨- وله حاشية أخرى على الدقائق المحكمة.
- ٢٩- شرح الجزرية، لعلاء الدين علي بن محمد الطرابلسي، ت: ١٠٣٢هـ.
- ٣٠- تحفة المريد لمقدمة التجويد، لمرعي بن يوسف بن أبي بكر الكرّمي، ت: ١٠٣٣هـ.
- ٣١- الفوائد المكية في شرح المقدمة الجزرية، لمحمد بن محمد حجازي الواعظ القلقشندي، ت: ١٠٣٥هـ.
- ٣٢- وله أيضاً: الهدية النبوية في شرح الجزرية.
- ٣٣- وله شرح ثالث.
- ٣٤- شرح الجزرية (أو حاشية على بعض شروحها)، لعبد الحق بن سيف الدين الدهلوي، ت: ١٠٥٢هـ.

- ٣٥- شرح المقدمة الجزرية، لحسن بن علي بن أحمد بن عبد الله المنطاوي الشهير بـ «المدابغي»، ت: ١١٧٠هـ.
- ٣٦- الدرّة المنظّمة البهية في حلّ ألفاظ المقدمة الجزرية، لمنصور بن عيسى بن غازي الأنصاري السّمْنُودي، كان حيّاً: ١٠٨٤هـ.
- ٣٧- تعليقات على المقدمة الجزرية، لعبد الله بن حسين السويدي، ت: ١١٧٤هـ.
- ٣٨- حاشية على شرح زكريا الأنصاري، لعلي الشبراملسي، ت: ١٠٨٧هـ.
- ٣٩- الدرّة السّنيّة في حلّ ألفاظ الجزرية، لعبد الجليل محمد بن عبد الهادي العمري، ت: ١٠٨٧هـ.
- ٤٠- الجواهر السّنيّة على ألفاظ الجزرية، لإسماعيل الحصري الحموي القوصوني، كان حيّاً: ١٠٩٠هـ.
- ٤١- الكواكب المضية في شرح بعض أبيات الجزرية، لمحمد الشهرزوري البرزنجي، ت: ١١٠٣هـ.
- ٤٢- الحواشي المحكمة على المقدمة الجزرية، لمحمد بن عمر بن قاسم بن إسماعيل البقري، ت: ١١١١هـ.
- ٤٣- حاشية على شرح خالد الأزهرى للمقدمة الجزرية، لمحمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر، المعروف بـ «الأمير الكبير»، ت: ١٢٣٢هـ.
- ٤٤- شرح الجزرية، لأحمد بن محمد بن البخاري الشنقيطي، ت: ١٢٧٥هـ.
- ٤٥- شرح الجزرية (باللغة الفارسية)، لكرامت علي، ت: ١٢٩٠هـ.
- ٤٦- وسيلة المريد لبيان التجويد، حاشية على المقدمة، لعبد المعطي بن سالم الشملاوي، ت: ١١٢٧هـ.
- ٤٧- شرح المقدمة الجزرية، لمحمد بن إبراهيم الدكدكجي، ت: ١١٣١هـ.
- ٤٨- التعليقات الوفية على متن الجزرية، لمحمد بن بشير، المعروف بـ «الغزوي»، كان حيّاً: ١٣٠٥هـ.

- ٤٩- الفوائد المفهومة في شرح الجزرية المقدمة، لمحمد بن علي بن يوسف الشريف التونسي، المعروف بـ «ابن يالوشة»، ت: ١٣١٤هـ.
- ٥٠- المطالب العلية على متن الجزرية، لمحمد بن بشير بن هلال الدلاجاتي الحلبي، ت: ١٣٣٩هـ.
- ٥١- الهدية في شرح الجزرية، لمحمد مصطفى بن موسى، إمام وخطيب جامع السليمانية بإستانبول.
- ٥٢- شرح الجزرية، لمحمد بن محمد بن علي بن عبد الرحمن الشرشالي البطاوري المكي، ت: ١٣٥٥هـ.
- ٥٣- النكات الحسان على شرح شيخ الإسلام- زكريا الأنصاري- لمقدمة تجويد القرآن، لعبد الرحمن النحراوي، ت: ١٢١٠هـ.
- ٥٤- حواشٍ على باب مخارج الحروف من المقدمة فيما يجب على القارئ أن يعلمه، لرضوان بن محمد المخللاتي، ت: ١٣١١هـ.
- ٥٥- الدقائق المنتظمة على الدقائق المحكمة (حاشية على شرح زكريا الأنصاري)، لنور الدين علي بن عمر بن أحمد الميهي، ١٢٠٤هـ.
- ٥٦- المنحة العطرية في شرح المقدمة الجزرية، لأبي نصر محمد أعظم بن كدي الهروي البرنابادي، توفي في العقد الأخير من القرن الرابع عشر الهجري.
- ٥٧- الفوائد المحررة في شرح المقدمة، لمحمد بن كمال الدين المدني.
- ٥٨- شرح المقدمة الجزرية، لخليل بن عثمان الشقلاويش.
- ٥٩- الدرّة المنظمة على شرح المقدمة، لأحمد بن يحيى السوسي.
- ٦٠- شرح الجزرية، لمحمد بن ضياء الدين أبي البقاء المعنوي.
- ٦١- الفوائد السنهورية في شرح الجزرية، لعلي بن حسن السنهوري.
- ٦٢- شرح الجزرية، لمحمد بن سلامة الواعظ.
- ٦٣- شرح المقدمة الجزرية، لمحمد القاضي.

- ٦٤- كفاية المريد لمقدمة التجويد، لخليل بن بدر الدين الكناوي.
- ٦٥- القواعد المحكمة في شرح المقدمة، لمؤلف مجهول.
- ٦٦- النبذة المتممة لشرح المقدمة، لمؤلف مجهول.
- * شروح معاصرة:
- ٦٧- شرح المقدمة الجزرية، لمحمود شاهين العنوسي.
- ٦٨- ترجمة واختصار وشرح المقدمة الجزرية، لفتح محمد، ت: ١٤٠٧هـ.
- ٦٩- الفوائد التجويدية في شرح المقدمة الجزرية، لعبد الرازق بن موسى.
- ٧٠- العطايا الوهبية في شرح المقدمة الجزرية، لرحيم بخش، ت: ١٤٠٢هـ.
- ٧١- شرح المقدمة الجزرية، للمرسي بن حسين جوهر، ت: ١٤١٠هـ.
- ٧٢- شرح المقدمة الجزرية، لمحمد محيسن، ت: ١٤٢٢هـ.
- ٧٣- دروس مهمة في شرح الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية، لسيد لاشين أبو الفرح.
- ٧٤- القلائد الجوهريّة في جيد المقدمة الجزرية (باللغة الأردية)، لسعيد أحمد.
- ٧٥- شرح المقدمة الجزرية، لعبد العزيز الناعي.
- ٧٦- الدرر البهية شرح المقدمة الجزرية، لأسامة عبد الوهاب.
- ٧٧- إتحاف كرام البرية بشرح المقدمة الجزرية، لعلي بن مبارك العازمي.
- ٧٨- الروضة الندية شرح متن الجزرية، لمحمود عبد المنعم العبد.
- ٧٩- المنح الإلهية شرح المقدمة الجزرية، لهاني بن محمد بن عبد الله القاضي.
- ٨٠- فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية، لصفوت محمود سالم.
- ٨١- الدقائق التجويدية في المقدمة الجزرية، لفرغلي سيد عرباوي.
- ٨٢- الواضح في شرح المقدمة الجزرية، لعزت عبيد الدعاس.
- ٨٣- شرح المقدمة الجزرية، لإبراهيم بن سعيد الدوسري.
- ٨٤- التحفة الورّاقية شرح المقدمة الجزرية، لحسن الورّاق.

- ٨٥- إسعاد البرية بشرح المقدمة الجزرية، لحمدي السيد.
- ٨٦- الحواشي المَرْضِيَّة على المقدمة الجزرية في تجويد كلام رب البرية،
لعبد الله ناجي.
- ٨٧- مختصر شرح المقدمة الجزرية، لعلي حسن سليمان.
- ٨٨- الأنوار البهية في حل الجزرية، لعبد الباسط هاشم.



* رابعاً: قالوا في «المقدمة الجزرية»:

- قال ابن الناظم ص ١٠١: «... وكان أَنْفَعَ ما أُلِّفَ في ذلك الأرجوزة المُسَمَّاةُ بـ(المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه) مِنْ نَظْمِ سَيِّدِي ووالدي الإمام العلامة...، فإنها مع صِغَرِ الْحَجْمِ وَحُسْنِ الاختصارِ حَوَتْ ما لَمْ تَحْوِهِ في هذا الْعِلْمِ الْكُتُبُ الْكِبَارُ» اهـ.

- وقال عبد الدائم الأزهري ص ٦٨: «... وَإِنَّ أَنْفَعَ ما رَأَيْتُ في هذا الشَّانِ وَأَكْثَرَ غِنَاءً لِقُرَّاءِ الْقُرْآنِ في هذا الزمانِ الأرجوزة المُسَمَّاةُ بـ(المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه)...، وَكُنْتُ مِمَّنْ اعْتَنَى بِهَا حَفْظاً وَاتَّقَنَهَا عَلَى نَاطِلِهَا مَعْنَى وَلَفْظاً...، فإنها مع صِغَرِ حَجْمِهَا غَزِيرٌ عِلْمُهَا...» اهـ.

- وقال طاش كبري زاده ص ٣٥ - ٣٦: «... وَكَانَ أَحْسَنَ ما أُلِّفَ في عِلْمِ التَّجْوِيدِ الأرجوزة المُسَمَّاةُ بـ(المقدمة)...، فإنها بَابُ هذه الْمَدِينَةِ الطَّيِّبَةِ وَأَسَاسُهَا، وَرِئِيسُ هَاتِيكَ الْعُلُومِ وَرَأْسُهَا، بَحِثْ لَا مَدْوَحَةً عَنْهَا لَطَالِبِ الْقُرْآنِ؛ إِذْ فَاقَ عَلَى الْأَقْرَانِ في مِضْمَارِ الْبَيَانِ» اهـ.

- وقال ابن الحنبلي ص ٢٥ - ٢٦: «... مَقْدَمَةٌ عُقُودُ جُمَانِهَا عَلِيَّةٌ، وَلَطَائِفُ إِشَارَاتِهَا مِنْ بَوَاهِرِ عِبَارَاتِهَا خَفِيَّةٌ مِنْ جَلِيَّةٍ إِذَا ضَاعَ نَشْرُهَا كَانَتْ طَيِّبَةً النَّشْرِ، أَوْ بَانَ يُسْرُهَا كَانَتْ عُمْدَةً أَهْلَ الْعَصْرِ، ذَاتُ دَقَائِقَ مُحْكَمَةٍ، وَمَطَوِّبَاتٍ بِطِرَازِ الرُّمُوزِ مَعْلَمَةٍ، وَتَيْسِيرٍ عَلَى اللَّافِظِ، وَأَوْزَانٍ يَقْبَلُهَا طَبْعُ الْحَافِظِ» اهـ.

- وقال البرنابادي ص ٢: «... كَانَتْ دُرَّةً يَتِيْمَةً، وَفَرِيدَةً كَرِيْمَةً، وَمَنْظُومَةً بَدِيعَةً، وَرَمُوزاً خَفِيَّةً، وَكُنُوزاً ثَمِينَةً، حَاوِيَةً مَعَ صِغَرِ حَجْمِهَا ما لَمْ تَحْوِهِ الْكُتُبُ الْكِبَارُ، شَهِيْرَةً بِالْقِرَاءَةِ وَالْحَفْظِ فِي الْأَقْطَارِ، وَشَرَحَهَا جَمٌّ غَفِيرٌ مِنْ فَضْلَاءِ الْأَمْصَارِ، وَتَلَقَّاهَا بِالْقَبُولِ عِلْمَاءُ الْأَعْصَارِ، وَتَدَاوَلَهَا الصِّغَارُ وَالْكَبَارُ» اهـ.

* خامساً: ما اعتمدت عليه في ضبط «المقدمة الجزرية» والتعليق عليها:

اعتمدت في ذلك:

١- على نسخة خطية قيّمة^(١) مقروءة على الناظم رَحِمَهُ اللهُ وعليها إجازة بخطه.

٢- وعلى ثلاثة عشر شرحاً للمقدمة الجزرية.

٣- وعلى عدة طبعاٍ لها قام بضبطها جماعة من المحققين.

وإليك تفصيل ما سبق:

١- النسخة الخطية:

تعود أهمية هذه النسخة إلى كونها مقروءة على الناظم ابن الجزري رَحِمَهُ اللهُ وفي آخرها إجازة بخطه، وهي مصوَّرة عن النسخة المحفوظة في مكتبة «لأله لي» في مدينة إستانبول بتركيا تحت رقم «٧٠» عمومي، وهي نفسها التي اعتمد عليها د. أيمن سويد ود. أشرف طلعت في تحقيقهما للجزرية.

وسأترك الحديث عنها للدكتور أشرف طلعت حيث يقول ص ١٠ - ١٤:

«... وعلى الرغم من وجود هذه الإجازة التي بخط الناظم على هذه النسخة إلا أنها لا تكفي وحدها في تحقيق نص المتن وإن كانت في أكثر مواضعها جيِّدة؛ فقد ظهر بعد البحث ومُقابَلَة النسخ ومطالعة الشروح والنظر في الإجازات أنَّ المقدمة الجزرية - كغالب منظومات الجزري - مرَّت بأكثر من مرحلة في التأليف ولها أكثر من صورة، وأنَّ النسخة المذكورة ليست هي الصورة الأخيرة للمقدمة، ولا هي أدقُّها؛ وذلك للأسباب الآتية:

١- إجازة ابن الجزري المكتوبة في نهاية هذه النسخة كانت في شهر المحرم سنة ٨٠٠هـ، وذلك قريب من تاريخ نظمها الذي كان في حدود سنة ٧٩٨هـ، فكانها الصورة الأولى للمنظومة؛ فقد عاش الناظم بعد تاريخ هذه الإجازة ثلاثاً وثلاثين سنة، وغَيَّر فيها كما سيأتي.

(١) حصلت على صورة لها عن طريق فضيلة الشيخ د. حازم الكرمي، فجزاه الله خيراً.

٢- تَفَرَّدَتْ هذه النسخةُ بأشياءَ لَمْ تُشَارِكْهَا فِيهَا أَيُّ مِنَ النُّسخِ الأُخْرَى - على كَثَرَتِهَا - ، وبعضُ هذه التَّفَرُّدَاتِ خطأٌ نَبَّهَ عَلَيْهِ الشُّرَاحُ ، وبعضُهَا يُوهِمُ ظَاهِرُهُ خِلَافَ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ .

فَمِنْ الْمَوَاضِعِ الَّتِي انْفَرَدَتْ هَذِهِ النُّسخَةُ بِهَا وَنَبَّهَ الشُّرَاحُ عَلَى خَطئِهَا مَا وَرَدَ فِي الْبَيْتِ الْعَاشِرِ بِلَفْظٍ : (لِلْجَوْفِ أَلْفٌ) ؛ إِذْ لَا يَسْتَقِيمُ بِهِ الْوِزْنُ ، نَبَّهَ عَلَيْهِ مَلَأَ عَلِيُّ الْقَارِي فِي شَرْحِهِ عَلَى الْجَزَرِيَّةِ .

وَقَالَ ابْنُ غَازِي : (وَفِي بَعْضِ النُّسخِ : «لِلْجَوْفِ أَلْفٌ» ، وَهُوَ الَّذِي شَرَحَ عَلَيْهِ ابْنُ النَّازِمِ ، وَلَا يُوجَدُ فِي نَسْخَةٍ سِوَاهُ) .

وَالْمَقْصُودُ بِ(ابْنِ النَّازِمِ) أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَزَرِيُّ ، وَهُوَ أَحَدُ الَّذِينَ سَمِعُوا الْجَزَرِيَّةَ عَلَى صَوَرَتِهَا الْأُولَى سَنَةَ ٨٠٠ هـ وَأُجِيزَ بِهَا ، ثُمَّ فَارَقَ أَبَاهُ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِينَ سَنَةً ، شَرَحَ خِلَالَهَا الْمَنْظُومَةَ حَسَبَ مَا سَمِعَهَا قَدِيمًا .

وَقَدْ عَدَّلَ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ هَذَا الْمَوْضِعَ إِلَى : (فَأَلْفُ الْجَوْفِ) ، وَأُثْبِتَ هَذَا التَّعْدِيلُ فِي نَسْخَةٍ مُوثَّقَةٍ مِنْ مَنْظُومَتِهِ (طَبِيعَةُ النَّشْرِ)^(١) الَّتِي ضَمَّنَهَا الْعَدِيدُ مِنْ أَيْيَاتِ الْمَقْدَمَةِ ، وَفُرِّتْ عَلَيْهِ سَنَةَ ٨٢٣ هـ ، أَيَّ بَعْدَ نَظْمِهَا بِأَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ سَنَةً تَقْرِيبًا ، وَعَلَى هَذَا التَّعْدِيلِ مَضَى شُرَاحُ الْجَزَرِيَّةِ .

...

٣- أَكْثَرُ شُرَاحِ الْجَزَرِيَّةِ اعْتَمَدُوا عَلَى نُسْخٍ مُخَالَفَةٍ لِهَذِهِ النُّسخَةِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ بِمَا يُشْبِهُ الْإِجْمَاعَ ، وَإِذَا ذَكَرَ أَحَدُهُمْ خِلَافًا بَيْنَ نُسْخِ الْجَزَرِيَّةِ الَّتِي أَطَّلَعَ عَلَيْهَا أَشَارَ إِلَى مَا فِي هَذِهِ النُّسخَةِ بِقَوْلِهِ : (وَفِي نَسْخَةٍ) ، وَلَمْ يُعَوِّلْ عَلَيْهَا فِي الْغَالِبِ ، فَهِيَ دَائِمًا عَنْدهُمْ مَحَلٌّ لِلْحِكَايَةِ - أَعْنِي فِي مَوَاضِعِ الْخِلَافِ - وَلَيْسَتْ لِلشَّرْحِ ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِالصُّورَةِ الْأَخِيرَةِ لِلْمَنْظُومَةِ كَمَا قَدَّمْتُ^(١) اهـ .

(١) الَّذِي فِي الطَّبِيعَةِ - بِحَسَبِ الطَّبْعَةِ الَّتِي بَيْنَ يَدَي - : «فَالْجَوْفُ لِلْهَاوِي وَأُخْتِيهِ وَهِيَ» .

* نَصُّ الإِجَازَةِ الَّتِي بَخَطَ النَّازِمُ الإِمَامُ ابْنَ الْجَزْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ الَّتِي فِي آخِرِ النُّسخَةِ الْخَطِيئَةِ^(١)

«الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِ الْخَلْقِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.
عَرَضَ عَلَيَّ جَمِيعَ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ مِنْ نَظْمِي الْوَلَدِ النَّجِيبِ السَّعِيدِ اللَّافِظِ، سَلَاةُ
الْعُلَمَاءِ، أَوْحَدُ الثُّجَبَانِ، بُعْيَةُ الْأَذْكِيَاءِ، عَيْنُ الْفَضْلَاءِ: أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بَاشَا، وَلَدُ الشَّيْخِ
الإِمَامِ الْعَلَّامَةِ الْمَرْحُومِ صَفِيِّ الدِّينِ صَفَرِ شَاهِ بْنِ أَمِيرِ خُجَا بْنِ إِيَّاسِ بْنِ قُزْغَلِ أَحْمَدَ،
الْحُرَّاسَانِي الْأَصْلَ، ثُمَّ التَّبْرِيزِي، وَفَقَّهُ اللَّهُ تَعَالَى لِمَرَاذِيهِ، وَرَحِمَ اللَّهُ مَنْ سَلَفَ مِنْ
أَهْلِيهِ؛ مِنْ حِفْظِهِ^(٢) فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ حِفْظَ إِتْقَانٍ وَلَفْظَ إِيقَانٍ.
وَسَمِعَهَا بِقِرَاءَتِهِ:

- ابْنِي أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ.
- وَالشَّيْخُ الْفَاضِلُ الْحَاقِقُ حَمِيدُ الدِّينِ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّبْرِيزِي
الْحُسْرُوشَاهِي.
- وَالْوَلَدَانِ السَّعِيدَانِ النَّجِيبَانِ الْفَاضِلَانِ: أَبُو الْخَيْرِ مُحَمَّدٌ، وَأَبُو الشَّانِ مُحَمَّدٌ،
ابْنَا الشَّيْخِ الإِمَامِ الْعَالِمِ الصَّالِحِ الْمَسْلُوكِ، بَرَكَتُهُ الْمُسْلِمِينَ، عُمْدَةُ الْمُرْشِدِينَ: فَخْرُ الدِّينِ
إِيَّاسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السُّورِي حِصَارِي.
- وَخَيْرُ الدِّينِ خَلِيلُ بْنُ مُصْطَفَى بْنِ أَحْمَدَ الْقَرَّاسِي.
- وَشَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْيَمْنِي الْأَصْلِ الْبُرْصَوِي الْمَوْلِدِ.
- وَالْمُقَرَّرِيُّ الْفَاضِلُ عِمَادُ الدِّينِ عَوْضُ بْنُ عَلِيٍّ الْبُرْصَوِي.
- وَالشَّيْخُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَقْلُونِي.
- وَالْمُقَرَّرِيُّ اللَّافِظُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ خَاطِرِ بَكِّ الْقُونَوِي.

(١) استعنتُ في قراءتها وضبط أعلامها بضبط د. أيمن سويد حفظه الله ص ١٤ .

(٢) متعلق الجار والمجرور هو قوله: «عَرَضَ».

- وشمس الدين محمد بن أحمد بن بادار النّهاوندي ثمّ الدمشقي.
- وإبراهيم بن عبد الله الرّومي عتيق الخادم عزّ الدين.
- وصحّ ذلك في يوم السبت، سادس عشر المحرم، سنة ثمان مئة.
- وأجزت للجماعة المذكور^(١) ولعليّ باشا روايتها عني وجميع ما يجوز وعني روايته، وتلفّظت له بذلك.
- قاله وكتبه الفقير محمد بن محمد بن محمد بن الجزريّ، حامداً ومُصلياً ومُسليماً، عفا الله تعالى عنهم بمنّه وكرمه.



(١) أي: النّظم المذكور.



صورة الصفحة الأولى من النسخة الخطية

وعليها تَمْلِكَانِ:

- الذي في أعلى الصفحة: مَلِكُ أَبِي الْخَيْرِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْجَزَرِيِّ.

- والذي على يسارها: صَاحِبُهُ وَمَالِكُهُ أَقْلُ عِبَادِ اللَّهِ الْعَبِيِّ... أَبُو الْخَيْرِ بْنُ مُحَمَّدِ الْجَزَرِيِّ

الشافعي عَفَا اللَّهُ عَنْهُ.

وَحَاذِرِ الْوَقْتِ بِكُلِّ أَحْرَكَةٍ	إِلَّا إِذَا رُسْتُ فَبَعْضُ أَحْرَكَةٍ
الْأَبْيَحِ أَوْ نَصِبٍ وَاشْتَمَّ	إِشَانَةً بِالضَّمِّ فِي رَفْعٍ وَضَمٍّ
وَقَدْ تَقَضَّى نَظْمِي الْمَتَدَرِمَةَ	مِنْ لِقَائِي الْقُرْآنِ تَقْدِيمَةَ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامُ	فَرَّ الصَّلَاةِ بَعْدُ وَالسَّلَامُ

للمسحود وصل الله على	سيد محمد وآله وسلم
عمرض على جميع هذه المقدمة	عظمى الولد النجيب السعيد
اللائحة سلاله العلماء اواحد	النجباء بعبه الاذكياء عيين
الفضل الام الحسن على	باشا ولد الشيخ الامام العلامة
الرحوم صفى الدين صفير	شاه امير خجانب ايس

٢- شروح الجزرية الثلاثة عشر^(١):

اجتمعَ عندي - بفضل الله تعالى - أكثر من عشرين شرحاً مطبوعاً للمقدمة الجزرية ما بين قديم وحديث، وهي التي تمكّنت من جمعها، ثمّ إني انتخبت منها ثلاثة عشر شرحاً معتمداً عليها مع استثناسي ببقية الشروح، وهذه الثلاثة عشر شرحاً من أنفس الشروح؛ لجلالة قدر شراحها الذين على رأسهم تلامذة ابن الجزريّ كولدِه أبي بكرٍ وعبدالدائم الأزهري.

ولا شك أنّ في أقوال شراحها وذكرهم لاختلاف النسخ والروايات والترجيح بينها تبياناً وحسناً لكثير من المشكلات، ولا شك أنّ ذلك كلّهُ بمَنَابة الاجتماع بهم ومشورتهم في أمرها، ولا يُعاب على بعض الشراح عدم اعتنايه بالنص على ضبطها والحديث عن رواياتها، وعلى الرغم من ذلك فإنّ تلك الشروح تعود أهميتها إلى ما أثبتته شراحها من ألفاظٍ مختلفة عمّا في الشروح الأخرى، وكفى بها بُعْيةً.

وإليك أسماء تلك الشروح وأصحابها تباعاً مقدّماً أقدمهم وفأه على من يليه، مع بيان لمقدار اعتناء كل شارح بضبط ألفاظها وذكر اختلاف النسخ والروايات:

١- «الحواشي المفهّمة في شرح المقدمة»، للعلامة أبي بكر أحمد بن محمد بن الجزري، المعروف بـ«ابن الناظم»، ت: ٨٢٧هـ وقيل: ٨٣٥هـ.

وهو أول شرح لهذه المنظومة المباركة التي تلقّاها عن ناظمها رَحِمَهُ اللهُ في صورتها الأولى كما سبق بيانه، ولكنه لم يحرص على ضبط ألفاظها سوى التزّير اليسير.

٢- «الطرازات المُعلّمة في شرح المقدمة»، للعلامة عبد الدائم بن علي الحديدي الأزهري، ت: ٨٧٠هـ، وهو من تلاميذ ابن الجزري.

وهو ثاني شرح وصلّنا بعد شرح ابن الناظم، ويمتاز بذكر نقولات شفاهية من في ناظمها ابن الجزريّ حول تغيير ألفاظها وما استقرّ عليه الناظم أخيراً، كما اعتنى أيضاً بضبط ألفاظها وذكر بعض التنبيهات العروضية.

(١) انظر قائمة مصادر التحقيق لمعرفة بيانات الطبقات التي اعتمدتها.

٣- «الحواشي الأزهريّة في حلّ ألفاظ المقدّمة الجزرية»، للعلامة خالد بن عبد الله الأزهرى، ت: ٩٠٥هـ.

ذَكَرَ فِي أَوَّلِ شَرْحِهِ أَنَّهُ تَلَقَّى الْمَقْدَمَةَ الْجَزْرِيَّةَ عَنْ شَيْخِهِ عَبْدِ الدَّائِمِ الْأَزْهَرِيِّ الَّذِي تَلَقَّاهَا عَنْ نَازِمِهَا ابْنِ الْجَزْرِيِّ.

وهو يشير إلى بعض النسخ أحياناً إلا أنه يندُر أن يضبط شيئاً من ألفاظها.

٤- «الفصول المؤيدة للوصول إلى شرح المقدّمة الجزرية»، للعلامة أبي الفتح محمد بن محمد المزّي، ت: ٩٠٦هـ، وهو من تلاميذ ابن الجزري.

وشرحه أشبه ما يكون بشرح ابن النازم، إلا أنه توسّع كثيراً في مسائل اللغة، ويكاد يخلو من ضبط أو إشارة إلى اختلاف الروايات.

٥- «اللائي»^(١) السّنيّة في شرح المقدّمة الجزرية، للعلامة أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، ت: ٩٢٣هـ.

ذَكَرَ فِي أَوَّلِ شَرْحِهِ أَنَّهُ أَخَذَهَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَسَدِ الْأَمْيُوطِيِّ الَّذِي أَخَذَهَا عَنْ نَازِمِهَا ابْنِ الْجَزْرِيِّ، وَذَكَرَ إِسْنَاداً آخَرَ.

ويكاد شرحه يخلو من الحديث عن ضبطها.

٦- «الدقائق المحكمة في شرح المقدّمة الجزرية»، للعلامة زكريا بن محمد الأنصاري، ت: ٩٢٦هـ.

له عناية بضبط ألفاظها وذكّر اختلاف النسخ.

٧- «شرح المقدّمة الجزرية»، للعلامة عصام الدين أحمد بن مصطفى، المعروف بـ«طاش كُبري زادة»^(٢)، ت: ٩٦٨هـ.

عُني بإعرابها كاملةً، وإن كان في بعض أعاريه بُعدٌ عن الصواب، وعُني أيضاً بذكر الاختلافات بين النسخ، وله إشارة مفيدة في وزنها.

(١) ويُسمّى: «العقود».

(٢) ومنهم من يصل الشين بالكاف: طاشكبري زاده.

٨- «الفوائد السريّة في شرح المقدّمة الجزرية»^(١)، للعلامة محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي التاذفي، المعروف بـ«ابن الحنبلي»، ت: ٩٧١هـ.

ذَكَرَ إِسْنَادَهُ إِلَى النَّازِمِ فِيهِ أَرْبَعَةُ رِجَالٍ، وَقَدْ عُنِيَ بِضَبْطِ مَا أَشْكَلَ مِنْ أَلْفَاظِهَا، مَعَ ذِكْرِهِ لاختلاف النُّسخ، واهتمامه بالحديث عن الوزن في العديد من تراكييبها.

٩- «المنح الفكرية في شرح المقدّمة الجزرية»، للعلامة ملاً علي بن سلطان القاري، ت: ١٠١٤هـ.

يُعَدُّ هَذَا الشَّرْحُ مِنْ أَوْسَعِ الشُّرُوحِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَلَهُ الْيَدُ الطُّوْلَى فِي ضَبْطِ أَلْفَاظِهَا وَذِكْرِ النُّسخ والروايات والترجيح بينها والرّدّ على مَنْ سَبَقَهُ مِنَ الشُّرَاحِ^(٢) فِي أَعْرَابِهِمْ وَاخْتِيَارِهِمْ لِأَلْفَاظِهَا، وَيَبْدُو أَنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى شَرْحِي خَالِدِ الْأَزْهَرِيِّ وَزَكَرِيَا الْأَنْصَارِيِّ.

١٠- «الفوائد المسعدية في حلّ ألفاظ المقدّمة الجزرية»، للعلامة عمر بن إبراهيم المسعدي، ت: ١٠١٧هـ.

ذَكَرَ فِي أَوَّلِ شَرْحِهِ أَنَّهُ يَرْوِيهَا مِنْ نَحْوِ خَمْسِينَ طَرِيقاً، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَعْتَنِ بِضَبْطِ أَلْفَاظِهَا وَذَكَرَ نُسَخَهَا سِوَى النَّزْرِ الْيَسِيرِ.

١١- «الجواهر المضيئة على المقدّمة الجزرية»، للعلامة أبي الفتوح سيف الدين ابن عطاء الله الفضاليّ البصير، ت: ١٠٢٠هـ.

عُنِيَ بِأَعْرَابِ أَكْثَرِ أَلْفَاظِهَا، وَذَكَرَ نُسَخَهَا، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ اعْتَمَدَ اعْتِمَاداً كَبِيراً عَلَى شَرْحِ ابْنِ الْحَنْبَلِيِّ «الفوائد السريّة» وَإِنْ لَمْ يَصْرَحْ بِذَلِكَ.

١٢- «الفوائد المفهّمة في شرح الجزرية المقدّمة»، للعلامة محمد بن علي بن يوسف الشريف التونسي، المعروف بـ«ابن يالوشة»، ت: ١٣١٤هـ.

(١) لَدَيْ نَسْخَةٍ خَطِيَّةٍ لِهَذَا الشَّرْحِ اسْتَأْنَسْتُ بِهَا.

(٢) مَرَادُ مَلَأَ عَلِيّ الْقَارِي بِ«الرُّومِيِّ»: طَاشُ كَبْرِي زَادِهِ، وَمَرَادُهُ بِ«الْمَصْرِيِّ»: الْفَضَالِيُّ، أَمَا ذِكْرُهُ لِلشَّارِحِ «الْيَمَانِيِّ» أَوْ «الْيَمَنِيِّ» فَلَمْ أَتَمَكَّنْ مِنْ مَعْرِفَتِهِ، وَلَعَلَّهُ بِحَرْقِ الْحَضْرَمِيِّ إِلَّا أَنَّهُ صَرَّحَ بِاسْمِهِ فِي مَوْضِعٍ مِنْ شَرْحِهِ.

لا يخلو من بعض الأعراب وذكر النسخ.

١٣- «المنحة العِطرية في شرح المقدمة الجزرية»، للعلامة أبي نصر محمد أعظم ابن كداي الهروي البُزْنبَادِيّ، توفي في العقد الأخير من القرن الرابع عشر الهجري. قام بإعراب الجزرية كاملةً وتقطيعها عروضياً، أما ما ذكره من اختلاف النسخ فكانَ أَغْلَبُهُ نقلاً من شرح ملا علي القاري. وأَحْسَبُ - والله أعلم - أَنَّ رواياتِ المقدمةِ الجزريةِ الصحيحة لا تَخْرُجُ غالباً عَمَّا ذَكَرَهُ واعْتَمَدَهُ أولئك الثلاثة عَشَرَ شارحاً.



٣- طبعات «المقدمة الجزرية»:

لا شك أنَّ للمحقِّقين جهودَهم المَباركةَ في الاعتناء بضبطها وتتبُّع نسخها واختلاف ألفاظها، لذا حرصتُ على جَمْع تلك الطبعات للاستِئناسِ بها، فبلَّغ ما جَمَعْتُ منها - ولله الحمد - سَبْعَ عَشْرَةَ طَبْعَةً، وهي^(١):

- ١- طبعة العلامة علي محمد الضباع، ضمن «إتحاف البررة بالمتون العشرة».
- ٢- طبعة الشيخ د. أيمن سويد.
- ٣- طبعة الشيخ أيمن سعيد.
- ٤- طبعة الشيخ د. أشرف طلعت.
- ٥- مذكرة الشيخ حسن بن مصطفى الوراقي، المسماة: «إعانة المستفيد بضبط متني التحفة والجزرية في علم التجويد»^(٢).
- ٦- طبعة الشيخ سيد بن مختار أبو شادي، المسماة: «إتحاف البرية بضبط متني التحفة والجزرية»، بتقريظ كلٍّ من: الشيخ د. أحمد عيسى المعصراوي، والشيخ أحمد ابن عبد الرحيم بن عبد الرحمن، والشيخ حسن بن مصطفى الوراقي.
- ٧- طبعة الشيخ حمد الله حافظ الصفتي، ضمن «سلسلة متون التجويد».
- ٨- طبعة الشيخ عبد الله بن محمد الشمراني، ضمن «الجامع للمتون العلمية».
- ٩- طبعة الشيخ عبد الحكيم بن أبي رَؤَاش، بتقريظ الشيخ محمد عبد الحميد أبو رَؤَاش.
- ١٠- طبعة الشيخ د. ياسر بن إبراهيم المزروعى.
- ١١- طبعة بمراجعة وتدقيق الشيخ محمد حسام سبسي.
- ١٢- طبعة الشيخ جمال بن إبراهيم القرش، المسماة: «الخلاصة في ضبط متني

(١) انظر قائمة مصادر التحقيق لمعرفة بيانات الطبعات.

(٢) جميع النقول عن هذه المذكرة لم أتمكن من عزوها إلى أرقام الصفحات؛ لكونها غير مطبوعة وإنما هي منشورة على شبكة الإنترنت.

تحفة الأطفال والمقدمة الجزرية»، بتقريظ الشيخ د. عبد العزيز بن عبدالحفيظ بن سليمان.

١٣- طبعة الشيخ د. محمد بن شرعي.

١٤- طبعة عُني بها مركز ابن الجزري الإسلامي لتحفيظ القرآن الكريم وتدريس علومه، الرفاع الشرقي - البحرين.

١٥- طبعة عُنيت بها الإدارة المركزية للمعاهد الأزهرية.

١٦- طبعة باكستانية قديمة عليها شرح باللغة الأردية وحواشٍ بالعربية، لمحمد أظهر حسن، ورمزتُ لها بـ«الثانية».

١٧- وهناك طبعة باكستانية أخرى رمزتُ لها بـ«الأولى».

هذا وَلَمْ تَخُلْ معظمُ هذه الطبعاتِ من التصحيفِ وعدم الضبطِ السليمِ إلا مَنْ رَجَمَ على تَبَائِنٍ فيما بينها، ولعلَّ أَحْكَمَ تلكَ الطبعاتِ التي جَمَعَتْ بين المنظومتين - واللَّهِ أعلم - هي طبعةُ الشيخِ أيمن سعيد حفظه اللّهُ، وفي كُلِّ خيرٍ.



* سادساً: منهجي في ضبط «المقدمة الجزرية» والتعليق عليها:

- ١ - ضبط المنظومة كاملة بالشكل وعلامات الترقيم المناسبة.
- ٢ - قُمْتُ بِتَتَبِيعِ أَقْوَالِ الشُّرَاحِ وَجَمْعِهَا الْمُتَعَلِّقَةِ بِضَبْطِ أَلْفَاظِهَا وَاخْتِلَافِ النُّسخِ وَالرَّوَايَاتِ^(١)، وَأَهْمَلْتُ الْأَعْرَابَ الَّتِي لَيْسَ لَهَا أَثَرٌ فِي الضَّبْطِ، أَوْ الَّتِي كَانَتْ لِأَلْفَاظِهَا وَاضِحَةً، فَإِنْ كَانَ مِنْ تَعْلِيْقٍ عَلَى مَا كَانَ وَاضِحاً وَجَلِيّاً فَهُوَ مِنْ بَابِ الْفَائِدَةِ وَزِيَادَةِ التَّوَكُّيدِ. أَمَّا مَا نَقَلْتُهُ عَنِ الشُّرَاحِ حَوْلَ بَعْضِ مَسَائِلِ التَّجْوِيدِ أَوْ بَعْضِ الْمَعَانِي فَلَأَنَّ فِيهَا إِشَارَةً إِلَى ضَبْطِ الْأَلْفَاظِ أَوْ تَحْدِيدِهَا لِبَعْضِ الرِّوَايَاتِ.
- كما نَقَلْتُ بَعْضَ التَّعْلِيْقَاتِ لِمُحَقِّقِي الشُّرُوحِ وَالطَّبْعَاتِ؛ لِمَا حَوَتْ مِنْ فَوَائِدَ وَتَنْبِيهَاتٍ.

٣ - كَانَ اعْتِمَادِي عَلَى عِبَارَاتِ الشُّرَاحِ وَمَا شَرَحُوهُ مِنَ الْأَفْظِ، وَلَمْ أَعْتَمِدْ غَالِباً عَلَى مُحَقِّقِي الشُّرُوحِ فِي ضَبْطِهِمْ لِأَيَّانَهَا؛ حَيْثُ انْصَبَّ اهْتِمَامُ بَعْضِهِمْ عَلَى خِدْمَةِ الشَّرْحِ وَأَهْمَلُ التَّدْقِيقَ فِي الْآيَاتِ، وَبَعْضُهُمْ اعْتَمَدَ الرِّوَايَةَ الَّتِي يَحْفَظُهَا دُونَ وَضْعِ أَيِّ اعْتِبَارٍ لِمَا فِي الشَّرْحِ الْمَخْطُوطِ الَّذِي يَقُومُ بِتَحْقِيقِهِ، وَبَعْضُهُمْ - هِدَاهِمُ اللَّهُ - يَثْبُتُ خِلَافَ مَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّارِحُ، فَإِنْ كَانَ مِنْ اسْتِدْرَاكِ عَلَيْهِمْ فَإِنَّمَا أَحْذَرُ مَا صَنَعُوا.

٤ - بَعْدَ ذِكْرِ الرِّوَايَةِ فَإِنِّي أَتْبَعُهَا بِأَسْمَاءِ الشُّرَاحِ الَّذِينَ اعْتَمَدُوها مُقَدِّماً أَوْ مُتَأَخِّراً وَفَاءً عَلَى مَنْ يَلِيهِ^(٢)، أَوْ أَكْتَفِي بِأَقْوَالِ الشُّرَاحِ فِيهَا، وَلَمْ أَنْقُلْ عِبَارَاتِ الْبِرْنَابَادِيِّ الَّتِي أَخَذَهَا بِحُرُوفِهَا مِنْ شَرْحِ الْقَارِي، مُكْتَفِياً عَنْهُ بِالْقَارِي^(٣).

٥ - عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَهْمِيَةِ النُّسخَةِ الْخَطِيئَةِ - الَّتِي سَمَّيْتُهَا: «نسخة الناظم» - وَنَقَّاسَتِهَا إِلَّا أَنِّي جَعَلْتُهَا آخِراً بَعْدَ تَعْدَادِ الشُّرُوحِ؛ لِمَا طَرَأَ عَلَيْهَا - كَمَا تَقَدَّمَ - مِنْ التَّغْيِيرَاتِ، وَلِمُخَالَفَتِي لَهَا فِي عِدَّةِ مَوَاضِعَ احْتِكَاماً لِأَقْوَالِ الشُّرَاحِ وَالْوِزْنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ

(١) لَمْ أُغْنِ كَثِيرًا بِتَوْجِيهِ الرِّوَايَاتِ؛ فَفِي الشُّرُوحِ غُنْيَةٌ لِمَنْ أَرَادَ التَّبَيُّنَ وَالِاسْتِزَادَةَ.
(٢) عَلَى الرَّغْمِ مِنْ تَقَدُّمِ الْقَارِي عَلَى الْفَضَالِيِّ فِي الْوَفَاءِ إِلَّا أَنِّي قَدَّمْتُ الْأَخِيرَ عَلَى صَاحِبِهِ فِي الذِّكْرِ؛ لِأَنَّ الْقَارِي قَدْ نَقَلَ عَنِ الْفَضَالِيِّ وَتَعَقَّبَهُ.

(٣) قَالَ الْبِرْنَابَادِيُّ ص ٣: «... فنقلْتُ مِنَ الْمَنْحِ الْفِكْرِيَةِ كَثِيراً وَمِنْ غَيْرِهِ قَلِيلاً» اهـ.

من الاعتبارات الأخرى.

٦ - قُمْتُ بِتَبَعِ مَا وَقَعَ فِيهِ مُحَقِّقُ الشُّرُوحِ والطبعاتِ من تصحيفاتٍ وأوهامٍ؛ لِئَلَّا يُظَنَّ بِأَنَّهَا صَوَابٌ أَوْ جَائِزَةٌ، مع إغفالي للعديد من الأخطاء الواضحة التي لا تستحق التنبيه.

٧ - قُمْتُ بالتعليق على بعض عبارات الشُّراح والمحققين بفائدةٍ أو توضيحٍ أو تعقيبٍ أو نحو ذلك من التنبيهات التي فيها بيانٌ لشيءٍ من الأعراب.

٨ - قُمْتُ بإيراد الآيات المرادة لبعض المفردات القرآنية الواردة في التَّظْمِ زيادةً في توثيقِ ضبطها، وقد اكتفيتُ بآيةٍ واحدةٍ عند تعدُّدِ الشواهدِ غالباً.

٩ - لَمْ أَدْعُ رِوَايَةً غَيْرَ مُوزُونَةٍ إِلَّا نَصَّصْتُ عَلَى عَدَمِ اتِّزَانِهَا، فما عَدَّاهَا فهو مُوزُونٌ.

١٠ - هناك أمورٌ خاصةٌ بالوزن اكتفيتُ غالباً بالنَّصِّ عليها دون ذِكْرِ الشُّراح الذين أشاروا إليها، كنقلِ حركة الهمزة، وتسكينِ هاء الضميرين «هو» و«هي» وعينِ «مع»، وقصرِ الممدود، ونحو ذلك، وحمَلَنِي على ذلك تَسَاهُلُ بعضِ المحققين فيها على الرغم من تَأَثُّرِ الوزنِ بها.

١١ - إِذَا جَاءَ حَرْفُ الرَّوِيِّ مُقَيِّدًا^(١) وَكَانَ فِي الْأَصْلِ مُشَدَّدًا فَإِنِّي أَشِيرُ إِلَى كَوْنِهِ مُشَدَّدًا بَوَضْعِ السَّكُونِ فَوْقَ الشَّدَةِ هَكَذَا: «مَدٌّ» «يَمَدٌّ».

١٢ - قُمْتُ بالنَّصِّ على أبيات الجزرية الواردة في طَيِّبَةِ النَّشْرِ، مع التنبيه على ما وَقَعَ مِنْ فُرُوقٍ بَيْنَهُمَا.

١٣ - مُرَادِي بِقَوْلِي: «المُحَقِّق» أَوْ «مُحَقِّقُهُ» هُوَ مُحَقِّقُ الشَّرْحِ أَوْ الطَّبْعَةِ، وَلَسْتُ أَنَا الْمَقْصُودَ.

١٤ - بِالنِّسْبَةِ لشرح ابن الناظم فَإِنَّ عَزْوِي إِلَيْهِ إِلَى طَبْعَةِ الشَّيْخِ فِرْعَانِي عَرَبَاوِي، إِلَّا أَنِّي أَحْيَانًا أَعَزُّوهُ إِلَى نَسْخَةِ خَطِّيَّةٍ لَدَيَّ هِيَ أَقْدَمُ مِنَ النَّسْخِ السَّبْعِ الَّتِي اعْتَمَدَ عَلَيْهَا

(١) أي: ساكنًا.

المُحَقِّق؛ فَإِنَّ أَقْدَمَ نَسْخَةٍ لَدَيْهِ مَنَسُوخَةٌ سَنَةِ ٩٥١هـ، بَيْنَمَا النُّسخةُ الَّتِي بِحُوزَتِي مَنَسُوخَةٌ سَنَةِ ٨٩٣هـ، وَكَذَلِكَ شَرَحَ ابْنُ الْحَنْبَلِيِّ فَلَدَيَّْ مِنْهُ نَسْخَةٌ خَطِيئَةٌ اسْتَأْنَسْتُ بِهَا.

١٥ - بالنسبة لشرح مُلَّا علي القاري «المنح الفكرية» جعلتُ طبعة أسامة عطايا أصلاً، وَقَابَلْتُهَا بِالطَّبْعَتَيْنِ الْأَخْرَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ فِي قَائِمَةِ مَصَادِرِ التَّحْقِيقِ، وَكَذَا الْحَالُ مَعَ شَرَحِ زَكْرِيَا الْأَنْصَارِيِّ «الدقائق المحكمة» حَيْثُ جَعَلْتُ طَبْعَةً د. نَسِيبِ نَشَاوِيِّ أَصْلاً مَعَ مَقَابَلَتِهَا بِالطَّبْعَتَيْنِ الْأَخْرَيْنِ، وَقَدْ اقْتَصَرْتُ فِي تِلْكَ الطَّبْعَاتِ عَلَى ذِكْرِ الْفُرُوقِ الْهَامَةِ.



الحديث عن «تحفة الأطفال» للإمام الجمزوري رَحِمَهُ اللهُ

* أولاً: سَنَةُ نَظْمِهَا: قال الناظم الجمزوري مؤرِّخاً لها:

... تاريخُها: «بُشْرَى لِمَنْ يُتَّقِنُهَا»

ومجموعُها في حِسَابِ الْجُمْلِ: ١١٩٨ هـ.

* ثانياً: التعريف بها:

اسمها: «تُحْفَةُ الْأَطْفَالِ وَالْعِلْمَانِ فِي تَجْوِيدِ الْقُرْآنِ»، وهي أرجوزة مكوَّنة من ٦١ بيتاً، قَدَّمَ لها الناظمُ بخمسة أبياتٍ ذَكَرَ فيها اسمَه وَلَقَبَه، ثم حَمِدَ اللهَ وَصَلَّى على نبيِّه محمدٍ وآلِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ، ثم بيَّنَ الغَرَضَ منها وهو بيان أحكام النون والتنوين والمدود، ثم صرَّحَ باسمِ نَظْمِهِ وهو «تحفة الأطفال»، نَظَّمَ فيه ما أَخَذَهُ عن شيخه الميهي، وَخَتَمَ مقدِّمَتَه برجاء أن يتنفع الطُّلابُ بهذا النَظْمِ وأن يحصل له به الأجرُ والقَبُولُ والثوابُ. ثم قَسَمَهَا إلى ٨ أبوابٍ فخاتمةً.

- ١- أحكام النون الساكنة والتنوين: في ١١ بيتاً.
 - ٢- حُكْمُ النون والميم المشدَّدتين: في بيت واحد.
 - ٣- أحكام الميم الساكنة: في ٦ أبيات.
 - ٤- أحكام لام «أل» ولام الفعل: في ٦ أبيات.
 - ٥- في المِثْلَيْنِ والمُتَقَارِبَيْنِ والمتجانسين: في ٥ أبيات.
 - ٦- أقسام المَدِّ: في ٧ أبيات.
 - ٧- أحكام المَدِّ: في ٦ أبيات.
 - ٨- أقسام المَدِّ اللازم: في ١٠ أبيات.
- ثم جَعَلَ الخاتمة: في ٤ أبيات.
- * ثالثاً: شروحها:

لَمْ يَمُضْ على تاريخِ نظم «التحفة» حتى عَصَرْنَا هذا سوى ٢٣٠ سنة تقريباً؛ وَمِنْ

ثم كانت شروحها أقل بكثير من شروح «المقدمة الجزرية» التي مضى على نظمها قرابة ٦٢٨ سنة.

منها:

- ١- فتح الأقفال^(١) بشرح تحفة الأطفال، لناظمها العلامة سليمان الجمزوري.
- ٢- فتح المملك المتعال بشرح تحفة الأطفال، للعلامة محمد بن علي الميهي الأحمدي.
- ٣- منحة ذي الجلال في شرح تحفة الأطفال، للعلامة علي بن محمد الضباع، ت: ١٣٧٦هـ.
- ٤- وله حاشية على شرح الناظم.
- ٥ - شرح ضمن كتاب «التحفة العنبرية في معرفة الأحكام القرآنية»، للشيخ محمود رفاعه عنبر الطهطاوي.
- ٦- تقريب المنال بشرح تحفة الأطفال، للعلامة حسن بن حسن دمشقية، ت: ١٤١٣هـ.
- ٧- مفتاح الكمال شرح تحفة الأطفال، للشيخ محمد الفانيفتي، ت: ١٤٠٧هـ.
- ٨- شرح تحفة الأطفال، للشيخ محمد محيسن، ت: ١٤٢٢هـ.
- ٩- شرح تحفة الأطفال، للشيخ مرسي جوهر، ت: ١٤١٠هـ.
- ١٠- بغية الكمال شرح تحفة الأطفال، للشيخ أسامة عبد الوهاب.
- ١١- تيسير الكبير المتعال بشرح تحفة الأطفال، للشيخ علي بن مبارك العازمي.
- ١٢- شرح تحفة الأطفال، للشيخ عبد العزيز الناعي.
- ١٣- فتح ذي الجلال بشرح تحفة الأطفال، للشيخ حسن الوراق.

(١) بفتح الهمزة؛ قال الضباع في حاشيته على شرح الناظم ص ٢٩: «(فتح الأقفال) أي: فاتح الأقفال، جمعُ (قُفْل) بضم القاف وسكون الفاء، بمعنى مقبول» اهـ.
ولا أدري على أي شيء يستند من يزعم أنه مَصْدَرٌ: «فتح الإقفال»؟!.

- ١٤- فتح الكبير المتعال في شرح تحفة الأطفال، للشيخ حمدي السيد.
- ١٥- إتحاف الرّجال والفِتيان بمعاني تحفة الأطفال والغلمان، للشيخ د. أشرف طلعت.
- ١٦- مِنة المُتعال شرح تحفة الأطفال، للشيخ محمود رأفت بن حسن زلط.
- ١٧- معلّم التجويد الجديد مع تحفة الأطفال، للشيخ محمد إبراهيم سليم.



* رابعاً: ما اعتمدتُ عليه في ضبط «تحفة الأطفال» والتعليق عليها:

اعتمدتُ في ذلك:

١- على خمسة شروح لها، وهي شرح: الناظم^(١)، والميهي، والطهطاوي، والضباع، ودمشقية، وعلى حاشية الضباع^(٢) على فتح الأقفال، واستأنستُ ببعض الشروح الأخرى.

٢- وعلى عدة طبعات لها قام بضبطها جماعة من المحققين^(٣)، وهي:

أ - طبعة العلامة علي محمد الضباع، ضمن «إتحاف البررة بالمتون العشرة».

ب - طبعة الشيخ أيمن سعيد.

ج - طبعة الشيخ د. أشرف طلعت.

د - مذكرة الشيخ حسن بن مصطفى الوراق.

هـ - طبعة الشيخ سيد بن مختار أبو شادي.

و - طبعة الشيخ عبد الحكيم بن أبي رَؤاش.

ز - طبعة الشيخ حمد الله حافظ الصفتي.

ح - طبعة الشيخ د. ياسر بن إبراهيم المزروع.

ط - طبعة بمراجعة وتدقيق الشيخ محمد حسام سبسي.

ي - طبعة الشيخ جمال بن إبراهيم القرش.

ك - طبعة عُنت بها الإدارة المركزية للمعاهد الأزهرية.

ل - طبعتين باكستانيتين تقدم ذكرهما.

(١) اعتمدت على طبعة الشيخ عبد العزيز الجربوع، كما استأنستُ أيضاً بالطبعة القديمة الصادرة عن

دار إحياء الكتب العربية، ورمزت لها بـ «ط إحياء».

(٢) لَمْ أُنْقُلْ عن حاشية الضباع إلا ما ليس في شرحه «منحة ذي الجلال».

(٣) انظر قائمة مصادر التحقيق.

* خامساً: منهجي في ضبط «تحفة الأطفال» والتعليق عليها:

- ١ - ضبط المنظومة كاملةً بالشَّكْل وعلاماتِ التَّريقِ المناسبةِ.
- ٢ - قُمْتُ بِجَمْعِ أَقْوَالِ الشُّرَاحِ الْخَمْسَةِ فِي ضَبْطِ أَلْفَاظِهَا وَاخْتِلَافِ النُّسخِ والرواياتِ، بالإضافة لتعليقاتِ مُحَقِّقِي الشُّروحِ والطبعاتِ.
- ٣ - اتبعتُ هنا نحوَ ما ذكرتهُ آنفاً في منهجي في ضبط المقدمة الجزرية.

* * *

ترجمة^(١) موجزة لابن الجزري رَحِمَهُ اللهُ

هو شيخُ القُرَّاءِ والمُحدِّثين، وإمامُ الأداءِ والمُجوِّدين، شيخُ الدنيا في القراءاتِ والتجويدِ من عصرِهِ إلى عصرِنَا: العلامةُ الحافظُ محمدُ بنُ محمدِ بنِ محمدِ بنِ عليٍّ بنِ يوسفَ بنِ الجَزَرِيِّ، شمسُ الدِّينِ، أبو الخيرِ الدَّمَشْقِيُّ الشافعيُّ، ويُعرَفُ بـ«ابنِ الجَزَرِيِّ».

كان أبوه تاجراً، فَحَجَّ سَنَةَ خَمْسِينَ وَسَبْعَ مِئَّةٍ، وَشَرِبَ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ بَنِيَّةٍ وَلَدَ عَالِمٍ، فَوُلِدَ لَهُ ابْنُهُ مُحَمَّدٌ هَذَا بَعْدَ صَلَاةِ التَّراوِيحِ، فِي لَيْلَةِ السَّبْتِ الْخَامِسِ وَالْعَشرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ الْمُعْظَمِ، سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِينَ وَسَبْعَ مِئَّةٍ، دَاخِلَ خَطِّ الْقَصَاعِينَ بَيْنَ السُّورَيْنِ بِدَمَشَقَ الْمَحْرُوسَةِ.

وَنَشَأَ بِهَا، فَحَفِظَ الْقُرْآنَ وَأَكْمَلَهُ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثَةِ عَشَرَ عَاماً، وَصَلَّى بِهِ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً.

وَأَفَرَدَ الْقِرَاءَاتِ وَعُمُرُهُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً عَلَى الشَّيْخِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ السَّلَّارِ، وَأَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الطَّحَّانِ، وَأَحْمَدَ بْنِ رَجَبٍ.

وَجَمَعَ الْقِرَاءَاتِ بِمُضْمَنٍ كُتِبَ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي الْمَعَالِي ابْنِ اللَّبَّانِ وَعُمُرُهُ سَبْعَةَ عَشَرَ عَاماً.

وَحَجَّ مَرَّاراً، وَرَحَلَ إِلَى مِصْرَ تَكَرَّاراً، وَفِي كُلِّ الرِّحَالِ يَلْتَقِي بِالْأَئِمَّةِ الْقُرَّاءِ وَيَتَلَقَّى عَنْهُمْ وَيَقْرَأُ عَلَيْهِمْ.

وَسَمِعَ الْحَدِيثَ مِنْ بَقِيٍّ مِنْ أَصْحَابِ الدِّمِيَّاطِيِّ وَالْأَبْرُقُوهِيِّ، وَمِنْ جَمَاعَةِ مِنْ أَصْحَابِ الْفَخْرِ ابْنِ الْبَخَارِيِّ وَغَيْرِهِمْ.

(١) نقلتها بحروفها من مقدمة تحقيق الجزرية لفضيلة الشيخ د. أيمن سويد حفظه الله، وانظر: «غاية النهاية» لابن الجزري ٢/٢٤٧، و«الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» للسخاوي ٩/٢٥٥.

وَأَخَذَ الْفَقْهَ عَنِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْإِسْنَوِيِّ وَغَيْرِهِ .
وَقَرَأَ بِمَضَرِ الْأُصُولِ وَالْمَعَانِي وَالْبَيَانَ عَلَى الشَّيْخِ ضِيَاءِ الدِّينِ سَعْدِ اللَّهِ
الْقَزْوِينِيِّ، وَأَخَذَ عَنْ غَيْرِهِ، وَأَذِنَ لَهُ بِالْإِفْتَاءِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو الْفَدَاءِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ
كَثِيرٍ، وَالشَّيْخُ ضِيَاءُ الدِّينِ، وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ الْبُلْقِينِيُّ .
وَجَلَسَ لِلْإِقْرَاءِ تَحْتَ قُبَّةِ النَّسْرِ مِنَ الْجَامِعِ الْأُمُوِيِّ سِنِينَ، وَوَلِيَ مَشِيخَةَ
الْإِقْرَاءِ الْكُبْرَى بِتَرْبَةِ أُمِّ الصَّالِحِ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَاتِ جَمَاعَةٌ كَثِيرُونَ، وَابْتَنَى
بَدْمَشَقَ لِلْقُرْآنِ مَدْرَسَةً سَمَّاها «دَارَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ» .

وَوَلِيَ قِضَاءَ الشَّامِ سَنَةً ثَلَاثَ وَتَسْعِينَ وَسَبْعَ مِئَةٍ .
ثُمَّ دَخَلَ بِلَادَ الرُّومِ، فَزَلَّ بِمَدِينَةِ «يُزْصَه» دَارَ الْمَلِكِ الْعَادِلِ الْمَجَاهِدِ بَايَزِيدَ
ابْنِ عَثْمَانَ، فَأَكْرَمَهُ وَعَظَّمَهُ وَأَنْزَلَهُ عِنْدَهُ بِضْعَ سِنِينَ، فَنَشَرَ عِلْمَ الْقِرَاءَاتِ وَالْحَدِيثِ
وَانْتَفَعُوا بِهِ، وَأَكْمَلَ الْقِرَاءَاتِ الْعَشَرَ عَلَيْهِ فِيهَا جَمَاعَةٌ كَثِيرُونَ، وَأَلَّفَ فِيهَا كِتَابَ
«النَّشْرِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ» فِي مُجَلَّدَيْنِ .

ثُمَّ كَانَتِ الْفِتْنَةُ التَّيْمُورِيَّةُ فِي بِلَادِ الرُّومِ فِي سَنَةِ خَمْسٍ وَثَمَانٍ مِئَةٍ، فَأَخَذَهُ
الْأَمِيرُ تَيْمُورُ مِنَ الرُّومِ وَحَمَلَهُ إِلَى بِلَادِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ، فَأَنْزَلَهُ بِمَدِينَةِ «كَشْ»، فَقَرَأَ
عَلَيْهِ بِهَا وَبَسْمَرَقَنْدَ جَمَاعَةً .

ثُمَّ دَخَلَ مَدِينَةَ «هَرَاة» بَعْدَ وَفَاةِ الْأَمِيرِ تَيْمُورَ، فَقَرَأَ عَلَيْهِ لِلْعَشْرِ جَمَاعَةً، ثُمَّ دَخَلَ
مَدِينَةَ «يَزْدَ»، ثُمَّ «أَصْبَهَانَ»، وَقَرَأَ عَلَيْهِ بِهَا جَمَاعَةً، ثُمَّ وَصَلَ إِلَى مَدِينَةِ «شِيرَازَ»
فَأَمْسَكَهَا بِهَا سُلْطَانُهَا وَالزَّمَهُ الْقِضَاءَ، فَبَقِيَ فِيهَا مُدَّةً، وَقَرَأَ عَلَيْهِ بِهَا خَلْقٌ كَثِيرُونَ .

ثُمَّ أَرَادَ الْحَجَّ، فَسَافَرَ عَنْ طَرِيقِ «الْبَصْرَةِ»، وَلَمَّا جَاوَزَ بِلْدَةَ «عُنَيْزَةَ»
بِمَرَحِلَتَيْنِ أَخَذَهُ الْأَعْرَابُ مِنْ بَنِي لَامٍ، ثُمَّ تَرَكُوهُ وَأَخَذُوا كُلَّ مَا مَعَهُ، فَعَادَ إِلَى
«عُنَيْزَةَ»، وَنَظَّمَ بِهَا «الدُّرَّةَ» فِي الْقِرَاءَاتِ الثَّلَاثِ، ثُمَّ يَسَّرَ اللَّهُ لَهُ الْحَجَّ، وَجَاوَرَ فِي
الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ مُدَّةً، وَقَرَأَ عَلَيْهِ فِيهِمَا جَمَاعَةً .

وله مُصَنَّفَاتٌ كثيرةٌ بين مَنْثُورٍ وَمَنْظُومٍ، جُلُّها في عِلْمِ القراءاتِ والتجويدِ،
فَمِمَّا صَنَّفَ :

- «النَّشْرُ في القراءات العَشْرَ»، وَنَظَمَهُ في «طَبِيبَةِ النَّشْرِ».

- «الدُّرَّةُ الْمُضِيَّةُ في القراءات الثلاث المَرْضِيَّةُ».

- «المَقْدَمَةُ فيما يَجِبُ على قارئِ القرآنِ أن يَعْلَمَهُ».

- «غَايَةُ المَهَرَةِ في الزيادة على العشرة».

- «الجوهرة في النحو».

- «الهداية إلى علوم الرواية».

- «ذات الشُّفا في سيرة النبي ﷺ ثُمَّ الخُلَفَاءُ».

- «تَقْرِيبُ النَّشْرِ».

- «تَحْبِيرُ التَّيْسِيرِ».

- «غَايَةُ النِّهَايَةِ في طبقات القُرَّاءِ».

- «نِهَايَةُ الدَّرَايَاتِ في أسماء رجال القراءات».

- «التَّمْهِيدُ في علم التجويد».

- «مَنْجَدُ المَقْرئين».

- «التَّوْضِيحُ في شرح المصابيح».

- «الحِصْنُ الحَصِينُ من كلام سيِّد المرسلين» في الأذكار.

وَأَلَّفَ غَيْرَ ذَلِكَ في التفسير والحديث والفقه والعربية.

تُوفِّيَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شِيرَازَ» ضَحْوَةَ الجُمُعَةِ، الخَامِسَ مِنْ ربيعِ الأوَّلِ سَنَةِ
ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ وَثَمَانِ مِائَةٍ، وَدُفِنَ بِدَارِ القرآنِ الَّتِي أُنْشَأَها هُنَاكَ، وَكَانَتْ جَنَازَتُهُ
مَشْهُودَةً، تَعَمَّدَهُ اللهُ تَعَالَى بِرَحْمَتِهِ، وَأَسْكَنَهُ فَيْسِحَ جَنَّتِهِ، آمِينَ.

ترجمة^(١) موجزة للجمزوري رَحِمَهُ اللهُ

هو سليمان بن حسين بن محمد بن شلبي الجمزوري الشهير بالأفندي، الإمام المقرئ الجليل الشافعي، خادم القرآن الكريم، عمدة معلمي الصبيان، وحجة أساتذة تجويد القرآن.

وُلد في ربيع الأول سنة بضع وستين بعد المئة والألف من الهجرة النبوية بطنتدا والمعروفة الآن بطنطا.

تلقى المبادئ العلمية الأساسية ببلده، ثم رحل إلى العلامة شيخ قُرَاء زمانه وعمدة القُرَاء بالجامع الأحمدي العلامة علي بن عمر بن أحمد بن عمر بن ناجي الميهي الكبير الأحمدي الشافعي المتوفى سنة ١٢٠٤هـ، وتلقى عليه القراءات ودقائق التجويد بجانب تلمذته للسيد محمد مجاهد الأحمدي.

وله من المصنفات:

١- تُحْفَةُ الْأَطْفَال وَالْعِلْمَانِ فِي تَجْوِيدِ الْقُرْآن.

٢- فَتَحُ الْأَقْفَالِ شَرْحُ تَحْفَةِ الْأَطْفَال.

٣- نَظْمُ كَنْزِ الْمَعَانِي بِتَحْرِيرِ حَرْزِ الْأَمَانِي.

٤- الْفَتْحُ الرَّحْمَانِيُّ بِشَرْحِ كَنْزِ الْمَعَانِي.

٥- مَنْظُومَةٌ فِي رَوَايَةِ الْإِمَامِ وَرَش.

٦- جَامِعُ الْمَسْرَةِ فِي شَوَاهِدِ الشَّاطِئِيَّةِ وَالذُّرَّةِ.

وفاته: رَأَيْتُ عَامَةً مَنْ تَرَجَّمَ لِلْجَمْزُورِيِّ رَحِمَهُ اللهُ يُنْصَوْنَ عَلَى أَنَّهُ كَانَ حَيًّا سَنَةَ ١١٩٨هـ، إِلَّا الشَّيْخَ أَيْمَنَ سَعِيدَ حَفْظَهُ اللهُ فَإِنَّهُ قَالَ ص ٧: «كَانَ حَيًّا عَامَ ١٢١٣هـ» اهـ، وَعَزَّاهُ إِلَى «جَامِعِ الْمَسْرَةِ فِي شَوَاهِدِ الشَّاطِئِيَّةِ وَالذُّرَّةِ» لِلْجَمْزُورِيِّ [مخطوط: ورقة ٧٧]، وَكَذَلِكَ الشَّيْخُ إِيَّاسُ الْبَرْمَاوِيُّ حَفْظَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ: إِمْتَاعُ

(١) هدية العارفين ١/٤٠٥، منحة ذي الجلال ص ٣٨، وغيرهما.

الفضلاء بتراجم القراء ٦٠٢/٢ .

ولكن: قال أبو الوفاء نصرُّ الهوريني^(١) في كتابه (المطالع النصرية ص ١٤٠): «... هذا وقد رأيتُ سنة ١٢٢٧هـ - أيامَ مجاورتي بالمقام الأحمديّ ب(طنتدا) - في حاشية شيخنا الجمزوريّ الشهير بالأفنديّ على (تحفة الأطفال) وشرحها له تفصيلاً في (لدى) وهو أنها تُكتب بالياء إن كانت بمعنى (في)، وتُكتب بالألف إن كانت بمعنى (عند)، وقرَّره كذلك في درسه» اهـ.

قلت: يُفهم من هذا أنَّ الهورينيّ قد تتلمذَ لشيخه الجمزوريّ، وكان حاضراً لأحدِ دروسه في حدود سنة ١٢٢٧هـ، والله أعلم بالصواب.

* * *

(١) تُوفِّي سنة ١٢٩١هـ، ولا تُعلم سنة ولادته.

مَنْظُومَةُ الْمُقَدِّمَةِ

فِي مَا يَجِبُ عَلَى قَارِئِ الْقُرْآنِ أَنْ يَعْلَمَهُ

الْمُسَمَّاةُ

الْمُقَدِّمَةُ الْجَزْرِيَّةُ

مَنْ نَظَّمَهُ إِمَامُ الْحُفَاطِ وَحُجَّةُ الْفُرَّاءِ

مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يُوسُفَ بْنِ الْجَزَرِيِّ

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(٧٥١ - ٨٢٣ هـ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَنْظُومَةُ الْمُقَدِّمَةِ

فِيمَا يَجِبُ عَلَى قَارِئِ الْقُرْآنِ أَنْ يَعْلَمَهُ

[مُقَدِّمَةُ «الْجَزَرِيَّةِ»]

- ١ - يَقُولُ رَاجِي عَفْوِ رَبِّ سَامِعِ
- ٢ - الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَصَلَّى اللَّهُ
- ٣ - مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ
- ٤ - وَيَعْدُ: إِنَّ هَذِهِ «مُقَدِّمَةٌ
- ٥ - إِذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ مُحِثُّ
- ٦ - مَخَارِجِ الْحُرُوفِ وَالصِّفَاتِ
- ٧ - مُحَرَّرِي التَّجْوِيدِ وَالْمَوَاقِفِ
- ٨ - مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ وَمَوْضُولٍ بِهَا
- مُحَمَّدُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ الشَّافِعِيُّ:
- عَلَى نَبِيِّهِ وَمُضْطَفَّاهُ
- وَمُقَرَّرِ الْقُرْآنِ مَعَ مُحِبِّهِ
- فِيمَا عَلَى قَارِئِهِ أَنْ يَعْلَمَهُ
- قَبْلَ الشُّرُوعِ أَوَّلًا أَنْ يَعْلَمُوا
- لِيَنْطِقُوا بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ
- وَمَا الَّذِي رُسِمَ فِي الْمَصَاحِفِ
- وَتَاءِ أَتَى لَمْ تَكُنْ تُكْتَبُ بِهَا

١ - بَابُ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ

- ٩ - مَخَارِجُ الْحُرُوفِ: سَبْعَةٌ عَشْرُ
- ١٠ - فَأَلِفُ: الْجَوْفِ وَأُخْتَاهَا، وَهِيَ
- ١١ - ثُمَّ لِأَقْصَى الْحَلْقِ: هَمْزُ هَاءِ
- ١٢ - أَذْنَاهُ: عَيْنُ حَاوُهَا، وَالْقَافُ:
- ١٣ - أَسْفَلُ، وَالْوَسْطُ: فَجِيمُ الشَّيْنِ يَا،
- عَلَى الَّذِي يَخْتَارُهُ مَنْ اخْتَبَرَ
- حُرُوفُ مَدٍّ لِلْهَوَاءِ تَنْتَهِي
- ثُمَّ لِيَوْسَطِهِ: فَعَيْنُ حَاءِ
- أَقْصَى اللِّسَانِ فَوْقَ، ثُمَّ الْكَافُ
- وَالضَّادُ: مِنْ حَاقَتِهِ إِذْ وَلِيَا

- ١٤ - الْأَضْرَاسَ مِنْ أَيْسَرَ أَوْ يُمْنَاهَا، وَاللَّامُ: أَذْنَاهَا لِمُنْتَهَاهَا
١٥ - وَالْتُونُ: مِنْ طَرَفِهِ تَحْتَ أَجْعَلُوا وَالرَّاءُ: يُدَانِيهِ لِظَهْرِ أَذْخُلُ
١٦ - وَالطَّاءُ وَالذَّالُ وَتَا: مِنْهُ وَمِنْ عُلْيَا الثَّنَائَا، وَالصَّفِيرُ: مُسْتَكِرُّ
١٧ - مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ الثَّنَائَا السُّفْلَى، وَالطَّاءُ وَالذَّالُ وَثَا: لِلْعُلْيَا
١٨ - مِنْ طَرَفَيْهِمَا، وَمِنْ بَطْنِ الشَّفَةِ: فَالْفَا مَعَ أَطْرَافِ الثَّنَائَا الْمُشْرِفَةِ
١٩ - لِلشَّفَتَيْنِ: الْوَاوُ بَاءَ مِيمٍ، وَعُتْنَةُ: مَخْرَجُهَا الْخَيْشُومُ

٢- بَابُ صِفَاتِ الْحُرُوفِ

- ٢٠ - صِفَاتُهَا: جَهْرٌ وَ رِخْوٌ مُسْتَفِلٌ مُنْفَتِحٌ مُضْمَتَةٌ، وَالضُّدَّ قُلْ
٢١ - مَهْمُوسُهَا: «فَحْتُهُ شَخْصٌ سَكَتٌ» شَدِيدُهَا لَفْظٌ: «أَجَدَّ قَطِ بَكَتٌ»
٢٢ - وَبَيْنَ رِخْوٍ وَالشَّدِيدِ: «لِنْ عُمَرُ» وَسَبْعُ عُلُوٍ: «خُصَّ ضَغْطِ قِظْ» حَصَرُ
٢٣ - وَصَادُ ضَادُّ طَاءُ ظَاءُ: مُطَبَّقَةٌ وَ«فَرٌّ مِنْ لُبٍّ»: الْحُرُوفُ الْمُنْذَلَقَةُ
٢٤ - صَفِيرُهَا: صَادُّ وَزَائِي سَيْنُ، قَلْقَلَةٌ: «قُطْبُ جَدٍ»، وَاللَّيْنُ:
٢٥ - وَآوُ وَيَاءُ سُكَّنَا، وَأَنْفَتَحَا قَبْلَهُمَا، وَالْإِنْجِرَافُ: صُحْحَا
٢٦ - فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ، وَبِتَكَرِيرِ جُعِلَ وَلِلتَّفَشْيِ: الشَّيْنُ، ضَادًّا: أَسْطَلَنُ

٣- بَابُ التَّجْوِيدِ

- ٢٧ - وَالْأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لَازِمٌ مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ الْقُرْآنَ آثِمٌ
٢٨ - لِأَنَّهُ بِهِ أَلِالُهُ أَنْزَلَا وَهَكَذَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلَا
٢٩ - وَهُوَ أَيْضًا حَلِيَّةُ التَّلَاوَةِ وَزِينَةُ الْأَدَاءِ وَالْقِرَاءَةِ

- ٣٠ - وَهُوَ: إعطاء الحُرُوفِ حَقَّهَا مِنْ صِفَةٍ لَهَا وَمُسْتَحَقَّهَا
 ٣١ - وَ رَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ لِأَصْلِهِ وَاللَّفْظُ فِي نَظِيرِهِ كَمِثْلِهِ
 ٣٢ - مُكَمَّلاً مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلَّفَ بِاللُّطْفِ فِي النُّطْقِ بِلا تَعَسُفِ
 ٣٣ - وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ إِلَّا رِيَاضَةٌ أَمْرِيٌّ بِفَكِّهِ

٤- بَابُ التَّرْقِيقِ

- ٣٤ - فَرَّقْنِ مُسْتَفِلاً مِنْ أَحْرِفٍ وَحَاذِرْنَ تَفْجِيمَ لَفْظِ الْأَلِفِ

٥- بَابُ اسْتِعْمَالِ الْحُرُوفِ

- ٣٥ - وَهَمَزَ: (الْحَمْدُ) (أَعُوذُ) (اهْدِنَا) (اللَّهُ)، ثُمَّ لَامَ: (لِلَّهِ) (لَنَا)
 ٣٦ - (وَلْيَتَلَطَّفْ) (وَعَلَى اللَّهِ) (وَلَا الضُّ) وَالْمِيمَ مِنْ (مَخْمَصَةٍ) وَمِنْ (مَرَضٍ)
 ٣٧ - وَبَاءَ: (بَرِّقَ) (بَاطِلٍ) (بِهِمْ) (بِذِي) وَأَحْرَضَ عَلَى الشُّدَّةِ وَالْجَهْرِ الَّذِي
 ٣٨ - فِيهَا وَفِي الْجِيمِ كَ: (حُبٍّ) (الصَّبْرِ) (رَبْوَةٍ) (أَجْتُثُّ) (وَحَجٍّ) (الْفَجْرِ)
 ٣٩ - وَبَيَّنَّ مُقْلَقاً إِنْ سَكْنَا وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوُفِّ كَانَ أَبِينَا
 ٤٠ - وَحَاءَ: (حَضْحَصَ) (أَحَطْتُ) (الْحَقُّ) وَسَيْنَ: (مُسْتَقِيمٍ) (يَسْطُو) (يَسْقُو)

٦- بَابُ الرِّاءَاتِ

- ٤١ - وَرَقَّى الرِّاءَ إِذَا مَا كُسِرَتْ كَذَاكَ بَعْدَ الْكُسْرِ حَيْثُ سَكَنْتَ
 ٤٢ - إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلِ حَرْفٍ اسْتِعْلَا أَوْ كَانَتْ الْكُسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلاً
 ٤٣ - وَالْخُلْفُ فِي (فِرْقٍ)؛ لِكُسْرِ يُوجَدُ وَأَخْفَ تَكْرِيراً إِذَا تُشَدِّدُ

٧- بَابُ اللَّامَاتِ وَأَحْكَامِ مُتَفَرِّقَةٍ

- ٤٤ - وَفَحِّمِ اللَّامَ مِنْ أَسْمِ (اللَّهِ) عَنْ فَتْحٍ أَوْ ضَمٍّ كَ(عَبْدُ اللَّهِ)
 ٤٥ - وَحَرْفِ الْأَسْتِعْلَاءِ فَحْمٌ، وَأَخْضَصَا الْأُطْبَاقَ أَقْوَى نَحْوُ: (قَالَ) وَ(الْعَصَا)
 ٤٦ - وَبَيْنِ الْأُطْبَاقِ مِنْ (أَحْطَتْ) مَعَ (بَسَطَتْ)، وَالْخُلْفِ بِ(تَخْلُقُكُمْ) وَقَعَ
 ٤٧ - وَأَحْرَضَ عَلَى السُّكُونِ فِي (جَعَلْنَا) (أَنْعَمْتَ) وَ(الْمَغْضُوبِ) مَعَ (ضَلَلْنَا)
 ٤٨ - وَخَلَصَ انْفِتَاحَ (مَحْذُورًا) (عَسَى) خَوْفَ اشْتِبَاهِهِ بِ(مَحْظُورًا) (عَصَى)
 ٤٩ - وَرَاعِ شِدَّةَ بِكَافٍ وَبِتَا كَ(شَرِكُكُمْ) وَ(تَتَوَقَّى) (فِتْنَةً)

٨- بَابُ إِدْغَامِ الْمُتِمَاتِلِينَ وَالْمُتَجَانِسِينَ

- ٥٠ - وَأَوَّلِيْ مِثْلٍ وَجِنْسٍ إِنْ سَكَنَ أَدْغِمَ كَ(قُلْ رَبِّ) وَ(بَلْ لَا)، وَأَبْنِ
 ٥١ - (فِي يَوْمٍ) مَعَ (قَالُوا وَهُمْ) وَ(قُلْ نَعَمْ) (سَبَّحُهُ) (لَا تُزِغْ قُلُوبَ) (فَأَلْتَمَمَ)

٩- بَابُ الضَّادِ وَالظَّاءِ

- ٥٢ - وَالضَّادَ بِأَسْتِطَالَةٍ وَمَخْرَجٍ مَيِّزٍ مِنَ الظَّاءِ، وَكُلُّهَا تَجِي
 ٥٣ - فِي: (الظَّنِّ) (ظَلٌّ) (الظُّهْرِ) (عُظْمٌ) (الْجَفِظُ) (أَيَّقِظُ) وَ(أَنْظِرُ) (عَظَمَ) (ظَهَرَ) (الْلَفْظُ)
 ٥٤ - (ظَاهِرٌ) (لَظَى) (شَوَاطِ) (كَظَمَ) (ظَلَمَا) (أَغْلَظُ) (ظَلَامَ) (ظَفِرٌ) (أَنْتَظِرُ) (ظَمًا)
 ٥٥ - (أَظْفَرَ)، (ظَنَّا) كَيْفَ جَاءَ، وَ(عَظَ) سَوَى «عِصِينَ»، (ظَلٌّ) النَّحْلُ زُخْرُفٍ سَوَا
 ٥٦ - وَ(ظَلَّتْ)، (ظَلْتُمْ)، وَبُرُومٍ (ظَلُّوا) كَالْحَجَرِ، (ظَلَّتْ) شَعْرًا (نَظَلُّ)
 ٥٧ - (يَظْلُلْنَ) (مَحْظُورًا) مَعَ (الْمُحْتَظَرِ) وَ(كُنْتَ فَظًا)، وَجَمِيعَ (النَّظَرِ)
 ٥٨ - إِلَّا بِ(وَيْلٍ) (هَلْ) وَأَوَّلِيْ (نَاصِرَةً) وَ(الْغَيْظُ) لَا الرَّعْدُ وَهُوَ قَاصِرَةٌ
 ٥٩ - وَ(الْحَظُّ) لَا (الْحَضُّ) عَلَى الطَّعَامِ وَفِي (ضَنِينِ) الْخِلَافِ سَامِي

١٠- بَابُ التَّحْذِيرَاتِ

- ٦٠ - وَإِنْ تَلَاَقِيَا الْبَيَانَ لَا زِمَ: (أَنْقَضَ ظَهْرَكَ) (يَعْضُ الظَّالِمُ)
٦١ - وَ(أَضْطَرَّ) مَعَ (وَعَظَتْ) مَعَ (أَفْضُتُمْ) وَ صَفَّ هَا: (جَبَاهُهُمْ) (عَلَيْهِمْ)

١١- بَابُ التَّنُونِ وَالْمِيمِ الْمُشَدَّدَتَيْنِ وَالْمِيمِ السَّاكِنَةِ

- ٦٢ - وَأَظْهَرَ الْغُنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ مِيمٍ إِذَا مَا شُدُّدَا، وَأَخْفَيْنِ
٦٣ - الْمِيمَ إِنْ تَسَكَّنَ بِغُنَّةٍ لَدَى بَاءٍ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَا
٦٤ - وَأَظْهَرْنَهَا عِنْدَ بَاقِي الْأَحْرُفِ وَأَخَذَرُ لَدَى وَاوٍ وَ فَآ أَنْ تَخْتَفِيَ

١٢- بَابُ أَحْكَامِ التَّنُونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنُونِ

- ٦٥ - وَحُكْمُ تَنْوِينٍ وَنُونٍ يُلْفَى: إِظْهَارٌ، أَدْعَامٌ، وَقَلْبٌ، إِخْفَا
٦٦ - فَعِنْدَ حَرْفِ الْحَلْقِ أَظْهَرُ، وَأَدْعَمُ فِي الْأَلَامِ وَالرَّاءِ لَا بِغُنَّةٍ لَزِمَ
٦٧ - وَأَدْعَمَنْ بِغُنَّةٍ فِي (يَوْمِنْ) إِلَّا بِكَلِمَةٍ كَدُنْيَا (عَنُوتُوا)
٦٨ - وَالْقَلْبُ عِنْدَ أَلْبَا بِغُنَّةٍ، كَذَا الْإِخْفَا لَدَى بَاقِي الْحُرُوفِ أَخْذَا

١٣- بَابُ الْمَدِّ

- ٦٩ - وَالْمَدُّ: لَا زِمَ، وَوَاجِبٌ أَتَى وَجَائِزٌ، وَهُوَ وَقْصُرٌ ثَبَتَا
٧٠ - فَلَا زِمَ: إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفٍ مَدُّ سَاكِنٌ حَالِيْنِ، وَبِالطَّوْلِ يُمَدُّ
٧١ - وَوَاجِبٌ: إِنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَةٍ مُتَّصِلًا إِنْ جُمِعَا بِكَلِمَةٍ
٧٢ - وَجَائِزٌ: إِذَا أَتَى مُنْفَصِلًا أَوْ عَرَضَ السُّكُونُ وَقَفَا مُسَجَّلًا

١٤- بَابُ مَعْرِفَةِ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ

- ٧٣ - وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ
٧٤ - وَالْإِبْتِدَاءِ، وَهِيَ تُقَسَّمُ إِذْنُ ثَلَاثَةً: تَامٌ، وَكَافٍ، وَحَسَنٌ
٧٥ - وَهِيَ لِمَا تَمَّ فَإِنْ لَمْ يُوجَدِ تَعَلُّقٌ - أَوْ كَانَ مَعْنَى - فَأَبْتَدِي
٧٦ - فَالْتَامُ، فَالْكَافِي، وَلَفْظًا فَاْمَنْعَنُ إِلَّا رُؤُوسَ الْأَيِّ جَوِّزُ، فَالْحَسَنُ
٧٧ - وَغَيْرُ مَا تَمَّ: قَبِيحٌ، وَلَهُ يُوقَفُ مُضْطَرًّا، وَيُبْدَأُ قَبْلَهُ
٧٨ - وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبَ وَلَا حَرَامٌ غَيْرُ مَا لَهُ سَبَبٌ

١٥- بَابُ الْمَقْطُوعِ وَالْمَوْضُولِ

- ٧٩ - وَأَعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ وَمَوْضُولٍ وَتَا فِي الْمُصْحَفِ الْإِمَامِ فِيمَا قَدْ أَتَى
٨٠ - فَأَقْطَعْ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ: (أَنْ لَا) مَع: (مَلَجًا) وَ(لَا إِلَهَ إِلَّا)
٨١ - وَ(تَعْبُدُوا) يَاسِينَ، ثَانِي هُوْدَ، (لَا) يُشْرِكُنَ) (تُشْرِكُ) (يَدْخُلُنَ) (تَعْلُوا عَلَى)
٨٢ - (أَنْ لَا يَقُولُوا، لَا أَقُولَ) . (إِنْ مَا): بِالرَّعْدِ . وَالْمَفْتُوحَ صِلَ . وَ(عَنْ مَا)
٨٣ - (نُهَا) أَقْطَعُوا . (مِنْ مَا): بِرُومِ وَالنِّسَا خُلْفُ الْمُنَافِقِينَ . (أَمْ مَنْ): أَسَسَ
٨٤ - فَصَلَّتِ، النِّسَا، وَذَبِحَ . (حَيْثُ مَا) . وَ(أَنْ لَمْ) الْمَفْتُوحَ . كَسَرُ (إِنْ مَا):
٨٥ - الْأَنْعَامَ . وَالْمَفْتُوحَ: (يَدْعُونَ) مَعَا وَخُلْفُ الْأَنْفَالِ وَنَحْلٍ وَقَعَا
٨٦ - وَ(كُلُّ مَا سَأَلْتُمُوهُ)، وَاخْتَلَفَ: (رُدُّوا) كَذَا (قُلْ بِسْمَا)، وَالْوَصْلَ صِفَ:
٨٧ - (خَلَفْتُمُونِي) وَ(أَشْتَرُوا) . (فِي مَا) أَقْطَعَا: (أَوْحِي) (أَفْضَتُمْ) (أَشْتَهَتْ)، (يَبْلُو) مَعَا
٨٨ - ثَانِي (فَعَلَنَ)، وَقَعَتْ، رُومٌ، كِلَا «تَنْزِيلُ»، ظُلَّةٌ، وَغَيْرَهَا صِلَا

- ٨٩ - (فَأَيُّنَمَا) كَالْتَحَلِّ: صِلْ، وَمُخْتَلِفٌ فِي الشُّعْرَا الْأَحْزَابِ وَالنَّسَا وَصِفٌ
٩٠ - وَ صِلْ: (فَالِمْ) هُودَ . (أَلَّنْ نَجْعَلْ) (نَجْمَعُ) . (كَيْلَا): (تَحْزُنُوا) (تَأْسُوا عَلَى)
٩١ - حَجَّ (عَلَيْكَ حَرْجٌ) . وَقَطَعُوهُمْ: (عَنْ مَنْ يَشَاءُ) (مَنْ تَوَلَّى) . (يَوْمَ هُمْ)
٩٢ - وَ(مَالٍ): (هَذَا) وَ(الَّذِينَ) (هَلُولًا) . (تَحِينُ): فِي الْإِمَامِ صِلْ، وَوُهَلَا
٩٣ - وَ(وَزَنُوهُمْ) وَ(كَالُوهُمْ) صِلِ كَذَا مِنْ (أَلْ) وَ هَا وَ يَا لَا تَفْصِلِ

١٦- بَابُ التَّاءِ

- ٩٤ - وَ(رَحِمْتُ): الزُّخْرُفِ بِالتَّاءِ زَبْرَةٌ
٩٥ - (نِعْمْتُ)هَا، ثَلَاثُ نَحْلٍ، إِبْرَهُمْ
٩٦ - لُقْمَانُ، ثُمَّ فَاطِرٌ، كَالطُّورِ،
٩٧ - وَ(أَمْرَأْتُ): يُوسُفَ، عِمْرَانَ، الْقَصَصُ،
٩٨ - (شَجَرَتْ): الْأُدْخَانِ . (سُنْتُ): فَاطِرِ
٩٩ - (فُرْتُ عَيْنٍ) . (جَنْتُ): فِي وَقَعْتُ .
١٠٠ - أَوْسَطَ الْأَعْرَافِ . وَكُلُّ مَا اخْتَلَفَ
الْأَعْرَافِ رُومِ هُودَ كَافَ الْبَقَرَةِ
- مَعًا - : أَخِيرَاتٌ، عُقُودُ الثَّانِ: «هُمْ»
عِمْرَانَ . (لَعَنْتُ): بِهَا وَالْثُورِ
تَخْرِيمُ . (مَعْصِيَتُ): بِ«قَدْ سَمِعَ» يُخْصِصُ
كُلًّا، وَالْأَنْفَالِ، وَحَرْفِ غَافِرِ
(فَطَرْتُ) . (بَقِيْتُ) . وَ(أَبْنْتُ) . وَ(كَلِمْتُ):
جَمْعًا وَفَرْدًا فِيهِ: بِالتَّاءِ عُرِفَ

١٧- بَابُ هَمْزِ الْوَصْلِ

- ١٠١ - وَأَبْدَأَ بِهَمْزِ الْوَصْلِ مِنْ فِعْلٍ بِضَمٍّ
١٠٢ - وَأَكْسِرُهُ حَالَ الْكَسْرِ وَالْفَتْحِ، وَفِي
١٠٣ - (إِنِّي) مَعَ (أَبْنَةٍ) (أَمْرِي) وَ(أَتْنِينَ)
إِنْ كَانَ ثَالِثٌ مِنَ الْفِعْلِ يُضَمُّ
الْأَسْمَاءِ غَيْرِ الْأَلَامِ كَسْرُهَا، وَفِي:
وَ(أَمْرَأَةً) وَ(أَسْمِ) مَعَ (أَتْنَيْنِ)

١٨- بَابُ الْوَقْفِ عَلَى أَوَاخِرِ الْكَلِمِ

- ١٠٤ - وَحَازِرِ الْوَقْفِ بِكُلِّ الْحَرَكَةِ إِلَّا إِذَا رُمَتْ فَبَعْضُ الْحَرَكَةِ
١٠٥ - إِلَّا يَفْتَحُ أَوْ يَنْصُبُ، وَأَشِمْ إِشَارَةً بِالضَّمِّ: فِي رَفْعٍ وَضَمٍّ

[خَاتِمَةُ «الْجَزَرِيَّةِ»]

- ١٠٦ - وَقَدْ تَقَضَّى نَظْمِي «الْمُقَدِّمَةُ» مِنِّْي لِقَارِي الْقُرْآنِ تَقْدِيمُهُ
١٠٧ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامٌ ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدُ وَالسَّلَامُ
١٠٨ - [عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَتَابِعِي مِنْوَالِهِ
١٠٩ - أَبْيَاتُهَا: «قَافٌ» وَ«زَايٌ» فِي الْعَدَدِ مَنْ يُحْسِنُ التَّجْوِيدَ يَظْفَرُ بِالرَّشْدِ]



التَّعْلِيقَاتُ
عَلَى
الْمُقَدِّمَةِ الْجَزَرِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مُقَدِّمَةُ «الْجَزَرِيَّة»]

١ - يَقُولُ رَاجِي ^(١) عَفُو ^(٢) رَبِّ

(١) قال المزي ص ١٤ : «فاعل (يقول)، ويمكن أن يكون حالاً وأصله (راجياً) سَكَنْتُ يَأُوهُ لِلنَّظْمِ» اهـ.

وقال الفضالي ص ١٨ : «وفي إعرابه في البيت وجهان :

أحدهما : يجوز أن يكون مرفوعاً ب(يقول) على الفاعلية، و(محمد) بَدَلٌ منه أو عطف بيان.

والثاني^(١) : أن يكون منصوباً على الحال من (محمد)، وتقديره : يقول راجياً محمد، وإنما سَكَنْتُ يَأُوهُ لضرورة النَّظْمِ» اهـ.

(٢) مضاف إليه، قاله : عبدالدائم، وطاش كبري زاده، والقاري.

قال القاري ص ٤٥ : «وَجُرَّ (عَفُو) لكونه مضافاً إليه بالنسبة إلى سابقه - وإن كان مضافاً من جهة

لاحقه -، وَتَوَهَّمَ بَعْضُهُمْ [فَجَوَزَ]^(ب) نَصْبَهُ على أنه مفعولٌ لاسمِ الفاعلِ بناءً على أنه من قَبِيلِ :

﴿وَالْمُقِيمِ الصَّلَاةِ﴾^(ج) [الحج : ٣٥] حيث قُرئ في الشواذ بنصبها، وليس كذلك لعدم التوافق

هنالك، وكان الأولى أن يجعله نظيراً لقوله تعالى : ﴿إِنكُم لَدَائِقُوا الْعَذَابِ﴾ [الصفات : ٣٨]

بنصب (العذاب) على رواية شاذة في القراءة، وَوَجَّهَ ضَعِيفٌ في العربية، إِلاَّ أَنَّ نَصْبَ (عَفُو) مع

تنوين (راج) لا يصح رواية ولا دراية^(د)، وكذا لا يجوز تنوين (راج) ونصب (عَفُو) لِمَا ذَكَرَ مع

مخالفته لِمَا رُسِمَ وَسُطِرَ.

نَعَمْ عَمَلُ اسمِ الفاعلِ المضافِ إِذَا كان مُعَرِّفاً نَصَبَ مفعولَه تخفيفاً مُعْتَبَرٌ في العربية، وأما عَمَلُهُ

كذلك مع كونه نكرة فهو ضعيف كما صرَّحوا به، وإن قُرئ قوله : ﴿إِنكُم لَدَائِقُوا الْعَذَابِ﴾

بالنصب؛ فلا يقاس عليه، سيِّما مع مخالفته الرِّسْمَ لديه» اهـ.

(أ) رَدَّه القاري، انظر قوله في التعليق على «محمد» في العَجَز .

(ب) في الأصل : «وجوز»، والمثبت من الطبعين الآخرين للمنح.

(ج) فيكون حذفُ نونِ «المقيم» تخفيفاً لا للإضافة.

(د) إن أراد بقوله : «ولا دراية» أي : ولا لغة؛ فقد أَبْعَدَ التَّجَعُّةَ؛ إذ يجوز لغةً تنوينُ «راج» مع نصب «عَفُو»،

ونظيره قوله تعالى : ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر : ٣٦].

- ١ - سَامِعٍ^(١) مُحَمَّدٌ^(٢) ابْنُ^(٣) الْجَزَرِيِّ الشَّافِعِيِّ^(٤) :
 ٢ - الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ وَمُصْطَفَاهُ
 ٣ - مُحَمَّدٍ^(٥) وَآلِهِ

= قلت: قد يقال بجواز نصبه من باب الفصل بالمفعول بين المتضايقين، ولكن يلزم منه تنوينه وهو ما يبابه الوزن، والله أعلم.

(١) قال القاري ص ٤٤: «ياشباع كسرة العين^(أ) للوزن، وفي نسخة بإثبات ياء^(ب) الإضافة» اهـ. ثم قال فيما بعد ص ٤٦: «ثم قول المصنف: (سامع) ياشباع حركة العين على ما في الأصول المحررة والنسخ المعتمدة...» اهـ.

ثم قال لاحقاً ص ٤٩: «ولا ينبغي أن يكون (سامعي) بياء الإضافة على الالتفات من الغيبة إلى التكلم، وحينئذ إما أن يكون خبراً بتقدير (كان)، أو بتقدير (هو) على أن الجملة معترضة» اهـ. (٢) قال ابن الناظم ص ١٠٥: «(محمد): عطف بيان على (راجي)، (ابن الجزري): بدل من (محمد)، و(الجزري): مضاف إليه» اهـ، وكذا معظم الشراح من بعده، ووافقهم طاش كبري زاده غير أنه أعرب «ابن» نعتاً وجوز كونه بدلاً من «محمد» لأشتهار المصنف به.

أما القاري فجوز نصبه حيث قال ص ٤٩: «... ويجوز نصبه بتقدير (أعني) أو (يعني)، وأبعد من جعله فاعلاً^(ج) وجعل (راجي عفو) حالاً» اهـ.

(٣) حذفت الألف في بعض الشروح والطبعات، والأولى إثباتها كما في نسخة الناظم.

(٤) سكنت الياء وحُققت للضرورة.

(٥) بالجر؛ قال ابن الناظم ص ١١٣: «(محمد) بدل أو عطف بيان من (نبيه)» اهـ، وكذا معظم الشراح من بعده.

ووقع في بعض الطبعات: «محمد» بالرفع! وهو خطأ بين؛ لأنه لو رفع - على تقدير مبتدأ محذوف - للزم من ذلك أن يُرفع ما عطف عليه وهو «صحابه»، وعندئذ يقع الإقواء بينه وبين «محبّه»، ويُعدّ الإقواء من عيوب القوافي، وهو: اختلاف حركة الروي في قصيدة واحدة بين الضمة والكسرة.

(أ) أي بلا ياء كما في نسخة الناظم.

(ب) قال مُحَقِّقُ الطَّرَازَاتِ ص ٦٩: «في الأصل: (سامعي)، وقد كتَبَها عند شرح اللفظة (سامع) وهو الصواب» اهـ. قلت: وإثبات الياء صواب أيضاً كما عزاه القاري إلى إحدى النسخ.

(ج) يشير إلى رأي الفضالي المتقدم.

- ٣ - ... وَصَحْبِهِ^(١) وَمُقَرِّي^(٢) الْقُرْآنِ^(٣) مَعَ^(٤) مُجِبِّهِ
٤ - وَبَعْدُ^(٥): إِنَّ هَٰذِهِ «مُقَدِّمَةٌ»^(٦) فِيمَا عَلَى قَارِئِهِ أَنْ يَعْلَمَهُ^(٧)

- (١) يجوز وزنًا تسكينُ الهاءِ في «صحبه» و«مجه»، إلا أن الرواية بالإشباع.
(٢) بالإفراد كما في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.
وبالجمع عند: عبدالدائم، وطاش كبري زاده: «ومُقَرِّي القرآن».
قال عبدالدائم ص ٨٠: «والأصل: (مُقَرِّينَ) بصيغة الجمع بإثبات النون، لكن حُذفت للإضافة، وهو عطفٌ على ما قبله» اهـ.
وقال طاش كبري زاده ص ٥١: «(ومُقَرِّي) أصله (مُقَرِّينَ)، سقط النون بالإضافة، وهو جمعُ (المُقَرِّي)» اهـ.
وَوَصَفَ القاري قولَ طاش كبري زاده - الذي هو في الأصل قول عبدالدائم - بأنه في غايةٍ من البُعْد.
(٣) بالجر على الإضافة، وهو بالهمز، ويجوز لغةً ووزناً أن يكون غير مهموز: «الْقُرْآن» على نحو قراءة ابن كثير.
(٤) بسكون العين وجوباً للوزن.
(٥) ظرف مبني على الضم.
(٦) ضُبِطَتْ في نسخة الناظم بفتح الدال وكسرها، وكُتِبَ فوقها: «معاً»^(أ).
قال عبدالدائم ص ٨٤: «بكسر الدال على الأفصح» اهـ.
وقال زكريا الأنصاري ص ٣٦: «بكسر الدال على الأشهر ... وفتحتها على قِلَّةٍ» اهـ.
وقال ابن يالوشة ص ١٨: «و(المقدِّمة) بكسر الدال أفصح من فتحها» اهـ.
وَذَكَرَ الوجهين أيضاً: ابنُ الحنبلي، والفضالي، والقاري.
(٧) رواية «قَارِئِهِ أَنْ يَعْلَمَهُ» هي التي في نسخة الناظم وأكثر الشروح وجميع الطبعات.
وفي رواية وهي التي عند ابن الناظم والمزي وابن الحنبلي: «القَارِئُ أَنْ يَعْلَمَهُ».
قال ابن الناظم ص ١١٦: «قوله: (فيما على القارئ أن يعلمه) أي: في الذي يجب على كل قارئ من قُرَّاءِ الْقُرْآنِ أَنْ يَعْلَمَهُ مَغْنِيَةً^(ب) له عن غيرها» اهـ.

(أ) لفظة «معاً» تعني جواز الوجهين.
(ب) أي: هذه المقدِّمة.

- ٥ - إِذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ^(١) مُحْتَمٌّ قَبْلَ الشُّرُوعِ أَوَّلًا أَنْ يَعْلَمُوا
٦ - مَخَارِجُ^(٢) الْحُرُوفِ وَالصِّفَاتِ لِيَنْطِقُوا^(٣) بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ

= وقال ابن الحنبلي ص ٤٨ : «وفي بعض النسخ : (فيما على قارئه^(١) أن يعلمه)» اهـ.
ويظهر أن المُثَبَّتَ عند الفضالي هو لفظ «القارئ»؛ لقوله ص ٤٧ : «وأعاد ضمير (عليهم)^(ب) إلى (القارئ)؛ لأنَّ لَامَهُ التي للاستغراق في معنى (كُلُّ قارئٍ)، ومثله في العموم (قارئه) - على ما في أكثر النسخ - عند مَنْ يجعل المفرد المضاف للعموم» اهـ.
وقال القاري ص ٦٧ : «وأعرب شارح في قوله : (الضمير إلى «القارئ»؛ لأنَّ لَامَهُ التي للاستغراق في معنى «كُلُّ قارئٍ»)، وَتَبَّه^(ج) على أنه كذا في بعض النسخ، ولا يستقيم له ذلك؛ لعدم اتزان البيت به كما لا يخفى» اهـ.
قلت : لا يتزن البيت بـ«قارئه» إلا مع «أَنْ يَعْلَمَهُ» بفتح الياء وسكون العين وفتح اللام المخففة مبنياً للمعلوم، ولا يتزن البيت بـ«القارئ» إلا مع «أَنْ يُعْلَمَهُ» بضم الياء وفتح العين وفتح اللام المشددة مبنياً للمجهول.
أَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْقَارِي مِنْ عَدَمِ الْإِتْزَانِ فَلأنَّهُ قَرَنَ بَيْنَ «الْقَارِي» وَ«أَنْ يَعْلَمَهُ».

إذن فيه روايتان :

- فيما على قارئه أَنْ يَعْلَمَهُ
- فيما على القارئ أَنْ يُعْلَمَهُ

- (١) بإشباع ضمة الميم وجوباً للوزن.
(٢) مفعول «يعلموا»، نَصَّ عليه : طاش كبري زاده، وابن الحنبلي، وابن يالوشة، والبرنابادي.
(٣) قال عبدالدائم ص ٨٧ : «(لينطقوا) - من النطق - هي النسخة التي ضبطناها عن الناظم^(د)، وفي بعضها : (ليلفظوا) من اللفظ، والحاصل واحد والأمر سهل» اهـ، ومثله عند الفضالي.
رواية «لِيَنْطِقُوا» هي عند : عبدالدائم، وزكريا الأنصاري، والفضالي، والبرنابادي. =

(أ) في المطبوع : «قارئ»، والتصويب من المخطوط.

(ب) الذي في البيت الخامس.

(ج) أي : ذلك الشارح.

(د) وهي خلاف نسخة الناظم التي بين يدي، فدلَّ على أن الناظم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قام بتنقيحها على فترات كما سبق بيانه في مقدمة التحقيق.

٧ - مُحَرَّرِي^(١) التَّجْوِيدِ وَالْمَوَاقِفِ^(٢) وَمَا الَّذِي رُسِمَ^(٣) فِي الْمَصَاحِفِ

= ورواية «لِيلْفُظُوا» هي عند: ابن الناظم، وخالد الأزهرى، والمزى، والقسطلاني، وطاش كبرى زاده، وابن الحنبلي، والقاري، والمسعودي، وابن يالوشة، ونسخة الناظم. وأشار زكريا الأنصاري إلى رواية: «لِيلْفُظُوا».

وقال ابن الحنبلي ص ٥٠: «وفي بعض النُّسخ: (لينطقوا)، والأولى رواية ابن الناظم» اهـ. وقال القاري ص ٦٧: «وفي نسخة صحيحة: (لينطقوا)، قيل: وهذه هي النسخة التي ضُبِطت على لفظ الناظم آخراً، والمُؤدَّى منهما واحد، إلا أنَّ النطق يشمل الحروف الهجائية، بخلاف اللفظ فإنه موضوع للمركَّب ولو على سبيل الغالبية كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ﴾ [ق: ١٨] اهـ.

وقال البرنابادي ص ١١: «وفي بعض النُّسخ: (لِيلْفُظُوا)، والأوَّلُ أصحُّ روايةً ودرايةً؛ أما روايةٌ فلائنه في النسخة التي ضُبِطت من لفظ الناظم، وأما درايةً فلائِنَّ النطق يشمل الحروف الهجائية بخلاف اللفظ فإنه موضوع للمركَّب» اهـ.

(١) حال منصوب بالياء، وحذفت نونهُ للإضافة، نَصَّ على إعرابه حالاً: طاش كبرى زاده، وابن يالوشة، والبرنابادي.

قال ابن الناظم ص ١١٧: «في حال كونهم مُتَقِنِي تجويد القرآن...» اهـ، وبنحوه الشُّراح من بعده.

(٢) قال القاري ص ٦٨: «ياشباع كسرة الفاء إلى حد الياء» اهـ.

قلت: ويجوز وزناً تسكينُ الفاء: «والمواقِفُ» «المصاحِفُ»، إلا أن الرواية بالإشباع.

(٣) قال طاش كبرى زاده ص ٦١: «مبني للمفعول» اهـ.

وقال القاري ص ٦٨: «و(رُسِّمَ) بتشديد السين المكسورة، وفي نسخة بتخفيفه^(أ)، أي: كُتِبَ» اهـ.

وقال البرنابادي في تقطيعه ص ١٢: «(رُسِّمَ في ال) - أي: كُتِبَ - إن كان بتشديد السين ف(مُفْتَعِلُنْ)، وإن كان بالتخفيف (فَعَلَّشُنْ)» اهـ.

ووقع في بعض الطبعات: «رُسِّمَ» بسكون الميم، وهو غير موزون، فيجب أن تبقى الميم مفتوحة مع تشديد السين أو تخفيفها.

٨ - مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ وَمَوْضُولٍ بِهَا وَتَاءٍ أَتْنَى لَمْ تَكُنْ تُكْتَبُ^(١) بَّ: هَا^(٢)

(١) قال القاري ص ٧٠: «و(تُكْتَبُ) في الأصل مرفوع لأنه خبرُ كان^(١)، وإنما أُدْغِمَ على مذهب السوسي في الإدغام الكبير» اهـ.

(٢) قال القاري ص ٦٩: «أي: بهاء، وقُصِرَ كما هو قراءة حمزة في الوقف على الهمزة، لا كما قال ابنُ المصنّف وتبعه غيره: إنه للضرورة»^(ب) اهـ.

قلت: يُعَدُّ قَصْرُ الممدود ضرورةً من ضرائر الشعر كما هو مشهور في كتب الضرائر، وما أكثر ما يُخْطِئُ مُلَّا عليّ القاري الشُّرَاحُ في قولهم بالضرورة، فيُخْرِجُ ما اعتَبَرُوهُ ضرورةً بتخريجاتٍ من كلام العرب وبعض القراءات، وهو بهذا يُحَجِّرُ واسعاً.

قال العلامة محمود شكري الألوسي في كتاب الضرائر ص ٢٤ تحت عنوان (موافقة الضرورة بعض اللغات لا تُخْرِجُهَا عن الضرورة):

«اعلم أنَّ بعض الضرائر رُبَّمَا استعملها بعضُ العرب في الكلام، ومع ذلك لا يُخْرِجُهَا عن الضرورة عند الجمهور، صرَّحَ بذلك أبو سعيد القرشي في أرجوزته في فنِّ الضرائر فقال:

وَرُبَّمَا تُصَادِفُ الضَّرُورَةُ بَعْضَ لُغَاتِ الْعَرَبِ الْمَشْهُورَةِ

انتهى كلامه رَحِمَهُ اللهُ.

(أ) أي: ليس بدلاً من «تكن» المجزوم بـ«لَمْ»، وإنما جملة «تكتب» في محل نصب خبر «تكن».

(ب) والغريب أنَّ القاري رَحِمَهُ اللهُ يقول بها في بعض المواضع من شرحه !!؛ قال في شرح البيت رقم ١٥: «بقصر (الراء) ضرورة» اهـ، وقال أيضاً في شرح البيت رقم ٥٥: «(كيف جا) بالقصر ضرورة» اهـ.

١- بَابُ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ (١)(٢)

- ٩ - مَخَارِجُ الْحُرُوفِ: سَبْعَةٌ عَشْرَ عَلَى الَّذِي يَخْتَارُهُ مَنْ اخْتَبَرَ
١٠ - فَأَلِفُ: الْجَوْفُ (٣) وَأُخْتَاهَا،
... ..

(١) قال د. إبراهيم الدوسري في شرحه ص ٣٥: «وَيُظْهَرُ أَنَّ الْعُنُونَةَ (باب مَخَارِجِ الْحُرُوفِ) زِيَادَةٌ لَيْسَتْ مِنَ الْمُؤَلَّفِ؛ لِأَنَّ الْمُؤَلَّفَ بَدَأَ (إِنْ هَذِهِ مُقَدِّمَةٌ) وَلَمَّا انْتَهَى مِنْ قَوْلِهِ: (بِهَا) قَالَ: (مَخَارِجِ الْحُرُوفِ سَبْعَةٌ عَشْرَ)، فَالْعُنُونُ الْمُدْرَجَةُ فِي دَاخِلِ الْكِتَابِ اجْتِهَادٌ مِنَ الشَّرَاحِ وَالنُّسَاجِ وَلَيْسَتْ مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلَّفِ» اهـ.

(٢) الأبيات التي تحت هذا الباب جميعها في الطَّيِّبَةِ.

(٣) بالجر في أكثر الشروح والطبعات، وَذَكَرَ الْقَارِي وَجْهًا آخَرَ حَيْثُ قَالَ ص ٧٦: «ضَبُطُ (الْجَوْفِ): بِالرَّفْعِ عَلَى تَقْدِيرٍ: مَخْرَجُهَا قَبْلَ الْجَوْفِ أَوْ بَعْدَهُ، أَوْ: فَمَخْرَجُ أَلِفِ الْجَوْفِ.
- وبالجر على أنه من باب الإضافة إلى الظرف، نحو: صَائِمُ النَّهَارِ وَقَائِمُ اللَّيْلِ، أَوْ الإِضَافَةُ لَامِيَةً أَوْ لِأَدْنَى مَلَابَسَةٍ» اهـ.

رواية «فَأَلِفُ الْجَوْفِ» هي عند: خالد الأزهرى، والقسطلاني، وزكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، وابن يالوشة، وبها يكون البيت موزوناً.
وفي رواية: «لِلْجَوْفِ أَلِفٌ» وهي عند: ابن الناظم^(١)، وعبدالدائم، والمزي، وطاش كبرى زاده^(ب)، والمسعودي، ونسخة الناظم، وهو غير موزون، ولا يتزن البيت بسكون اللام كما تَوَهَّمَهُ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ: «لِلْجَوْفِ أَلِفٌ»!.

قال القاري ص ٧٦: «وفي نسخة: (لِلْجَوْفِ أَلِفٌ) وهو غير مُتَّزِنٍ»^(ج) اهـ.

وقال ابن الحنبلي ص ٥٧: «ووقع في بعض النسخ: (لِلْجَوْفِ أَلِفٌ)، وفيه نظرٌ لِأَنَّ فِيهِ زِحَافاً»^(د)
غير مسموع في بحر الرجز» اهـ.

(أ) نَقَلَ د. أَشْرَفُ طَلَعَتْ ص ١٢ عَنْ ابْنِ غَازِي قَوْلَهُ: «وفي بعض النسخ: (لِلْجَوْفِ أَلِفٌ)، وهو الذي شَرَحَ عَلَيْهِ ابْنُ النَّاطِمِ، وَلَا يَوْجَدُ فِي نَسْخَةِ سِوَاهُ» اهـ.

(ب) قال في شرحه ص ٦٧: «(لِلْجَوْفِ): ظَرْفٌ وَخَبَرٌ مُقَدِّمٌ، وَ(أَلِفٌ): مُبْتَدَأٌ» اهـ.

(ج) أَثْبَتَ هَذِهِ الْعِبَارَةَ الْمُحَقَّقُ فِي الْحَاشِيَةِ مِنْ إِحْدَى نُسَخِ التَّحْقِيقِ.

(د) وهو «مُسْتَفْعِلٌ» الْمَكْفُوفُ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْخَفِيفِ وَالْمَجْتَثِ.

- ١٠ - وَهِيَ^(١)(٢) حُرُوفٌ مَدٌّ لِّلْهَوَاءِ تَنْتَهِي
 ١١ - ثُمَّ^(٣) لِأَقْصَى الْحَلْقِ: هَمْزٌ هَاءٌ ثُمَّ لَوْسَطِهِ^(٤): فَعَيْنٌ حَاءٌ
 ١٢ - أَذْنَاهُ: عَيْنٌ خَاوُهَا، وَالْقَافُ: أَقْصَى اللِّسَانِ فَوْقُ^(٥)، ثُمَّ الْكَافُ

(١) بإسكان الياء وجوباً للوزن.

(٢) صدر هذا البيت في الطَّيِّبَةِ على النحو الآتي: «فَالْجَوْفُ لِلْهَوَايِ وَأُخْتِيهِ وَهِيَ».

(٣) في الطَّيِّبَةِ: «وَقُلْ لِأَقْصَى»، وَعَزَاهَا د. أَشْرَفُ طَلَعَتْ ص ٢٥ إِلَى إِحْدَى النُّسخِ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ الطَّيِّبَةَ، وَجَاءَ فِي مَقْدَمَةِ الطَّبَعَةِ الْبَحْرِيَّةِ إِشَارَةً إِلَيْهَا.

(٤) رواية «ثُمَّ لَوْسَطِهِ» هِيَ الَّتِي فِي أَكْثَرِ الشُّرُوحِ وَالطَّبَعَاتِ، وَهِيَ الَّتِي فِي الطَّيِّبَةِ، وَأَشَارَ جَمْعٌ مِنَ الشُّرَاحِ إِلَى سَكُونِ السِّينِ لِلْوزْنِ وَأَسْتَطَرَّدُوا فِي بَيَانِ ذَلِكَ.

وَقَالَ الْقَارِي ص ٨١: «وَفِي نَسْخَةٍ: (وَمَا لَوْسَطِهِ)» اهـ.

وَفِي رِوَايَةٍ: «وَمِنْ وَسَطِهِ» بِتَحْرِيكِ السِّينِ، وَهِيَ عِنْدَ: الْمَزْيِ، وَطَاشِ كَبْرِي زَادَهُ^(١)، وَالْمَسْعَدِي، وَنَسْخَةُ النَّازِمِ، وَأَشَارَ إِلَيْهَا الْقَارِي، وَهُوَ غَيْرُ مَوْزُونٍ.

وَأَشَارَ د. أَشْرَفُ طَلَعَتْ إِلَيْهَا وَضَبَطَهَا بِسَكُونِ السِّينِ: «وَمِنْ وَسَطِهِ»، وَقَالَ ص ٢٥: «وَقَدْ ضَبَطْتُ فِي بَعْضِ النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ بِفَتْحِ السِّينِ، وَلَا يَسْتَقِيمُ بِهِ الْوِزْنُ» اهـ. قُلْتُ: وَلَا يَسْتَقِيمُ الْوِزْنُ بِسَكُونِهَا أَيْضاً.

وَقَالَتْ مُحَقِّقَتُهُ شَرْحَ الْفَضَالِيِّ عَنْ رِوَايَةِ «وَمِنْ وَسَطِهِ» ص ٧٥: «وَفِيهَا حُلٌّ لِلْإِشْكَالِ»^(ب) اهـ. قُلْتُ: بَلْ حُلٌّ لِإِشْكَالٍ آخَرَ!، وَهُوَ أَنَّ الْبَيْتَ بِرِوَايَةِ «وَمِنْ وَسَطِهِ» غَيْرُ مَوْزُونٍ.

إِذْنِ فِيهِ عِدَّةُ رِوَايَاتٍ:

- ثُمَّ لَوْسَطِهِ: وَهُوَ مَوْزُونٌ.

- وَمَا لَوْسَطِهِ: وَهُوَ مَوْزُونٌ.

- وَمِنْ وَسَطِهِ: وَهُوَ غَيْرُ مَوْزُونٍ.

- وَمِنْ وَسَطِهِ: وَهُوَ غَيْرُ مَوْزُونٍ.

(٥) ظَرَفُ مَبْنِي عَلَى الضَّمِّ.

(أ) هَذِهِ الرِّوَايَةُ هِيَ الَّتِي اعْتَمَدَهَا الشَّارِحُ، خِلَافاً لِرِوَايَةِ «ثُمَّ لَوْسَطِهِ» الَّتِي أَتْبَعَهَا مُحَقِّقُهُ.

(ب) أَيْ: إِشْكَالُ تَحْرِيكِ السِّينِ وَإِسْكَانِهَا.

- ١٣ - أَسْفَلَ^(١)، وَالْوَسْطُ^(٢): فَجِئِمُ^(٣) الشَّيْنُ يَا^(٤)، وَالضَّادُّ: مِنْ حَافَتِهِ^(٥) إِذْ وَلِيَا
١٤ - الْأَضْرَاسَ^(٦) مِنْ أَيْسَرَ أَوْ يُمْنَاهَا، وَاللَّامُ: أَدْنَاهَا لِمُنْتَهَاهَا
١٥ - وَالنُّونُ^(٧): مِنْ طَرَفِهِ^(٨)

(١) ظرف مبني على الضم.

(٢) بسكون السين وجوباً للوزن.

(٣) بحذف التنوين وجوباً للوزن.

وقال القاري ص ٨٣: «وفي نسخة: (الجِئِمُ^(١) الشَّيْنُ يَا) اهـ، وهو غير موزون.

أما البرنابادي فالمثبت عنده: «فجِئِمُ شَيْنُ يَا»، بتكثيرهما وتنوين الأول ومنع الثاني، وأشار إلى الرواية المشهورة بقوله ص ١٨: «وفي نسخة: فجِئِمُ الشَّيْنُ يَا اهـ.

(٤) بالقصر وجوباً للوزن.

(٥) قال القاري ص ٨٥: «(الحافة) مُحَفَّفَةُ الْفَاءِ عَلَى مَا ذَكَرَ فِي الْقَامُوسِ مِنْ مَادَّةِ الْأَجُوفِ، وَتَوَهَّمَ الْجَعْبَرِيُّ كَوْنَهُ مِنَ الْمَضَاعِفِ فَقَالَ: خُفِّفَ لِلْوزْنِ اهـ.

(٦) بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.

قال ابن الحنبلي ص ٦١: «والرواية فيه النصب على أنه مفعول (وَلِيَّ)، والفاعل مستتر عائد على اللسان... ولو رُفِعَ على أنه الفاعل والمراد: (إِذْ وَلِيَهَا الْأَضْرَاسُ) لكانت مُلَاءَمَةً لعبارتهم أقوى؛ لأنهم اعتبروا أيضاً وَلِيَّ الْأَضْرَاسِ للحافة دون العكس اهـ، وكذا الفضالي^(ب)، ونَصَّ البرنابادي على مفعوليته أيضاً.

(٧) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

قال طاش كبري زاده ص ٨٠: «(والنون) - بتقدير (مَخْرَجٌ) - : مبتدأ، (مِنْ طَرَفِهِ): خبره» اهـ.

أما القاري فإنه قال ص ٨٧: «بنصب (النون) على أنه مفعول مقدّم لقوله: (اجعلوا) ...،

وقيل: (النون) مبتدأ بتقدير (مَخْرَجٌ)، و(مِنْ طَرَفِهِ) خبره» اهـ.

(٨) قال القاري ص ٨٧: «و(طَرَفِهِ) بفتحيتين اهـ.

ولا يجوز لغة ولا وزناً إسكانُ الْبَرَاءِ^(ج)، بخلاف ما ذهب إليه حسن الوراقي حيث قال: =

(أ) في طبعة المنح التي اعتمدتها: «الجِئِمُ» بلام وميم مكسورة، وهو تصحيف، والصواب «الجِئِمُ» كما في الطبعتين الأخريين.

(ب) وللقاري تعقيبٌ عليه، انظر المنح الفكرية ص ٨٤.

(ج) قال ابن مكي الصقلي في تقييد اللسان ص ١٢١: «ويقولون: أخذتُ بَطْرَفِ ثوبه، وأمسكتُ بَطْرَفِ =

١٥ - ... تَحْتُ^(١) أَجْعَلُوا وَالرَّاءَ^(٢): يُدَانِيهِ^(٣) لِيُظْهِرَ أَذْخَلَ^(٤)

= «قوله: (طرفه) بفتح أو سكون الراء، والفتح هو الأشهر، ... ، وأما بالسكون (مُسْتَعْلٍ)^(١): فحذف منها الساكن الرابع وهو الفاء، وحذف منها ساكن الوند المجموع وسكن ما قبله، وهو ما يسمى بالقطع، فكما رأينا من الناحية العروضية الفتح والسكون جائز في قوله: (طرفه)، والفتح أشهر وبه قرأت» اهـ.

قلت: مشكلة الأستاذ حسن الوراقى - هداة الله - أنه بنى حُكْمَهُ على فَهْمٍ خاطئٍ لمفهوم العِلَلِ؛ فَإِنَّ العِلَلَ - التي منها القطع - لا تكون إلا في الأعراض والأضرب إلا ما استثنى منها، ولا تَدْخُلُ الحَشْوُ أبداً، ومع ذلك فإنه جَمَعَ بين القطع والطِّي في تفعيلة واحدة!، وهذا غير موجود أصلاً في علم العروض، والله أعلم.

(١) ظرف مبني على الضم.

(٢) بالقصر وجوباً للوزن.

(٣) قال القاري ص ٨٨: «ياشباع هاء (يدانيه) لغة» اهـ.

كأنه يشير إلى أن الوزن لا يستقيم إلا بالإشباع، والصواب أنه مُتَزَنٌ بالإشباع وعدمه. (٤) قال ابن الناظم ص ١٣٧: «وقوله: [(أدخلوا) فعل]^(ب) تفضيل، أي: الراء أكثر انحرافاً إلى ظهر اللسان من النون» اهـ.

وقال عبدالدائم ص ١٠٢: «يعني: الراء أَذْخَلَ في ظهر اللسان من اللام» اهـ.

وقال طاش كبري زاده ص ٨٠: «أَذْخَلَ: أَفْعَلُ تفضيل» اهـ.

وقال الفضالي ص ٩١: «... وقد عَلِمَ بما ذُكِرَ أَنَّ قَوْلَ الناظم (أدخل) أَفْعَلُ تفضيل، أي: الراء أكثر انحرافاً إلى ظهر اللسان من النون، قاله ابن الناظم» اهـ.

وقال القاري ص ٨٩: «(أَذْخَلَ) مُفْرَد، يُقْرَأُ بإشباع الضمة واواً، وفي نسخة: (أدخلوا) بإثبات الواو بصيغة الجمع، وهو يحتمل الأمر والمُضْيِ^(ج)» اهـ.

= الحبل، والصواب: طَرَفٌ اهـ.

و«الطَّرَفُ»: ناحية الشيء وجانبه، قال تعالى: ﴿وَأَنفِرَ الْكَفَّالَةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنِّ الْيَلِيلِ﴾ [هود: ١١٤]، أما «الطَّرَفُ» - بسكون الراء - فهو البَصَرُ وَيُطْلَقُ على الجفن، قال تعالى: ﴿أَنَا عَيْنُكَ يَدُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [النمل: ٤٠].

(أ) كذا!.

(ب) كذا في الأصل!، والصواب: «(أدخل) أفعل».

(ج) الأمر بكسر الخاء: أَدْخَلُوا، والماضي بفتحها: أَدْخَلُوا.

- ١٦ - وَالْطَّاءُ وَالذَّالُ وَ تَا^(١): مِنْهُ وَمِنْ
عُلْيَا الثَّنَايَا، وَالصَّفِيرُ: مُسْتَكِبٌ
١٧ - مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ الثَّنَايَا السُّفْلَى،
وَالْطَّاءُ وَالذَّالُ وَ ثَا^(١): لِلْعُلْيَا
١٨ - مِنْ طَرَفَيْهِمَا^(٢)، وَمِنْ بَطْنِ الشَّفَةِ^(٣):
فَالْفَا^(٤) مَعَ أَطْرَافِ^(٥) الثَّنَايَا الْمُشْرِفَةِ^(٦)
١٩ - لِلشَّفَتَيْنِ: أَلْوَاؤُ بَاءَ مِيمٍ،
وَعُنَّةٌ: مَخْرَجُهَا الْخَيْشُومُ



= وَنَقَلَ البرنابادي عبارة القاري بِنَصِّهَا ثم قال في إعرابه ص ٢٢: «و(أَدْخَلَ) مرفوع لفظاً خبر آخر للمبتدأ إن كان مُفْرَداً، فيصير المصْرُعُ جملةً واحدةً، وإن كانت صيغة جمع فهي جملةٌ على حِدةٍ خبرية أو إنشائية^(١) على ما أشرتُ آنفاً، فيكون مفعوله محذوفاً، أي: أدخلوا الرءاء لظهر... اهـ.

(١) بالقصر وجوباً للوزن.

(٢) بتحريك الرءاء، ولا يصح إسكانها كما تقدّم.

(٣) قال القاري ص ٩٢: «بفتح الشين وبكسره» اهـ.

(٤) بالقصر وجوباً للوزن.

(٥) قال زكريا الأنصاري ص ٤٧: «بإسكان العين ونقل حركة الهمزة إليها» اهـ.

وقال ابن الحنبلي ص ٦٩: «بإسكان عين (مع) على لغة ربعة، سَكَّنَهَا قبل الحركة ثم نَقَلَ حركة الهمزة إليها على قاعدة قراءة ورش نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]» اهـ، وبنحوه عند: الفضالي، والقاري.

(٦) بكسر الرءاء، قاله القاري.

(أ) خبرية باعتباره ماضياً، وإنشائية باعتباره أمراً.

٢- بَابُ صِفَاتِ الْحُرُوفِ^(١)

- ٢٠ - صِفَاتُهَا: جَهْرٌ وَ رِخْوٌ^(٢) مُسْتَقِلٌّ مُنْفَتِحٌ مُضْمَتَةٌ، وَالضَّدَّ^(٣) قُلٌّ
 ٢١ - مَهْمُوسُهَا: «فَحْتُهُ شَخْصٌ سَكَتٌ» شَدِيدُهَا لَفْظٌ: «أَجْدُ قَطٍ بَكَتٌ»^(٤)
 ٢٢ - وَبَيْنَ رِخْوٍ^(٥) وَالشَّدِيدِ^(٦): «لِنْ^(٧) عُمَرُ» وَسَبْعُ^(٨) عُلُوٍ^(٩):

(١) الأبيات التي تحت هذا الباب جميعها في الطيبة .

(٢) قال عبدالدائم ص ١٠٩: «مثلث الرائ، والرواية عن الناظم الكسر» اهـ.

والكسر أشهر، قاله: زكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري.

(٣) بالنصب مفعول مقدم لـ«قُلٌّ»، نَصَّ على نصبه: طاش كبري زاده، والبرنابادي.

(٤) قال طاش كبري زاده ص ٩١ - ٩٢: «(أَجْدُ) أمرٌ من الإجادة، و(قَطٍ) إن كان للزمان يُشَدَّدُ غالباً

وقد يُضْمُّ وَيُخَفَّفُ، وإن كان بمعنى (حَسْب) وهو الاكتفاء فهي إما مفتوحة ساكنة الطاء مثل

(عَنْ) أو مُتَوْنٌ مجرورٌ، والمراد هاهنا هو الأخير كما هو مقتضى الوزن، و(بَكَتٌ) من التبكيث،

يقال: بَكَتَهُ أي غَلَبَهُ بِالْحُجَّةِ» اهـ، وينحوه عند القاري.

(٥) مثلث الرائ، والكسر أشهر كما سبق بيأته.

(٦) بالجر معطوف على «رِخْوٍ».

(٧) قال القاري ص ١٠٠: «بكسر اللام؛ أمرٌ مِنْ لَانَ يَلِينُ» اهـ.

(٨) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

وَنَصَّ على كونه مبتدأ: طاش كبري زاده، والبرنابادي.

أما ابن الحنبلي فقال ص ٧٤: «بالنصب مفعولاً لـ(حَصَرَ) مقدماً عليه، لكن عامة النسخ على

الرفع» اهـ، وكذا الفضالي.

(٩) بضم العين وكسرها: «عُلُوٌّ»، نَصَّ عليه: عبدالدائم، وزكريا الأنصاري، وابن الحنبلي،

والفضالي، والقاري^(١).

قلت: الغريب أنهم اقتصروا على ذِكْرِ حركتين مع أنه يجوز في عين «عُلُوٌّ» الحركات الثلاث!

(١) ضَبَطَ مُحَقِّقُ الْمَنْحِ عَيْنَ «سَبْعٍ» بالحركتين!، بينما المراد عين «عُلُوٌّ»، وَتَبَعَهُ فِي هَذَا حَسَنُ الْوَرِاقِيِّ حَيْثُ قَالَ: «(وَسَبْعٌ) بِضَمِّ الْعَيْنِ وَكُسْرِهَا، وَالضَّمُّ أَشْهَرُ» اهـ!

٢٢ - «خَصَّ ضَغُطٍ قِطْ»^(١) خَصَرُ

٢٣ - وَصَادُ ضَادٌ طَاءٌ ظَاءٌ^(٢) : مُطَبَّقَةٌ^(٣) وَ«فَرٌّ»^(٤) مِنْ لُبٍّ^(٥) :

(١) قال القاري ص ١٠٢ : «(قِطْ) أمرٌ من قاطَ بالمكان إذا [أقام]»^(١) به في الصيف، و(الخُصُّ) بضم الخاء المعجمة: البيت من القَصَب، و(الضُّغُطُ): الضُّبُق، والمعنى: أقيم وقتَ حرارة الصيف في خُصٍّ ذي ضَغُطٍ، أي: اقتنع من الدنيا بمثل ذلك... اهـ.

(٢) قال زكريا الأنصاري ص ٥٢: «بترك تنوين الأول والثالث للوزن» اهـ.

وقال القاري ص ١٠٣: «ويتزن البيت بتنوين الثاني والرابع» اهـ.

قلت: فلا يصح وزناً تنوين «صاد» و«طاء» المهملتين^(ب)، بينما يصح ترك التنوين في «ضاد»^(ج) و«طاء» المعجمتين غير أن تنوينهما هو الأصل كما هي الرواية.

(٣) بفتح الباء وكسرهما، نصّ عليه: عبدالدائم، وزكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري.

(٤) قال سيد لاشين أبو الفرج ص ٧٢: «بفتح الفاء على أنه فعل ماضٍ، ولذلك قال عنه الشارح^(د):

(هَرَبَ الجاهل من العاقل)، وفي بعض النسخ بكسر الفاء على أنه فعل أمر» اهـ.

قلت: كسرُ الفاء - كما في بعض الطباعات - هو خلافُ نسخة الناظم وما نصّ الشُّرَّاحُ على معناه كما في الحاشية الآتية.

(٥) قال عبدالدائم ص ١١٨: «اللُّبُّ: العقل، و(فَرٌّ) أي: هَرَبَ، والمعنى: هَرَبَ الجاهلُ من العاقل» اهـ، ومثله عند زكريا الأنصاري وأشار إلى حذف تنوين «لُبٍّ» للوزن.

وقال ابن الحنبلي ص ٧٧: «معناه: هَرَبَ الجاهلُ من ذي لُبٍّ، أي: من عاقلٍ؛ لأنَّ اللُّبَّ العقلُ، وحذف تنوين (لُبٍّ) للضرورة كتثوين (صاد) و(طاء) بالإهمال فيهما، ولو قال: (حروفٌ مذلقه) - بالتثكير - لَثَبَتْ تنوينُ (لُبٍّ) ولم يكن ضرورةً، كما لو قال (مَنْ لُبٍّ) بفتح الميم واللام والباء، و(لُبٍّ) لغةً في (أَلْبٍ) بمعنى: أقام» اهـ، وكذا الفضالي.

(أ) من طبعة المنح التي بتحقيق عبد القوي عبد المجيد، وفي الطبعتين الآخرين: قام.

(ب) نَوَّهَ كُلُّهَا مُحَقِّقُ الطرازات ص ١١٧!!

أما مُحَقِّقُ المنح ص ١٠٣ فتَوَهَّم الإضافة حيث ضَبَطَهَا كَالآتِي: «وصَادُ ضَادٌ طَاءٌ ظَاءٌ مطبقة»!، والحق أن الثلاثَ مرفوعاتٌ عطفاً على «صاد» كما نصّ عليه طاش كبري زاده ص ٩٦ ومثله البرنابادي ص ٢٩، وذلك بحذف العاطف.

(ج) كلمة «ضاد» في نسخة الناظم كأنها غيرُ مُنَوَّنة. **وَالضَّادُ ضَادٌ طَاءٌ ظَاءٌ**

(د) وهو زكريا الأنصاري.

- ٢٣ - (١) الْحُرُوفُ الْمَذْلَقَةُ (٢)
 ٢٤ - صَفِيرُهَا: صَادٌ وَزَائِي سَيْنٌ، قَلَقَلَةٌ: «قُطِبُ» (٣) جَدِ (٤)، وَاللَّيْنُ:
 ٢٥ - وَאוּ وَيَاءٌ سُكَّنَا (٥)، وَأَنْفَتَحَا قَبْلَهُمَا (٦)، وَالْإِنْحِرَافُ صُحْحَا (٧)

= وقال القاري ص ١٠٤: «وهو بضم اللام وحذف التنوين للوزن على أن (من) حرف جرّ، واللُّبُّ الذي هو العقل بمعنى الفاعل، والمعنى: هَرَبَ الجاهلُ من العاقل، ويمكن أن يكون المعنى: فَرَّ مِنَ الْخَلْقِ مَنْ لَهُ عَقْلٌ بِهِ عَرَفَ الْحَقَّ، ففيه إيحاءٌ إلى قوله تعالى: ﴿فَقَرُّوا إِلَى اللَّهِ﴾ [الذاريات: ٥٠]، وقوله سبحانه: ﴿وَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨] اهـ.

(١) بالرفع خبر عن «فر من لب»، نَصَّ عليه: طاش كبري زاده، والبرنابادي.
 ووقع في بعض الطبعات: «الحروف» بالجر تَوْهُماً للإضافة، والصواب - كما تقدّم - أن تنوين «لُبِّ» حُذِفَ للضرورة لا للإضافة، ثم إن المعنى يَأْبَى ذلك.
 (٢) بفتح اللام كما في نسخة الناظم.

وَضُبُّطٌ في بعض الطبعات بكسر اللام وهو خطأ؛ لأنه اسم مفعول؛ قال طاش كبري زاده ص ٩٦: «والمذْلَقَةُ أي: المنسوبة إلى ذلق اللسان وذلق الشفة، أي: طرفيهما» اهـ.

(٣) قال القاري ص ١٠٧: «بتثليث القاف، والضم أشهر» اهـ.
 (٤) بتخفيف الدال للوزن، نَصَّ عليه: زكريا الأنصاري، وطاش كبري زاده، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري.

(٥) بضم السين وكسر الكاف المشددة كما في نسخة الناظم.
 قال طاش كبري زاده ص ١٠٠: «سُكَّنَا: فعل ماض مبني للمفعول» اهـ.
 وَضَبُّطُهُ عند البرنابادي: «سَكَّنَا» (١) بفتح السين والكاف المخففة حيث قال ص ٣٠: «(سَكَّنَا): فعل ماض، والضمير البارز فاعله» اهـ.

ووقع في بعض الطبعات: «سَكَّنَا» بفتح السين وكسر الكاف المشددة، وهو خطأ بَيِّنٌ.
 (٦) قال ابن الحنبلي ص ٨١: «(قَبْلَهُمَا): ظَرْفٌ... وليس (قَبْلَهُمَا) مرفوعاً على الفاعلية؛ لِمَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُ واحدٍ مِنْ أَنْ (قَبْلاً) لَا يَخْرُجُ عَنْ الظرفية إلا بدخول حرف الجر عليه» اهـ، والعبارة بِنَصِّها عند الفضالي.
 (٧) قال طاش كبري زاده ص ١٠٠: «مبني للمفعول» اهـ.

وقال القاري ص ١٠٧: «بصيغة المجهول» اهـ.

(أ) وأجازه د. أشرف طلعت ص ٢٧ وأيمن سعيد ص ٣٨.

٢٦ - فِي أَلَلَامٍ وَأَلَرَّا^(١)، وَبِتَكَرِيرٍ جُعِلَ^(٢) وَلِلتَّقْشِي: أَلَشَّيْنُ، ضَادًا^(٣): أَسْتَطِلَ^(٤)



(١) بالقصر وجوباً للوزن.

وعند الشمراني في جامعه ص ١٤٨: «والراء بتكرير!»، بالمَدِّ وحذف الواو التي قبل «بتكرير»، وهو غير موزون ولا يصح، والغريب أن يُشير إلى الرواية الصحيحة بقوله: «جاء في إحدى الطبعات: (وبتكرير) بالواو مع قصر (الراء)» اه!.

(٢) قال طاش كبري زاده ص ١٠٢: «و(جُعِلَ): فعل ماض مبني للمفعول، أسكن آخره للوزن» اه.

(٣) قال طاش كبري زاده ص ١٠٢: «و(ضاداً) منصوبٌ (أَسْتَطِلَ)» اه، ومثله البرنابادي.

ولا يصح رفعه كما في بعض الطبعات.

(٤) ضُبُطَ في بعض الطبعات بضم التاء: «أَسْتَطِلَ»، والصواب فتحها لأنه فعل أمر، ويَدُلُّ عليه ما يلي:

قال ابن الناظم ص ١٦٤: «(أَسْتَطِلَ) أي: صِفْهُ بالاستطالة» اه، وكذا المزي.

وقال زكريا الأنصاري ص ٥٥: «(أَسْتَطِلَ) أَنْتَ، أي: اجْعَلْهَا حرفاً مستطيلاً» اه.

وقال طاش كبري زاده ص ١٠٢: «(أَسْتَطِلَ): أَمْرٌ مِنَ الاستطالة، أي: صِفِ الضَادَّ

بالاستطالة» اه، ومثله عند القاري.

٣- بَابُ التَّجْوِيدِ^(١)

- ٢٧ - وَالْأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لَزِمٌ مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ^(٢) الْقُرْآنَ^(٣) آثِمٌ
 ٢٨ - لِأَنَّهُ بِهِ أَلِلهُ أَنْزَلَا وَهَكَذَا مِنْهُ^(٤) إِلَيْنَا وَصَلَا
 ٢٩ - وَهُوَ^(٥) أَيْضاً حَلِيَّةُ التَّلَاوَةِ

- (١) الآيات رقم ٢٧ و ٢٨ و ٣٠ و ٣٢ موجودة في الطَّبِية، وقال مُحَقِّقُ الطَّبِية عن البيتين ٣٠ و ٣٢: «هذان البيتان ساقطان من أكثر النسخ، وعلى ذِكْرِهِمَا شرحُ ابنِ الناظم والترمسي» اهـ.
- (٢) قال عبدالدائم ص ١٢٩: «النسخة التي ضبطناها عن الناظم رَحِمَهُ اللهُ: (مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ) وهي المعتبرة، ورأيتُ في بعض النسخ: (مَنْ لَمْ يُصَحِّحْ) بدل (يُجَوِّدِ)، والأولى أحسن؛ إذ التجويدُ أَخْصُ مِنَ التَّصْحِيحِ» اهـ.
- وقال القاري ص ١١٣: «(مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ الْقُرْآنَ آثِمٌ) أي: مَنْ لَمْ يُصَحِّحْ، كما في نسخةٍ صحيحةٍ» اهـ.
- رواية «يُجَوِّدُ» هي التي في الطَّبِية وعند: عبدالدائم، وخالد الأزهرى، والقسطلاني، وزكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، وابن يالوشة، وأشار مُعْظَمُهُم إلى الرواية الأخرى وَهُمْ مَنْ سَوَى الْقَسْطَلَانِيِّ وَابْنِ يَالُوشَةَ.
- ورواية «يُصَحِّحُ» هي عند: ابن الناظم، والمزي، وطاش كبرى زاده، والمسعودي، ونسخة الناظم.
- (٣) قال ابن الحنبلي ص ٨٢: «و(الْقُرْآن) في البيت غير مهموز، وهو لغةٌ في المهموز قرأ بها ابن كثير، واختارها المصنّف هنا رعايةً للوزن»^(١) اهـ، وبنحوه: الفضالي، والقاري.
- (٤) في الطَّبِية: «عَنَّهُ»، وعَزَّاهَا عبد الرازق موسى ص ٦٤ ود. أشرف طلعت ص ٢٨ إلى بعض النسخ، ولعلهما أرادا الطَّبِية.
- (٥) قال ابن الحنبلي ص ٨٥: «بضم الهاء مع تخفيف الواو على الخبل»^(ب)، ومع تشديدها كما هو لغةٌ على الخبن^(ج)، والرواية على الأول» اهـ.
- وقال القاري ص ١١٦: «بضم الهاء، ولا يجوز إسكانها؛ للوزن» اهـ.
- ومثّلها التي في البيت التالي.

- (أ) أكثر الطباعات على هَمْزِهِ: «الْقُرْآن!»، وهو - كما تَرَى - مُخِلٌّ بِالْوزْنِ.
- (ب) الخبل - في العروض - زحاف مزدوج، وهو اجتماع الخبن والطي، أي: حذف الثاني والرابع الساكنين: «فَعَلَّشْ».
- (ج) الخبن - في العروض - زحاف مفرد، وهو حذف الثاني الساكن: «مُتَفَعِّلُنْ».

- ٢٩ - وَزِيْنَةُ الْأَدَاءِ وَالْقِرَاءَةِ^(١)
- ٣٠ - وَهُوَ^(٢): إِعْطَاءُ الْحُرُوفِ حَقَّهَا^(٣) [مِنْ صِفَةِ لَهَا]^(٤) وَمُسْتَحَقَّهَا^(٥)
- ٣١ - وَ رَدُّ^(٦) كُلِّ وَاحِدٍ لِأَصْلِهِ وَاللَّفْظُ فِي نَظِيرِهِ كَمَثَلِهِ
- ٣٢ - مُكَمَّلًا^(٧) مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلَّفَ

- (١) قال القاري ص ١١٦: «بالإشباع فيهما»^(١)، وجاز الوقف عليهما اهـ.
- (٢) بضم الهاء كما في البيت السابق.
- (٣) بالنصب مفعول ثانٍ لـ«إعطاء»، نصَّ عليه: طاش كبري زاده، والبرنابادي.
- (٤) ما بين المعقوفتين هو الذي في أكثر الشروح والطبعات وفي الطيِّبة.
- والذي عند المزي، وطاش كبري زاده، والفضالي، والمسعودي، والبرنابادي، ونسخة الناظم:
- «مِنْ كُلِّ صِفَةٍ»، وهو غير موزون.
- قال البرنابادي في تقطيعه ص ٣٥: «مِنْ كُلِّ صِيٍّ: مُسْتَفْعِلٌ اهـ!.
- قلت: ومثله لا يخفى عليه أنَّ «مستفعل» المكفوف غير مستعملٍ في بحر الرجز، وهذا منه غريب.
- وفي شرح طاش كبري زاده ص ١١٤ أشار مُحَقِّقُهُ إلى أنه في إحدى نُسَخِ التحقيق: «مِنْ كُلِّ صِفَةٍ لَهَا»، وهو غير موزون، بل هو أَشَدُّ إِمْعَانًا في الكسر من رواية «مِنْ كُلِّ صِفَةٍ».
- إذن فيها روايات ثلاث:
- «من صفة لها ومستحقها»: وهو موزون.
- «من كل صفة ومستحقها»: وهو غير موزون.
- «من كل صفة لها ومستحقها»: وهو غير موزون.
- (٥) بالنصب عطف على «حَقَّهَا»، نصَّ عليه: طاش كبري زاده، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري.
- (٦) بالرفع عطف على «إِعْطَاءٍ»، قاله: طاش كبري زاده، والبرنابادي.
- (٧) قال طاش كبري زاده ص ١١٥: «اسم مفعول من الكمال»^(ب) اهـ.
- وقال القاري ص ١٢١: «بكسر الميم أي: حال كون اللفظ مُكَمَّلَ الصفات حقاً واستحقاقاً، =

(أ) أي: في «التلاوة» و«القراءة».

(ب) هذه العبارة موجودة في هامش نسخة من شرح الفضالي ص ١٥٧.

٣٢ - [بِاللُّطْفِ فِي النُّطْقِ] ^(١) بِلَا تَعْسُفِ

٣٣ - وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ إِلَّا رِيَاضَةٌ ^(٢) أَمْرِي بِفَكِّهِ



= أو بفتح الميم أي: حال كون الملفوظ مُكْمَل الأداء مَخْرَجاً وَصِفَةً مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ وارتكابٍ [مَسْقََّةً فِي قِرَاءَتِهِ] ^(١) بِالزِّيَادَةِ عَلَى أَدَاءِ مَخْرَجِهِ وَالمَبَالِغَةِ فِي بَيَانِ صِفَتِهِ اهـ. وقد ضُبِطَتْ فِي نَسْخَةِ النَّازِمِ بِكِلْتَا الْحَرْكَتَيْنِ وَكُتِبَ فَوْقَهَا: «مَعاً».

(١) ما بين المعقوفتين هو الذي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات وفي الطَّبِيعَةِ. وعند عبدالدائم بدل «باللطف»: «باللفظ»، إِلَّا أَنَّ مُحَقِّقَهُ أَثْبَتَ رَوَايَةَ «باللطف» وَعَلَّقَ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ: «فِي النُّسَخَتَيْنِ ^(ب)»: (باللفظ) اهـ، وَكَانَ الْأَوَّلَى بِهِ أَنْ يُثَبَّتَ مَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ النُّسَخَتَانِ ثُمَّ يُعْلَقُ بِمَا يَشَاءُ، وَلَمْ يَنْتَبِهْ لِقَوْلِ عَبْدِالدَّائِمِ ص ١٣٧: «... مِنْ غَيْرِ مَا تَكْلُفٍ وَلَا تَعْسُفٍ مَتْرِيضاً فِي الْفِظِ بِذَلِكَ» اهـ.

وَذَكَرَهَا زَكْرِيَا الْأَنْصَارِيُّ بِقَوْلِهِ ص ٥٩: «وَفِي نَسْخَةٍ: بِالْفِظِ» اهـ. فَتَعَقَّبَهُ الْقَارِي بِقَوْلِهِ ص ١٢٢: «وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ زَكْرِيَا مِنْ قَوْلِهِ: (وَفِي نَسْخَةٍ: بِالْفِظِ فِي النُّطْقِ) فَلَا وَجْهَ لِصِحَّتِهَا، فَمَا كَانَ يَنْبَغِي لَهُ ذِكْرُهَا إِلَّا مَقْرُوناً بِالتَّنْبِيهِ عَلَى ضَعْفِهَا» اهـ. وَعِنْدَ ابْنِ يَالُوشَةَ ص ٣٨: «فِي الْفِظِ بِالنُّطْقِ»، وَأَشَارَ إِلَيْهَا د. أَشْرَفُ طَلَعْتُ ص ٢٨. إِذْنِ فِيهَا رَوَايَاتٌ ثَلَاثٌ:

- «بِاللُّطْفِ فِي النُّطْقِ».

- «بِالْفِظِ فِي النُّطْقِ».

- «فِي الْفِظِ بِالنُّطْقِ».

(٢) بِالرَّفْعِ فِي نَسْخَةِ النَّازِمِ وَأَكْثَرِ الشُّرُوحِ وَالطَّبَعَاتِ؛ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ «لَيْسَ» مُؤَخَّرٌ. وَأَعْرَبَهُ طَاشُ كَبْرِي زَادَهُ خَبَرًا لـ «لَيْسَ» حَيْثُ قَالَ ص ١١٩: «اسْمٌ (لَيْسَ) قَوْلُهُ: (بَيْنَهُ) وَهُوَ ظَرْفٌ لِمَقْدَرٍ هُوَ اسْمُهُ حَقِيقَةٌ وَهُوَ (فَرْقٌ) أَي: لَيْسَ فَرْقٌ بَيْنَ التَّجْوِيدِ وَبَيْنَ تَرْكِهِ ...»، وَ(رِيَاضَةٌ) خَبَرٌ (لَيْسَ) اهـ، وَكَذَا الْقَارِي.

وَقَالَ الْبِرْنَابَادِيُّ ص ٣٨: «مَنْصُوبٌ لَفْظاً خَبَرٌ (لَيْسَ)» اهـ.

(أ) فِي طَبْعَةِ دَارِ الْمَنْهَاجِ: «مَا شَقَّتْ قِرَاءَتُهُ».

(ب) هُمَا اللَّتَانِ اعْتَمَدَ عَلَيْهِمَا الْمُحَقِّقُ.

٤ - بَابُ التَّرْقِيقِ

٣٤ - فَرَقَّقْنُ^(١) مُسْتَفِلاً مِنْ أَحْرَفِ^(٢) وَحَاذِرُنْ^(٣) تَفْخِيمَ لَفْظٍ ...

(١) بالفاء كما في نسخة الناظم وجميع الشروح.

وفي بعض الطبقات: «وَرَقَّقْنُ» بالواو، ولعل الفاء هي الأولى؛ قال القاري ص ١٣١: «وإذا عَرَفْتَ أَنَّ التجويد ما ذَكَرَهُ أربابُ التدقيق والتأييد فَرَقَّقْنُ...» اهـ، وقال البرنابادي ص ٣٩: «الفاء: جزاء الشرط المحذوف، أي: إذا عَرَفْتَ أَنَّ التجويد ما ذَكَرَ فَرَقَّقْنُ...» اهـ.

(٢) قال القاري ص ١٣١: «بالنقل والحذف^(١)، ويجوز من غير نقل أيضاً» اهـ.

قلت: لا حاجة للنقل ما دام الوزن مستقيماً على الأصل.

(٣) نَصَّ جماعةٌ مِنَ الشُّرَاحِ كَأَبْنِ النَّاظِمِ وعبدالدائم وابن الحنبلي والقاري على أَنَّ النون في «فَرَقَّقْنُ» و«حَاذِرُنْ» هي نون التوكيد الخفيفة، إِلَّا أَنَّ بعضهم أجاز أَنَّ يكون «حَاذِرَاً» اسمَ فاعِلٍ بِاعْتِبَارِ رَسْمِهِ بِالْفِ التَّنوينِ.

قال ابن الناظم ص ١٨٦: «ويحتمل أَنَّ يكون (حَاذِرَاً) اسمَ فاعِلٍ منصوباً على أَنَّهُ خبر (كان)، تقديره أي: كُنْ حَاذِرَاً» اهـ، وكذا المزي.

وقال ابن الحنبلي ص ٩٢ - ٩٣: «وهما مرسومان في نسخة ابن الناظم بالألف؛ وَفَاقاً لِرَسْمِ قوله تعالى: ﴿لَسْتُمْ﴾ [العلق: ١٥] وقوله تعالى: ﴿وَلَيْكُونَا﴾ [يوسف: ٣٢]... وحيث كان (حَاذِرَاً) مرسوماً بها فهو يحتمل أَنَّ يكون اسمَ فاعِلٍ من (حَاذِرْتُ الشيءَ) بمعنى (تَحَذَّرْتُ منه) منصوباً بـ(كُنْ) مقدَّرة، أي: كُنْ حَاذِرَاً» اهـ، ومثله عند الفضالي.

وقال عبدالدائم ص ١٤٢: «قوله: (وحاذرن) ^(ب) أصله اسم فاعل من (حَذَرَ)، أتى به على صيغة اسم فاعل زيادةً في المبالغة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِنَا بَلَجِيْعٌ حَذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٥٦]، وقد قُرئ بالوجهين في السبعة» اهـ.

وقال القاري ص ١٣١: «(وحاذِرُنْ) بالنون المخففة المؤكدة [في] ^(ج) بعض النسخ المصححة ^(د)، وهو الملائم للمطابقة بين المتعاطفين على أَنَّهُ لا يحتاج إلى تقدير عاملٍ مع إفادة المبالغة مِنْ =

(أ) هكذا: مِنْ أَحْرَفِ.

(ب) قال مُحَقِّقُهُ: «في الأصل: حاذر» اهـ.

(ج) في الطبعتين الآخرين للمنح: «وفي»، والمعنى يقتضي حذف الواو.

(د) كما في نسخة الناظم.

٣٤ - الألف^(١)



= صيغة الأمر على بناء المفاعلة التي هي موضوعة للمبالغة، فالمعنى: (احذر احذر البتة تفخيم لَفْظِ الألف)، وفي نسخة بالتونين في (حاذرن)، والتقدير: كن حاذراً من تفخيمها... اهـ. وقال القاري ص ١٣٧ في رَدِّهِ عَلَى الْفَضَالِيِّ: «وأما قولُ المصري: (النون في قوله «فرقن» و«حاذرن» نون التأكيد الخفيفة ورُسُما بالألف وفاقاً لرسم قوله تعالى: ﴿وَلْيَكُونَا﴾ بيوسف و﴿لَسَفْعًا﴾ باقراً) فمدفوع؛ إذ خَطَّانِ لَا يُقَاسَانِ: رسمُ المصحفِ والعروضِ» اهـ.

(١) هذا البيت موجود في الطُّيَّة.

٥- بَابُ اسْتِعْمَالِ الْحُرُوفِ

٣٥ - وَهَمْزٌ^(١): (الْحَمْدُ)^(٢) (أَعُوذُ)

(١) بالواو كما في نسخة الناظم وجميع الشروح.

قال طاش كبري زاده ص ١٢٢: «(وَهَمْزٌ) نصب على أنه معطوف على (مستفلاً)» اهـ.
وقال القاري ص ١٣٧: «ونصب (هَمْزٌ) على تقدير: فَرَقَّقَنَ هَمْزَ الحمد، ويجوز جَرُّه على تقدير: وَحَاذِرْنَ تَفْخِيمَ هَمْزِ الحمد» اهـ.
وقال البرنابادي ص ٤٠: «(وهمز) إن كان معطوفاً على (مستفلاً) يُقَدَّرُ (فرققن) فيُنصَّبُ، وإن كان معطوفاً على (الألف) يجوز جَرُّه على تقدير (وحاذرن تفخيم هَمْزِ الحمد)» اهـ.
وظاهر كلام ابن الحنبلي أنه مجرورٌ وما عُطِفَ عليه حيث قال ص ٩٣ - ٩٥: «وَعُطِفَ على (لفظ الألف) قوله: (وَهَمْزٌ) ... ثم عَطِفَ على (الميم) بالجر قوله: (وباء)» اهـ.
ولا يصح رفعه كما فَعَلَ مُحَقِّقُ الطرازات ص ١٤٢.

وفي رواية: «كَهَمْزٍ بالكاف، وهي التي في الطَّيِّبَةِ وعند جمال القرش وغيره، وأشار إليها القاري بقوله ص ١٣٧ - ١٣٨: «وأما ما جَعَلَهُ الشارحُ اليمانيُّ من قوله: (كَهَمْزِ الحمد) أصلاً، ثم قال: (وفي بعض النسخ: «وهمز» بالواو) فَعَبَّرَ مقبولاً^(١)؛ لأنه مُخَالِفٌ لِلأَصُولِ الْمُصَحَّحَةِ وَالنَّسَخِ الْمُعْتَبَرَةِ الْمَشْرُوحَةِ، وإن كان لِكَافِ التَّشْبِيهِ وَجْهٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ؛ إذ يصح أن يقال: التقدير: رَفَّقَنَ مُسْتَفْلاً كَهَمْزِ الحمد، وَحَاذِرْنَ تَفْخِيمَ لَفْظِ الألفِ كَتَفْخِيمِ هَمْزِ الحمد» اهـ.

(٢) بالرفع كما في نسخة الناظم.

قال طاش كبري زاده ص ١٢٢: «(الحمدُ) رُفِعَ على الحكاية ومحله الجَرُّ على الإضافة، وكذا (أعوذ، اهدنا) وهما معطوفان على (الحمد) من حيث المعنى، وكذا الحال في (اللَّهُ)» اهـ.
وقال القاري ص ١٣٧: «وَقَطَعَ همزة وصلٍ (الْحَمْدُ) ضرورة^(ب)، وَرَفَعَ (الحمدُ) حكاية^(ج)، ويجوز إعرابه^(د) لو ثبت رواية» اهـ.

(أ) أَثَبَّتَ الكافَ مُحَقِّقُ شَرَحِ الْقُسْطَلَانِيِّ ص ٥٦ وقال في الحاشية: «في الأصل: وهمز» اهـ.
وما ضَرَّه لو أَثَبَّتَ الواو التي في الأصل ثم أشار في الحاشية إلى رواية الكاف؟!، خصوصاً أنَّ أَوَّلَ كَلِمَةٍ قالها القسطلاني: «معطوف»!.

(ب) كذلك همزة «إِهْدِنَا»، أما لفظ الجلالة «اللَّهُ» فَقَطَّعَ همزته للابتداء بها في أول الشطر، ورأيت الاكتفاء بالحركة عن وضع القُطْعَةِ: «ء».

(ج) قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢].

(د) بالجر على الإضافة.

- ٣٥ - ... (إِهْدِنَا)^(١) (اللَّهُ)^(٢)، ثُمَّ لَامَ^(٣): (لِلَّهِ) (لَنَا)^(٤)
- ٣٦ - (وَلْيَتَلَطَّفْ)^(٥) (وَعَلَى اللَّهِ) (وَلَا الضُّ)^(٦) وَالْمِيمَ^(٧) مِنْ (مَخْمَصَةٍ)^(٨) وَمِنْ (مَرَضٍ)
- ٣٧ - وَبَاءً^(٩): (بَرْقٍ)^(١٠) ...

(١) قال حسن الوراقي: «قوله: (إِهْدِنَا) تقرأ بقطع همزة الوصل فتكون التفعيلة (مستعلن)، وتقرأ بهمزة الوصل فتكون التفعيلة (مستعل)، والأول به قرأت وأقرب» اهـ.

قلت: يجب قطع همزة «إِهْدِنَا» للوزن - ثم إنه موضع الشاهد - ولا يجوز وصلها، أما قوله: «فتكون التفعيلة (مستعل)»؛ فليس هذا بوارد في الرجز بل هو من السريع، ولو قيل - تَسْمَحًا - بجوازه لَوَجَبَ أن يكون الضرب كذلك، والله أعلم.

(٢) ضُبِطَ لفظ الجلالة في نسخة الناظم بالرفع والجر: **إِلَهِهِ**، وهو بالرفع في أكثر الشروح والطبعات.

أما القاري فإنه قال ص ١٣٨: «بالجر، أي: هَمَزَ اللَّهُ» اهـ.

وضُبطَ عند بعضهم بالنصب عطفًا على «هَمَزَ»، ولا يصح؛ فالمعنى يقتضي أن يكون مجروراً، أو مرفوعاً على الحكاية باعتبار أن الرفع هو أشرف أنواع الإعراب.

(٣) قال طاش كبري زاده ص ١٢٢: «(ولامَ لله) نصب على أنه عطف على (هَمَزَ)» اهـ.

وقال القاري ص ١٣٨: «(لام) فيها الوجهان السابقان^(١) في الالهمز» اهـ.

(٤) هذا البيت والذي يليه كلاهما في الطيبة.

(٥) قال تعالى: ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١٩].

(٦) قال تعالى: ﴿وَلَا الضَّكَّالِينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، وقَطَعَ الناظم الكلمة للضرورة كما نصَّ عليه غير واحد من الشُّراح.

(٧) يقال في «الميم» و«باء» ما قيل في «لام»، وأكثرهم على النصب كما في نسخة الناظم.

(٨) قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخْبَصَةٍ﴾ [المائدة: ٣].

(٩) راجع الحاشية قبل السابقة.

(١٠) بالجر على الإضافة في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات، كما نصَّ على جرِّه البرنابادي.

وضُبطَ في بعضها بالرفع حكايةً لقوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾ [البقرة: ١٩]، وأجازهما د. أشرف طلعت ص ٣٠.

- ٣٧ - ... (بَاطِلٍ) ^(١) (بِهِمْ) (بِذِي) وَأَحْرَصُ ^(٢) عَلَى الشَّدَّةِ وَالْجَهْرِ الَّذِي
- ٣٨ - فِيهَا وَفِي الْجِيمِ كَ: (حُبِّ) ^(٣) (الصَّبْرِ) ...

(١) بالجر في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات عطفاً على «برق»، ونَصَّ على جَرِّه البرنابادي. وضبط في بعضها بالرفع حكاية لقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ وَبَطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٩]، وأجازهما د. أشرف طلعت ص ٣٠.

(٢) رواية «وأحرص» بالواو هي التي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات. وفي رواية: «فأحرص» بالفاء، أشار إليها: ابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، وابن يالوشة. قال ابن يالوشة ص ٤٢ - ٤٣: «وهي فاء الفصيحة؛ أفصحَتْ عن شرطٍ مقدَّر، أي: إذا عَلِمْتَ أَنَّ البَاءَ والجِيمَ يَجِبُ تَرْقِيقُهُمَا فَأَحْرَصُ إلخ» اهـ.

(٣) قال ابن الحنبلي ص ٩٦: «والكلمات المُمَثَّلُ بها مَحْكِيَّةٌ على حَالَةِ الْجَرِّ التي كانت عليها في الآيات المذكورة، ولولا الحكاية لكان حذف التنوين من (حُبِّ) و(حَجِّ) للضرورة، والأصل عَدَمُهَا^(١)» اهـ، وكذا الفضالي.

وقال القاري ص ١٤٢: «(كحب الصبر) بالإضافة إما للوزن أو لأدنى ملابسة وهي كونهما مثالين للباء الموحدة، والظاهر أَنَّ كلمة (كَحُبِّ) مَحْكِيَّةٌ^(ب) على ما وَرَدَ في الآية إما بكمالها أو بإرادة كاف التشبيه فيها لقوله تعالى: ﴿يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وأما (الصبر) فعطف عليه من غير عاطف» اهـ.

وقال حسن الوراقي: «قوله: (حُبِّ الصَّبْرِ) بالحاء وليست بالجيم؛ كقوله تعالى: ﴿يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وهذا هو المشهور وفي كُلِّ النُّسخ كذلك، ولا أعلم شيئاً عن قولهم: (كحب الصبر) بالجيم كقوله تعالى: ﴿فِي غَيْبَتِ الْجُبِّي﴾ [يوسف: ١٠]...» اهـ.

قلت: هو كما قال، فرواية الجيم لم أجدها فيما بين يدي من الشروح والطبعات، ولم يَذْكُرْ آيَةَ يوسف سوى عبدالدائم حيث قال ص ١٤٥: «وأحرص على الشَّدَّة التي فيها وفي الجيم لثلاثا يخالطها غيرها من الحروف، أو يفوت بعض صفاتها بسبب قرب المخارج أو الصفات أو يشوبها شيء من ذلك في نحو قوله تعالى: ﴿وَالْقُوَّةُ فِي غَيْبَتِ الْجُبِّي﴾...» اهـ، وَلَمْ يَذْكُرْ آيَةَ البقرة.

(أ) في الأصل: «عدها»، والتصويب من المخطوط.

(ب) رأيتُ أَنَّ أجعل الكاف للتمثيل كما فعل د. أيمن سويد: «كَ: حُبِّ».

٣٨ - ... (١) (أَجُتُّتْ) وَ(حَجَّ) (٢) (الْفَجْرِ)

٣٩ - وَبَيَّنَّ (٣) مُقْلَقًا (٤) إِنْ ...

(١) قال القاري ص ١٤٣: «يجوز ضمّ تنوين (رَبُوءَ) (١) وكسرها كما قرئ بهما في قوله تعالى: ﴿كَسَجَرَةٍ حَيْثَ أَجُتَّتْ﴾ [إبراهيم: ٢٦] اهـ.

ولا يصح في «ربوة» سوى الجرّ مع التنوين حكاية وإعراباً؛ قال تعالى: ﴿كَمَثَلِ جَنَمٍ بِرَبُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، وقال أيضاً: ﴿وَأَوْثَنَهُمَا إِلَى رَبُوءٍ﴾ [المؤمنون: ٥٠]، ولا يجوز نصبه أو عدم تنوينه كما عزاه الوراقّي إلى بعض النسخ.

وأشار ابن الناظم والقاري إلى فتح الراء وضمها، فقد قرأ بفتحها «رَبُوءَ»: ابن عامر وعاصم، وقرأ الباقر بضمها: «رُبُوءَ».

ووقع في الطبعين الأزهري والباكستانية الأولى: «وربوة» بزيادة الواو، وهو غير موزون.

(٢) ضُبط في نسخة الناظم بكسر الجيم وضمها: **رَبُوءَ**، وهو بالجر في أكثر الشروح والطبعات. قال القاري ص ١٤٢: «(وَحَجَّ الفجر) بالإضافة أيضاً لِمَا سبق، ولا تصح فيه الحكاية (ب) كما تَوَهَّم المصري (ج)؛ إذ لَمْ يُعَرَفْ لَفْظُ (حج) منكراً مجزوراً في القرآن» اهـ.

وقال حسن الوراقّي: «قوله: (حَجَّ) بكسر الجيم وضمها؛ فالضم يكون على الحكاية: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ (د) أَلْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وبالكسر على تقدير: وكباء (ربوة)، وك (حَجَّ)، ...» اهـ. (٣) بنون التوكيد الخفيفة.

(٤) قال ابن الناظم ص ١٨٩ - ١٩٠: «يجوز في القاف الثانية الكسر و (ه) الفتح، فالكسر على أنه اسم فاعل حال من فاعل (بَيَّنَّ)، والفتح على أنه اسم مفعول صفة لمفعول محذوف، أي: حرفاً مقْلَقاً» اهـ، وينحوه: عبدالدائم، والمزي، والقسطلاني، وطاش كبري زاده، والفضالي، والقاري.

قال طاش كبري زاده ص ١٢٩: «... والأول (و) أولى كما لا يخفى» اهـ.

(أ) إِيْثَاباً لِضَمِّهِمُزَةً بَعْدَهُ، فَالْفَعْلُ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، فَيَنْطَلِقُ هَكَذَا: رَبُوءَتُنْ أَجُتَّتْ.

(ب) أي: هو مجرور ولكن ليس على الحكاية.

(ج) عبارة المصري هي نفسها عبارة ابن الحنبلي التي في الحاشية قبل السابقة.

(د) وقرئ في السبعة بفتح الحاء: «حَجَّ».

(هـ) في الأصل: «أو»، وفي النسخة الخطية لشرح ابن الناظم ١٣/ب: «و»، والواو أولى.

(و) أي: الفتح.

- ٣٩ - سَكَنَّا^(١) وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوُفِّ كَانَ أَبِينَا
- ٤٠ - وَحَاءُ^(٢): (حَصَّصَ) (أَحَطْتُ)

= وقال القاري ص ١٤٤: «ثم اعْلَمْ أَنَّ الْأَظْهَرَ كَوْنُ (مَقْلَقًا) بِالْفَتْحِ عَلَى أَنَّهُ نَعْتٌ لِحَرْفٍ مُقَدَّرٍ، وَأَمَّا تَقْدِيمُ ابْنِ الْمُصَنِّفِ الْكَسْرَ عَلَى أَنَّهُ حَالٌّ مِنْ فَاعِلٍ (يَبِينُ) فَيَحْتَاجُ إِلَى مَفْعُولٍ مُقَدَّرٍ، أَيُّ: يَبِينُ الْحَرْفَ حَالٌ كَوْنُكَ مَقْلَقًا، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْأَوَّلَى هِيَ الْأَوَّلَى ...» اهـ.

هذا وقد ضُبِطَتْ فِي نَسْخَةِ النَّازِمِ بِالْحَرْكَيْنِ وَكُتِبَ فَوْقَهَا: «مَعًا».

(١) بفتح السين والكاف المخففة مبنياً للمعلوم كما في نسخة الناظم، وكما هو واضح من إعراب طاش كبري زاده حيث قال ص ١٢٩: «وفاعل (سَكَنَ) راجع إلى (مَقْلَقًا) اهـ.

وقال البرنابادي ص ٤٣: «(سَكَنًا) فعل ماضٍ معروف، والضمير المستتر فيه الراجع إلى المقلقل فاعله» اهـ.

(٢) بالنصب كما في نسخة الناظم، وكذا «وسين».

قال طاش كبري زاده ص ١٣٠: «عطف على مفعول (يَبِينُ) أعني (مَقْلَقًا)، ومضاف إلى (حَصَّصَ) ... (وسين) عطف على (حاء) ومضاف إلى (مستقيم)» اهـ، ونَصَّ عَلَى عَطْفِهِ عَلَى «مَقْلَقًا»: ابْنُ الْحَنْبَلِيِّ، وَالْفَضَالِيُّ، وَالْقَارِيُّ، ابْنُ يَالُوشَةَ.

وقال البرنابادي ص ٤٥: «منصوبٌ لفظاً - باعتبارِ العطفِ - مفعول (يَبِينُ)، وقِسْ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ: (سين)» اهـ.

أما د. أشرف طلعت فقد أجاز جَرَّهُما^(١) حيث قال ص ٣٠: «كلمة (وحاء) تُقْرَأُ بِالْجَرِّ وَالنَّصْبِ، فَالْجَرُّ عَلَى تَقْدِيرِ: (وَاحِذِرْ تَخْخِيمَ لَفْظِ الْأَلْفِ ... وَحَاءٍ حَصَّصَ)، وَالنَّصْبُ عَلَى تَقْدِيرِ: (وَيَبِينُ مَقْلَقًا ... وَحَاءٍ حَصَّصَ)، وكذا يقال في (وسين مستقيم)، واللَّهُ أَعْلَمُ» اهـ.

ولحسنِ الوراقيّ تنبيهٌ لطيفٌ حيث قال: «ولكن مَنْ قَرَأَ (وَهَمْزَ) بِالنَّصْبِ فَعَلَيْهِ أَنْ يُرَاعِيَ بَقِيَّةَ الْكَلِمَاتِ بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ مِثْلَ: (وَالْمِيمِ)، (وَبَاءَ)، (وَحَاءَ)، (وَسِينَ) وَغَيْرِهَا، وَمَنْ قَرَأَ (كَهَمْزَ) بِالْجَرِّ عَلَيْهِ أَنْ يُرَاعِيَ أَيْضاً بَقِيَّةَ الْكَلِمَاتِ بِالْجَرِّ» اهـ.

(١) ضَبَّطَهُمَا بِالْجَرِّ د. محمد شرعي والشمُراني، وضبط «وحاء» بالوجهين في الطبعة الباكستانية الثانية.

٤٠ - ... (الْحَقُّ) ^(١) ^(٢) وَسَيْنَ ^(٣) : (مُسْتَقِيم) ^(٤) (يَسْطُو) (يَسْقُو) ^(٥)



(١) قال القاري ص ١٤٤ : «(الْحَقُّ) بإشباع ضمة القاف رعايةً للقافية، ورفعها بناءً على الحكاية كما في آية ^(١)، مع أنه مجرور كما في القاعدة العربية من حيث إنه وما قبله معطوفان على (حَصْحَص) المضاف إليه بحذف العاطف» اهـ.

(٢) صدر هذا البيت في الطِّيبَةِ على النحو الآتي:
وباءٍ بِسْمِ باطلٍ وَيَرْقُ وحاءٍ حَصْحَصَ أَحَطْتُ الحقُّ
(٣) راجع التعليق على «وحاء».

(٤) قال القاري ص ١٤٥ : «بكسر الميم بلا تنوين ضرورة... ثم إيراد (مستقيم) نكرةً لتشمل المعرفة، وجَرُّه يصح إعراباً ^(ب) وحكايةً لوروده في القرآن: ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢] اهـ.
وقال ابن الحنبلي ص ٩٨ : «بالفتحة من غير تنوين على الحكاية؛ لأنه كذلك في سورة الفاتحة» اهـ، وكذا الفضالي.

فَتَعَقَّبَهُ القاري بقوله ص ١٤٥ : «وَأَغْرَبَ المصريُّ في قوله: «(مستقيم) بفتح الميم من غير تنوين على الحكاية لأنه كذلك في سورة الفاتحة»، ولا يخفى وجه الغرابة لأنه ليس كذلك في الفاتحة؛ فإن الموجود فيها مُعَرَّفٌ باللام ^(ج) كما لا يخفى على مَنْ له إلمامٌ بمراتب الكلام» اهـ.

(٥) قال القاري ص ١٤٦ : «حذف النون من المثالين الأخيرين ^(د) من باب الضرورة الشعرية» اهـ.
قلت: الأولى حذف الألف الفارقة كما في نسخة الناظم، ولا حاجة لإثباتها كما عند بعضهم: «يسطوا يسقوا»؛ لأن النون حذفت لضرورة الوزن لا لعارض النصب أو الجزم.

(أ) كقوله تعالى: ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ [البقرة: ١٤٧].

(ب) على الإضافة.

(ج) قال تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

(د) أصلهما: ﴿يَسْطُونُ﴾ [الحج: ٧٢]، ﴿يَسْقُونَ﴾ [القصص: ٢٣].

٦- بَابُ الرِّاءَاتِ

- ٤١ - وَرَقَّقِ الرِّاءَ إِذَا مَا كُسِرَتْ كَذَاكَ بَعْدَ الْكُسْرِ حَيْثُ سَكَنْتَ^(١)
 ٤٢ - إِنْ لَمْ تَكُنْ [مِنْ قَبْلِ حَرْفٍ]^(٢) أَسْتَعْلَا^(٣) أَوْ كَانَتْ الْكُسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلًا
 ٤٣ - وَالْخُلْفُ فِي (فِرْقٍ)؛ لِكُسْرِ يُوجَدُ وَأَخْفِ تَكْرِيراً إِذَا تُشَدَّدُ^(٤)



- (١) بفتح السين والكاف المخففة مبنياً للمعلوم كما في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات. وضبطه عند البرنابادي: «سُكَنْتَ» بضم السين وكسر الكاف المشددة مبنياً للمجهول حيث قال ص ٤٦: «(سُكَنْتَ): صيغة الماضي المجهول، والضمير: نائب الفاعل» اهـ.
- (٢) في الطبعة الباكستانية الثانية إشارة إلى أنه في نسخة: «مِنْ بَعْدَ حَرْفٍ»، والصواب أن يقال معها: «يكن» بالمشناة تحت، فيكون الصَّدْرُ على النحو الآتي:
 إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ بَعْدَ حَرْفٍ اسْتَعْلَا
 والمعنى: إن لم يكن بعدها حرفٌ استعلاءً.
 ولم أجد هذه الرواية فيما سواها من الشروح والطبعات.
- (٣) بالقصر وجوباً للوزن.
- (٤) قال القاري ص ١٥٥: «بالإشباع فيه وفيما قبله^(١)، فما في بعض النسخ بصيغة الجمع^(ب) لا وجه له» اهـ.
- وهو في نسخة الناظم بضم التاء المُثَنَّاة فوق وبفتح الدال الأولى مبنياً للمجهول، ويُؤَيِّدُهُ قَوْلُ طاش كبري زاده ص ١٣٩: «ونائبُ فاعلٍ (تُشَدَّدُ) ضميرٌ راجعٌ إلى الرِّاءِ» اهـ.
- وَدَكَرَ مُحَقِّقُ الحواشي المفهمة ص ٦٠ أنه في بعض النسخ: «يُشَدَّدُ» بالياء المشناة التحتية؛ باعتبار أنه يجوز تذكير لفظِ الحرفِ وتأنيثه.
- وضبطها محقق الطرازات ص ١٥٠ بكسر الدال الأولى مبنياً للمعلوم: «تُشَدَّدُ»، وهو خلاف المشهور.

(أ) أي: «يُوجَدُ».

(ب) صيغة الجمع هذه لم أجدّها فيما بين يدي من الشروح والطبعات.

٧- بَابُ اللَّامَاتِ وَأَحْكَامِ مُتَفَرِّقَةٍ

- ٤٤ - وَفَخِّمِ اللَّامَ مِنْ أَسْمِ (اللَّهِ) عَنْ فَتْحِ أَوْ^(١) ضَمِّ كَ (عَبْدُ^(٢) اللَّهِ)
٤٥ - وَحَرْفَ^(٣) الْأَسْتِعْلَاءِ فَخِّمَ، وَأَخْصَصَا^(٤) الْأَطْبَاقَ^(٥) أَفْوَى نَحْوُ^(٦): (قَالَ) وَ (الْعَصَا)^(٧)

- (١) قال ابن الحنبلي ص ١٠٦: «يُقرأ بحذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى تنوين (فَتْحٍ) اهـ.
فَيُنْطَقُ هَكَذَا: فَتَحْنُو، وَمِمَّا يُؤَسَفُ لَهُ أَنَّهَا بِهِمزة القطع في معظم الطبوعات! .
(٢) بفتح الدال وضمُّها، قاله: زكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والقاري، وهي مضمومة في نسخة الناظم.
قال القاري ص ١٥٦: «بفتح الدال وضمُّها؛ ليصح مثلاً على وفق العمل القرآني، ولا يبعد أن يُقرأ بالجر على وفق المحل الإعرابي»^(١) اهـ.
ويقول حسن الوراقي مُنبِّهاً: «... ويجوز الجرُّ لِمُوَافَقَةِ الإعراب، ولكنه لَمْ يُعْطِ مقصود الناظم
رَحْمَةً؛ لِأَنَّ الدال إذا كُسِرَتْ سَتَرَقُّ اللَّامُ مِنْ اسْمِ (اللَّهِ)، فَلَا بُدَّ مِنْ ضَمِّ أَوْ فَتْحِ الدال؛ لِيُعْلَمَ التَرْفِيقُ
مِنَ الضَّدِّ اهـ.
(٣) قال عبدالدائم ص ١٥٣: «هو بالإنفراد»^(ب) كما ضبطناه عن الناظم على إرادة الجنس، أي: جميع
الحروف المستعلية» اهـ.
وهو بالنصب في نسخة الناظم، ونَصَّ على أنه مفعول «فَخِّمَ»: طاش كبري زاده، والقاري.
قال القاري ص ١٥٨: «ونصب (حَرْفَ) على أنه مفعول مقدَّم لقوله: (فَخِّمَ)، ويجوز رفعه على
تقدير: (فَخِّمُهُ)، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ^(ج) قَدَرْنَاهُ﴾ [يس: ٣٩] على القراءتين» اهـ.
(٤) بضم الصاد كما قال القاري.
(٥) بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.
قال القاري ص ١٥٨: «نصب على أنه مفعول لِمَا قبله» اهـ.
(٦) بالرفع في نسخة الناظم.
قال طاش كبري زاده ص ١٤٥: «و(نحو) خبر مبتدأ محذوف، أي: مثله نحو» اهـ.
وقال القاري ص ١٥٨: «بالرفع، وَجُوزَ نصبه»^(د) اهـ.
(٧) قال القاري ص ١٥٨: «(والعصا) بالألف لا بالياء كما في بعض النسخ» اهـ.

(أ) وَمَحَلُّهُ الإِعْرَابِيُّ الْجَرُّ بِالْكَافِ: كَعَبْدِ اللَّهِ.

(ب) فِي الطَّبْعَةِ الْبَاكِسْتَانِيَّةِ الثَّانِيَةِ: «حُرُوفُ الْأَسْتِعْلَاءِ...» وَهُوَ مُوزُونٌ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي غَيْرِهَا مِنَ الشُّرُوحِ وَالطَّبْعَاتِ.

(ج) قُرِئَ فِي السَّعَةِ بِنَصْبِ «القمر» وَرَفْعِهِ.

(د) نَصَبُهُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ.

- ٤٦ - وَبَيَّنَ الْإِطْبَاقَ مِنْ (أَحَطْتُ) ^(١) مَعَ (بَسَطْتُ) ^(٢)، وَالْخُلْفَ بِ(تَخَلَّقْتُمْ) ^(٣) وَقَعَ ^(٤)
- ٤٧ - وَأَحْرَضَ عَلَى السُّكُونِ فِي (جَعَلْنَا) ^(٥) (أَنْعَمْتَ) ^(٦) وَ(الْمَغْضُوبِ) ^(٧) مَعَ ^(٨) (ضَلَّلْنَا) ^(٩)
- ٤٨ - وَخَلَصَ أَنْفِتَاحَ (مَحْذُورًا) ^(١٠) (عَسَى) ^(١١) خَوْفَ أَشْتَبَاهِهِ بِ(مَحْظُورًا) ^(١٢) (عَصَى) ^(١٣)

- (١) قال تعالى: ﴿أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ﴾ [النمل: ٢٢].
- (٢) قال تعالى: ﴿لَيْنًا بَسَطْتُ إِلَى يَدِكَ﴾ [المائدة: ٢٨].
- (٣) قال حسن الوراقى: «قوله: (نخلفكم) نُقْرَأُ في البيت بإدغام القاف في الكاف حتى يَتَرَنَّ البيت» اهـ! قلت: البيت موزون بالإدغام وعدمه، فَهُمَا سَيَّانٍ في الوزن. والمراد قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَخْلُقْهُمْ مِنْ مَّاءٍ مَهِينٍ﴾ [المرسلات: ٢٠].
- (٤) هذا البيت موجود في الطيبة .
- (٥) قال تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا آلِيبَتَ مَكَاةَ لِلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ [البقرة: ١٢٥].
- (٦) قال تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].
- (٧) قال تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].
- (٨) بسكون العين وجوباً للوزن.
- (٩) قال القاري ص ١٦٥: «و(ضللنا) بالضاد ثابت في القرآن عند قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا آءِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ﴾ [السجدة: ١٠]، وَأَمَّا (ظللنا) بالطاء المشالة فلم يوجد فيه مُخَفَّفَةٌ ^(١)، ولا ضرورة بالإتيان بها والقول بتخفيفها للوزن، ولا يَغَرِّكَ كثرة النسخ عليها وإشارة بعض الشراح إليها» اهـ.
- (١٠) قال تعالى: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧].
- (١١) قال تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦].
- (١٢) قال حسن الوراقى: «قوله: (محظوراً) بالنصب على الحكاية من قوله: ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠]، ويجوز فيها الجرُّ على الإعراب، والأول أفضل لوجوده في القرآن» اهـ. قلت: هو بالنصب في نسخة النازم وجميع الشروح والطبعات، ولا حاجة لجره، وكان عليه - إذ يُجِيزُهُ - أن يُشير إلى ذلك عند قوله: «محظوراً»؛ فإنه في الأصل مضاف إليه، والله أعلم.
- (١٣) قال تعالى: ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦].

(أ) وإنما وَرَدَتْ مُشَدَّدَةً: ﴿وَضَلَّلْنَا﴾ في موضعين: البقرة الآية ٥٧، والأعراف الآية ١٦٠ .

٤٩ - وَرَاعِ شِدَّةَ بِكَافٍ وَبِتَا^(١) كَدَ (شِرْكُكُمْ)^(٢) وَتَتَوَفَّى^(٣) (فِتْنَةً)^(٤)

* * *

(١) بالقصر وجوباً للوزن.

(٢) قال تعالى: ﴿يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ [فاطر: ١٤].

(٣) في بعض الطبوعات: «تَتَوَفَّى» بالنون، وهو خطأ بَيِّنٌ؛ فالمراد قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [النحل: ٢٨].

(٤) قال تعالى: ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، وقد قمتُ بحذف ألف الإطلاق فيها وفيما جاء نحوها من المفردات القرآنية؛ للمحافظة على رسمها كما فعل د. أيمن سويد والشيخ أيمن سعيد.

٨- بَابُ إِدْغَامِ الْمُتَمَاتِلِينَ وَالْمُتَجَانِسِينَ^(١)^(٢)

- ٥٠ - وَأَوَّلِي^(٣) مِثْلٍ وَجَنَسٍ إِنْ سَكَنَ أَذْغِمَ كَقُلْ رَبِّ^(٤) وَبَلْ لَا^(٥)، وَأَيْنَ
٥١ - (فِي يَوْمٍ)^(٦) مَعَ^(٧) (قَالُوا وَهُمْ)^(٨) وَقُلْ نَعَمْ^(٩) (سَبَّحُهُ)^(١٠) (لَا تُزِغْ قُلُوبَ)^(١١) (فَالْتَقَمَ)^(١٢)

(١) هذا العنوان غير موجود عند بعضهم، فيجعلون البيتين ٥٠ و٥١ تابعين للباب السابق.

(٢) البيتان كلاهما في الطيبة، إلا أن الآخر فيها على النحو الآتي:

سَبَّحُهُ فَأَصْفَحَ عَنْهُمْ قَالُوا وَهُمْ فِي يَوْمٍ لَا تُزِغْ قُلُوبَ قُلْ نَعَمْ

(٣) أعربه طاش كبري زاده مبتدأ، فتعقبه القاري بقوله ص ١٦٩ - ١٧٠: «(أَوَّلِي) - بالثنية - مضاف إلى (مثل وجنس)، وحذف نونه بالإضافة، ونصبه بالياء على أنه مفعول مقدم لقوله: (أَذْغِمَ)، وأما قول الرومي في بيان إعرابه من أن (أَوَّلِي): مبتدأ... والجملة الشرطية مع جزائها خبر المبتدأ) فخطأ فاحش؛ لأنه لو كان مبتدأ لرفع بالالف وقيل: (أَوَّلَا مِثْلٍ وَجَنَسٍ)، وكأنه تصحف عليه كتابه الياء بقراءة الألف اهـ.

وصرح بأنه مفعول مقدم ل«أَذْغِمَ» كل من: ابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، وابن يالوشة.

(٤) بلا ياء في نسخة الناظم وجميع الشروح والطبعات، إلا في طبعة د. أشرف طلعت فقد أثبت الياء «قُلْ رَبِّي»، وهو موزون، وكلاهما وارد في كتاب الله.

(٥) قال تعالى: ﴿بَلْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٦].

(٦) بترك التنوين، قاله: ابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، وابن يالوشة.

وزاد القاري ص ١٧١: «ضرورة»، فعلق المحقق بقوله: «لا ضرورة في المثال؛ لوجود آية فيها

لفظ (يوم) غير ممنون، وذلك في قوله تعالى: ﴿فِي يَوْمٍ نَخْتِمُ مُسْتَمِرًّا﴾ [القمر: ١٩] اهـ.

(٧) بسكون العين وجوباً للوزن.

(٨) قال تعالى: ﴿قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ﴾ [الشعراء: ٩٦].

(٩) قال تعالى: ﴿قُلْ نَعَمْ وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ﴾ [الصفات: ١٨].

(١٠) قال تعالى: ﴿وَمِنْ أَلِيلٍ فَسِيحُهُ وَادْبَرَ السَّجُودِ﴾ [ق: ٤٠].

(١١) قال تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨].

(١٢) بفتح التاء والقاف كما في نسخة الناظم؛ إذ المراد قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَمَهُ الْخَوْتُ﴾ [الصفات:

١٤٢]، وأشار الشراح إلى هذه الآية بما فيهم ابن الحنبلي غير أن محققه أثبت عوضاً عنها قوله

تعالى: ﴿فَلَنَقَمَ﴾ [النساء: ١٠٢]، وهو خلاف ما في النسخة الخطية لشرحه.

٩- بَابُ الضَّادِ وَالظَّاءِ

٥٢ - وَالضَّادُ^(١) بِاسْتِطَالَةٍ وَمَخْرَجٍ مَيِّزٍ مِنَ الظَّاءِ، وَكُلُّهَا^(٢) تَجِي

٥٣ - فِي^(٣): (الظُّعْنُ)^(٤) (ظِلُّ)^(٥) (الظُّهْرُ)^(٦)

... ..

(١) بالنصب كما في نسخة الناظم، ونَصَّ على أنه مفعولٌ «مَيِّزٌ»: طاش كبري زاده، والقاري.

قال القاري ص ١٧٧: «منسوب - ويجوز رفعه - والعامل فيه قوله: (مَيِّزٌ)» اهـ.

(٢) مبتدأ كما نَصَّ عليه: طاش كبري زاده، والبرنابادي، ولا يصح نصبه كما عند بعضهم.

(٣) قال زكريا الأنصاري في نهاية الباب ص ٧٨: «والكلمات التي ذكر فيها الظاء في الأبيات السبعة بعد

(الظعن) مجرورة، بعضها بالعطف عليه لفظاً أو محلاً أو تقديرًا بعاطف مقدّر أو مذكور، وبعضها

بالإضافة، وإن جاز نصب بعضها حكايةً أو بعاملٍ قبله» اهـ، وهي ينصّبها عند الفضالي والمسعدي.

وقال طاش كبري زاده ص ١٧٠ عن البيت رقم ٥٤: «كل ما في هذا البيت^(١) من الألفاظ عطف

بعضها على بعض بحسب اللفظ أو بحسب المعنى في البعض للوزن» اهـ.

وقال د. أشرف طلعت ص ٣٢ مُعَلِّقاً على لفظ «الظعن» في البيت ٥٣: «قول الناظم: (في

الظعن) يجوز جرُّ ما بعده عطفاً عليه، وذلك في الكلمات التالية: (ظِلُّ الظُّهْرِ عَظُمَ الحَفِظُ ...

عَظُمَ ظَهْرُ اللَّفْظِ ... شَوَاطِئُ كَظُمَ ... ظِلَامٌ ظُفِرَ ... وَجَمِيعُ النَّظَرِ ... وَالْغَيْظُ لَا الرِّعْدُ

وهو ... وَالْحَظُّ لَا الْحَضُّ» اهـ.

(٤) بفتح الظاء، نَصَّ عليه: القاري، وبسكون العين على إحدى القراءتين في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ

طَعَنَكُمْ﴾ [النحل: ٨٠]، واختارها الناظم للوزن، وقُرئ في السبعة بفتح العين: «طَعَنَكُمْ».

(٥) بكسر الظاء، نَصَّ عليه: القاري، وابن يالوشة.

وهو بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

وضُبط في بعضها بالجر: «ظِلُّ» عطفاً على محل «الظعن».

ولا يصح نصبه كما عند بعضهم: «ظِلُّ».

(٦) بضم الظاء، نَصَّ عليه: زكريا الأنصاري، وطاش كبري زاده، وابن الحنبلي، والفضالي،

والقاري، والمسعدي، وابن يالوشة.

- ٥٣ - ... (عُظْمُ) ^(١) (أَلْحِفْظُ)
- [(أَيَقِظُ) وَ(أَنْظُرُ)] ^(٢) (عُظْمُ) ^(٣) (ظَهْرُ) ^(٤) (أَلْفَظُ)
- ٥٤ - (ظَاهِرُ) ^(٥) (لَطَى) (شَوَاطُ) ^(٦) ...
-

(١) بضم العين ^(١)، نَصَّ عليه: طاش كبري زاده، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، وابن يالوشة. وهو بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات. وضبط في بعضها بالجر: «عُظْمُ».

(٢) قال القاري ص ١٧٨: «بفتح الهمزة وكسر الثالث منهما» اه، وهو الذي في نسخة الناظم. وضبطاً عند بعضهم على خلاف هذا، ولكنه بين بَعِيدٍ ومكسورٍ، والله أعلم.

(٣) بفتح الميم كما في نسخة الناظم، وعند بعضهم بكسرها: «عُظْمُ». ونَصَّ على فتح عينه: المزي، وطاش كبري زاده، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، وابن يالوشة.

وقال سيّد مختار أبو شادي ص ٤٣: «وفي نُسَخٍ أخرى: عُظْمُ» اه. قلت: لا يجوز ضمُّ عينه؛ لأن في ضمِّها تَكَرُّراً لِمَا في الصَّدِّدِ مع تَقْوِيَةٍ للمعنى المراد. (٤) بفتح الظاء، نَصَّ عليه: عبدالدائم، والمزي، وطاش كبري زاده، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، والمسعودي، وابن يالوشة.

(٥) قال القاري ص ١٨٠ - ١٨١: «بكسر الهاء، وسكون الراء ضرورة أو تنزيلاً للوصل منزلة الوقف، وقد يُكسَرُ على ارتكابِ زَحَافٍ» ^(ب) اه.

(٦) قال ابن الناظم ص ٢١٧: «فيه لغتان: ضم الشين ^(ج)، وكسرها وهي قراءة ابن كثير» اه، ودَكَرَهُمَا الشَّرَاحُ مِنْ بعده.

وحُدِفَ تنوين «شواظُ» للوزن، قاله: ابن الحنبلي، والفضالي، والقاري. وهو بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات، أما ابن الحنبلي والقاري والبرنابادي فقد نَصُّوا على جَرِّه: «شواظُ».

(أ) فُتَحَتْ عينُ هذه في بعض الطبعات وضمَّت عينُ تلك التي في العَجَز، وهذا مُخَالِفٌ لِمَا نَصَّ عليه الشَّرَاحُ، وكذا الحال في «الظَّهْر» التي في الصدر و«ظَهْر» التي في العَجَز.

(ب) ليس هنا زحافٌ يَسُوغُ ارتكابه، فلا يجوز تحريك الراء.

(ج) وهو الذي في نسخة الناظم.

٥٤ - ... (كَظُم) ^(١) (ظَلَمًا) ^(٢) ...
(أَغْلَظ) ^(٣) (ظَلَام) ^(٤) (ظُفِر) ^(٥) (أَنْتَظِر) ...

- (١) قال القاري ص ١٨١: «بالتنوين مجروراً» اهـ.
وهو كذلك في نسخة الناظم، ولا حاجة لعدم تنوينه كما عزاه الوراقِيُّ إلى بعض النسخ.
- (٢) بفتح الظاء واللام في نسخة الناظم وجميع الشروح والطبعات.
قال طاش كبري زاده ص ١٦٩: «(ظَلَمًا) فعل ماضٍ من الظَلَم... والألف للإطلاق» اهـ.
وقال القاري ص ١٨١: «(ظَلَمًا): فعل ماضٍ من الظَلَم، وألفه للإطلاق، وفي نسخة: (ظُلَمًا) بضم فسكون، فألفه مُبَدَّلٌ من التنوين وقفًا، ونصبه على الحكاية» ^(١) اهـ.
- (٣) قال القاري ص ١٨١: «بضم الهمزة واللام» اهـ.
- (٤) بالنصب في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.
أما القاري والبرنابادي فنصّا على كسر الميم: «ظَلَام».
- (٥) قال ابن الناظم ص ٢١٨: «أسكن الناظم الفاء للضرورة» اهـ.
وقال عبدالدائم ص ١٦٦: «سَكَنَ الناظم الفاء على اللغة غير الفصيحة لإقامة الوزن» اهـ.
وقال القاري ص ١٨٤: «وأما (الظُفِر) - بضمين، ويجوز إسكان الفاء لغةً وقرئ بها (ب) - فليس إلا في سورة الأنعام: ﴿كُلَّ ذِي ظُفُرٍ﴾، وإلا فقد قرئ شاذًّا بالسكون وهو لغةً كما في القاموس، قال ابنُ المصنّف وأتباعه: (وسَكَنَ الناظمُ الفاءَ من «ظُفِر» ضرورة) يعني لأنه وقع في القرآن بضم الفاء، وقال الرومي: [أو] ^(ج) لم يقصد ذكرها في القرآن بعينه، بل قصد الإشارة إلى ذلك، وبُعْدُهُ لا يخفى» ^(د) اهـ.
- وقال ابن الحنبلي ص ١٢٢: «والفاء في الآية مضمومة، وإسكانها في غيرها لغةً، فلذا أسكنها الناظم لا للضرورة كما ظنَّ ابنه، إذ الظاهر عدم غفلة مثله عن تلك اللغة» اهـ.
- وقال القاري ص ١٨١: «بالتنوين مجروراً» اهـ.
- وقال البرنابادي عند تقطيعه للبيت ص ٥٩: «بدرج الهمزة وتحريك النون» اهـ.

(أ) قال تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٨].

(ب) قرأ العشرة بضم الفاء، وقرأ الحسن بسكونها.

(ج) زيادة من الطبعتين الآخرين للمنع موافقةً لِمَا في شرح الرومي.

(د) لأنه ليس في القرآن سيّواه.

٥٤ - ... (ظَمًا) ^(١) ...

٥٥ - (أَظْفَرَ) ^(٢)، (ظَنًّا) ^(٣) كَيْفَ جَا ^(٤)، وَ(عِظًا) ^(٥) ...

... ..

= فيُنطَق هكذا: «ظُفِرِنتَظِرْ»، ولو تُرِكَ التَّنوينُ لَوَجَبَ ضَمُّ الفاءِ: «ظُفِرِ أَنتَظِرْ»، غير أن تنوينه هو الأصل كما في نسخة الناظم.

ولا يجوز ضَمُّ الفاءِ مع تنوينه كما في بعض الطبقات: «ظُفِرْ!»؛ فإنه غير موزون.

(١) قال ابن الحنبلي ص ١٢٢: «وَأَلَفَ (ظما) منقلبة عن الهمزة الساكنة للوقف» اهـ، وكذا الفضالي.

وقال القاري ص ١٨١: «بِالْأَلْفِ كَوَقْفِ حَمْزَةٍ، لَا قُصْرَ [لِللَّوْزَنِ] ^(١) كَمَا قِيلَ» اهـ.

(٢) قال تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ٢٤].

(٣) قال ابن الحنبلي ص ١٢٧: «منصوب على الحكاية لقوله تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [البجائية:

٣٢]» اهـ، ومثله القاري.

(٤) بالقصر وجوباً للوزن.

(٥) بكسر العين وسكون الظاء في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبقات.

قال ابن الحنبلي ص ١٢٧: «(وَعِظًا) أمر من الوعظ، والواو قبله عاطفة على ما يُفهم من شرح الأزهري ^(ب)، ولو قال: (وَعِظَ) بسكون العين وكسر الظاء مع التنوين على المصدرية لكان أولى» اهـ.

وقال القاري ص ١٨٥: «(وَعِظَ) ^(ج) وهو بفتح فسكون، وفي أصل خالد ^(د): (وَعِظَ) بالواو العاطفة وكسر العين على أنه أمر حاضر، وضَبَطَهُ الروميُّ بفتحتين ^(هـ) على أنه فعل ماضٍ سكن آخره ضرورة» اهـ.

وقال ابن يالوشة ص ٦٠: «(وَعِظَ) بلفظ المصدر» اهـ.

(أ) أشار المحقق إلى أنه في نسخة: «لِللَّوْقِفِ» بدل «لِللَّوْزَنِ».

(ب) قال خالد الأزهري ص ٧٢: «الثالث: (عِظَ) وهو مشتق من الوعظ» اهـ.

(ج) ضَبَطَهُ المحقق بفتح العين وسكون الظاء: «وَعِظَ»، والصواب أن مراد القاري بقوله: «بفتح فسكون» أي: بفتح الواو وسكون العين؛ بدليل أن القاري ذَكَرَ ضبطاً آخر وهو الذي عند الرومي: «وَعِظَ».

(د) هو خالد الأزهري.

(هـ) قال طاش كبري زاده ص ١٧٤: «وَعِظَ: فعل ماضٍ» اهـ.

٥٥ - ... (١) سَوَى (٢) «عِصِينَ» (٣) (ظَلَّ) (٤) أَلْتَحَلَّ ...

= وقال البرنابادي ص ٥٩: «وَعِظَ» هو بفتح وسكون مصدر، وقال بعض الشُّرَّاح: بواو العطف وكسر العين صيغة أمر حاضر، وبعضهم: بفتحتين على أنه فعل ماضٍ سكن آخره للضرورة اهـ.

ففيه روايات ثلاث:

- وَعِظَ: واو العطف + فعل أمر.

- وَعِظَ: فعل ماضٍ، سكن آخره للوزن.

- وَعِظَ: مصدر.

(١) قال القاري ص ١٨٥: «(سَوَى) بكسر السين، ويجوز [ضمه] ^(١) مقصوراً أيضاً، وفتح ممدوداً، وهو استثناء منقطع...» اهـ.

وهو في نسخة الناظم بكسر السين مقصوراً، وانظر التعليق على «سَوَا» في آخر البيت.

(٢) قال تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِصِيًّا﴾ [الحجر: ٩١].

(٣) بفتح الظاء واللام؛ قال تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسَوِّدًا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [النحل: ٥٨] و[الزخرف: ١٧].

(٤) قال ابن الناظم ص ٢١٩ - ٢٢٠: «و(النحل) في البيت مخفوض، و(زخرفاً) منصوب، وكلاهما على الحكاية» اهـ، وكذا المزي.

وعَلَّقَ القاري على كلام ابن الناظم بقوله ص ١٨٨: «وأما قول ابن المصنّف (...) فلعله محمولٌ على ما عنده من الرواية، وإلا [فيجوز] ^(ب) جَرُّ (النحل) على الإضافة مع أنَّ وَجْهَ الحكاية ^(ج) يحتاج إلى تكلفٍ في مقام الدراية، رزقنا الله الهداية في البداية والنهاية» اهـ.

وقال عبدالدائم ص ١٦٨: «بالخفض فيهما» ^(د) اهـ.

وقال طاش كبري زاده ص ١٧٦: «و(ظَلَّ) مضافٌ إلى (النحل)، والإضافة بمعنى (في)» اهـ.

وقال ابن الحنبلي ص ١٢٧: «و(النحل) مجرور بأنه صفةٌ (ظَلَّ) بتقدير (ذي) بمعنى (صاحب)، واعتبارُ جَرِّه على الحكاية عند نصبٍ (زخرفاً) أنْسَبُ» اهـ.

(أ) في الطبعتين الآخرين للمنح: «فتحه»، والصواب ما أثبت كما في الطبعة المعتمدة.

(ب) في طبعة المنح التي اعتمدتها: «فلا يجوز!»، والتصويب من الطبعتين الآخرين.

(ج) لم يرد لفظ «النحل» في كتاب الله إلا في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨].

(د) أي: في «النحل» و«زخرف».

٥٥ - زُخْرُفٍ^(١) سَوَا^(٢)

(١) بالجر «زُخْرُفٍ» عند: عبدالدائم، وخالد الأزهرى، وزكريا الأنصاري، والفضالي، والقاري، والمسعودي، وابن يالوشة، ونسخة الناظم.

قال عبدالدائم ص ١٦٨: «بالخفض فيهما» اهـ.

وقال القاري ص ١٨٥: «(زخرف) بحذف العاطف، أي: وفي زخرف» اهـ.

وفي رواية: «زُخْرُفًا» بالنصب، وهي عند: ابن الناظم، والمزي، والقسطلاني^(١)، وطاش كبري زاده. وَسَبَقَ النُّقْلُ - في الحاشية السابقة - عن ابن الناظم أنه نَصَّ على نصبه حكايةً لقوله تعالى: ﴿وَزُخْرُفًا﴾ [الزُّخْرَف: ٣٥].

وقال طاش كبري زاده ص ١٧٦: «و(زخرفاً) نصب على أنه مفعول (سَوَا)، أي: لفظُ (ظَلَّ) الواقع في سورة النحل سَوَا (ظَلَّ) الواقع في الزخرف، أي: ساواه في التلْفُظ بالطاء» اهـ. فَتَعَقَّبَهُ القاري بقوله ص ١٨٥: «ولا يخفى ما فيه من التكلُّف في المبنى والتعسُّف في المعنى...» اهـ.

وأشار إلى رواية النصب: زكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والقاري، وحملوها على الحكاية. وزاد القاري ص ١٨٥: «أو على نزع الخافض» اهـ.

(٢) قال ابن الناظم ص ٢١٩: «أصله: (سَوَاء) بالمد، ففعل فيه كما فعل حمزة وهشام في حالة الوقف» اهـ، وكذا المزي.

وقال عبدالدائم ص ١٦٨: «(سَوَا)^(ب) - بفتح السين - إشارة إليهما، وأصله المَدُّ، حَذَفَ الهمزة منه على مذهب حمزة في الوقف، وقَصَرَهُ لضرورة النظم» اهـ، وأشار إلى قَصَرِهِ القسطلاني. وقال طاش كبري زاده ص ١٧٤ - ١٧٥: «و(سَوَى) إذا كان بمعنى (غَيْر) كما في آخر المصراع الأول أو بمعنى العَدْل كما في آخر المصراع الثاني؛ يكون فيه ثلاث لغات: إن ضمت السين أو كسرت قصرت فيهما جميعاً، وإن فتحت مددت، ولا بد أن تحمل هاهنا على الضم أو الكسر فيهما لتتعاذل الكلمتان، ولا حاجة إلى حمل الثاني على الفتح ثم العذر عن قصره بما فعله حمزة وهشام في حالة الوقف كما فعله ولَدُ المصنِّف» اهـ.

وتَعَقَّبَهُ القاري بقوله ص ١٨٥: «والغريب أنه أتى بهذا المعنى العجيب وهو أَنَّ (سَوَا) في =

(أ) ضَبَطَهُ مُحَقِّقُهُ بالجر، وقال في الحاشية ص ٧٢: «في الأصل: زخرفاً» اهـ!، وما ضَرَّهُ لو أُثْبِتَ ما في الأصل!؟.

(ب) كتبها المحقق: «سوى»، والصواب ما أُثْبِتَ.

- ٥٦ - وَ^(١)ظَلَّت^(٢)، ظَلْتُمْ^(٣)، وَبُرُومَ^(٤) ظَلُّوا^(٥)، كَالْحِجْرِ، ظَلَّتْ^(٥) شُعْرًا^(٦) نَظَلَّ^(٧) ...
٥٧ - يَظْلُلَنَّ^(٨) مَحْظُورًا^(٩) مَعَ الْمُحْتَظَرِ^(١٠) ...

= المصراع الثاني بمعنى العَدْل، ثم اعترض على ابن المصنّف بقوله: (ولا حاجة إلى حمل الثاني على الفتح ثم العذر عن قصره بما فعله حمزة وهشام في حالة الوقف) اهـ. ثم قال القاري ص ١٨٧ - ١٨٨: «الصواب أن الأول مكسور أو مضموم، والثاني مفتوح سواء أُريدَ به المصدر بمعنى التسوية أو يقصد به الوصف، أي: مُسْتَوٍ، كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٦]، أو أُريدَ به الفعل الماضي كما اختاره الرومي على ما سبق، بل يترتب على مُخْتَارِهِ أن يكتب (سوى) بالياء كما لا يخفى على أرباب الرسوم بالمبنى، ولا يبعد أن [يقال]^(١): المراد به سواء أُريدَ بـ(ظَلَّ) في الموضعين معنى (دام) أو (صار)، فإنه بالطاء المشالة لا محالة» اهـ. وقال ابن الحنبلي ص ١٢٤: «(سَوَا) بفتح السين مع القصر، أي: هما متساويان، والأصل فيه المد ولذلك كُتِبَ بالألف، والناظم قصره للوزن أو فعل فيه كما فعل حمزة فيه حالة الوقف من قلب الهمزة ألفاً، ثم حذف إحدى الألفين، وهو مصدر واقع موقع اسم الفاعل، بخلاف (سوى) بكسر السين في المصراع الأول فإنه بمعنى (غَيْر)، وقصره على الأصل، ولذا كُتِبَ بالياء لأنقلاب ألفه عنها» اهـ، ونقله عنه الفضالي.

- (١) عند الضباع: «فظلت» بالفاء.
(٢) قال تعالى: ﴿ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧].
(٣) قال تعالى: ﴿فَظَلَّتْ نَفَسًا كَثُورًا﴾ [الواقعة: ٦٥].
(٤) قال تعالى: ﴿أَظْلُوهَا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ [الرؤم: ٥١]، وقال سبحانه: ﴿فَظْلُوهَا فِيهِ يَعْرِجُونَ﴾ [الحجر: ١٤].
(٥) قال تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤].
(٦) بالقصر وجوباً للوزن.
(٧) قال تعالى: ﴿فَظَلُّوا لَهَا عَاكِفِينَ﴾ [الشعراء: ٧١].
(٨) قال تعالى: ﴿فَيَظْلُلَنَّ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ﴾ [الشورى: ٣٣].
(٩) قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠].
(١٠) قال تعالى: ﴿كَهَشِيمٍ الْمَخْتَضِرِ﴾ [القمر: ٣١].

- ٥٧ - وَكُنْتُ فَظًا^(١)، وَجَمِيعَ^(٢) (النَّظَرِ)
٥٨ - إِلَّا بِ(بُؤَيْلٍ)^(٣) (هَلْ) وَأُولَى (نَاصِرَةً)^(٤) وَ(الْغَيْظُ) لَا الرَّعْدُ وَهُودٌ^(٥) قَاصِرَةٌ
٥٩ - وَ(الْحَظُّ) لَا (الْحَضُّ)^(٦) عَلَى الطَّعَامِ وَفِي (ضَنِينٍ)^(٧) الْخِلَافُ ...

(١) قال تعالى: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِظَ آلُكَ لَا تَقْنُؤُوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

(٢) بالنصب في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

قال الفضالي ص ٢٧٤: «أي: احفظ جميع (النظر) فإنه بالطاء» اهـ.

وقال القاري ص ١٨٩: «يجوز في لفظ (جميع) أنواع الإعراب، والجَرُّ أَظْهَرُ، فَتَدَبَّرْ» اهـ.
وَعَلَّقَ مُحَقِّقُهُ بقوله: «أما الرفع فعلى أنه مبتدأ خبره محذوف، أي: وجميع النظر كائن كذلك،
وأما الجر فعلى أنه معطوف على (المحتظر)، وأما النصب فيأضمار (أخض)، وكانَّ الجَرُّ أَظْهَرُ
من غيره لعدم احتياجه إلى تقدير محذوف» اهـ.

(٣) بالرفع في أغلب الشروح والطبعات.

قال ابن الحنبلي ص ١٢٧: «وعليها^(١) رُفِعَ (بُؤَيْلٍ) في قوله: (إِلَّا بِبُؤَيْلٍ) لِرَفْعِهِ في قوله تعالى:
﴿وَبِئْسَ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١]» اهـ.

وضبط في نسخة الناظم بالجر إعمالاً للباء: «بُؤَيْلٍ»، وكذا عند بعضهم.

(٤) قال تعالى: ﴿وَبُؤُوءٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢].

(٥) «والغَيْظُ لا الرعدُ وهودٌ»: بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

وفي بعضها بالجر: «والغَيْظُ لا الرعدُ وهودٌ».

(٦) برفعهما في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

أما القاري فإنه قال ص ١٩١: «بالجر فيهما، ويجوز الرفع خصوصاً في ثانيهما» اهـ.
وأما البرنابادي فَصَّصَ على جَرِّهِمَا فقط: «والْحَظُّ لا الْحَضُّ».

(٧) قال تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤]، قرأ بالطاء المشالة ابن كثير وأبو عمرو
والكسائي ورويس، وقراءة باقي العشرة بالضاد المعجمة.

وقد تَبَيَّنَتِ الشُّرُوحُ والطُّبَعَاتُ بَيِّنَ «ظنين» و«ضنين»، والذي في نسخة الناظم: «ظنين» بالطاء
المشالة.

٥٩ - سَامِي (١)



= قال ابن الحنبلي ص ١٢٨: «وفي إثثارِ الناظمِ ذَكَرَ (ظنين) بالظاءِ إيماءً إلى اختيارِه الظاءَ على الضادِ في القراءة» اهـ، وكذا الفضالي.

وأما القاري فإنه قال ص ١٩٢: «... والباقون قرؤوا بالضاد على أنه فَعِيل بمعنى فاعِل من (ضَنَّ به يَضُنُّ) - بكسر ضاده وفتح - : بَجَلٌ، وهو (١) رَسُمُ الإمامِ وسائرِ المصاحفِ العثمانية، وعليه رُسِمَ ما في النظم على ما في الأصول المعتمدة» اهـ.

(١) قال القاري ص ١٩٢: «بإثبات الباء كقراءة ابن كثير في نحو: (باقي) و(واقِي) (ب)، ولا يبعد أن يكون بإشباع كسرة الميم بعد حذف تنوينها» اهـ.

(أ) أي: الضاد.

(ب) وَقَفًا، الأولى في قوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ نَفْذٌ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٌ﴾ [النحل: ٩٦]، والثانية في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ مِّنَ اللَّهِ مِّنْ وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٤]، وقراءة الباقيين بحذفها وَقَفًا، واتفقوا جميعاً على حذفها وصلًا.

١٠ - بَابُ التَّحْذِيرَاتِ^(١)

٦٠ - وَإِنْ تَلَاقِيَا الْبَيَانَ لَا زِمَ: (أَنْقَضَ ظَهْرَكَ)^(٢) (يَعُضُّ الظَّالِمُ)^(٣)

٦١ - وَ(أَضْطَرُّ)^(٤) مَعَ^(٥) (وَعَظَّتْ)^(٦) مَعَ (أَفْضُتُمْ)^(٧)

وَ صَفَّ^(٨) هَا^(٩): (جَبَاهُهُمْ)^(١٠) (عَلَيْهِمْ)

(١) هذا العنوان غير موجود عند بعضهم، فيجعلون البيتين ٦٠ و ٦١ تابعين للباب السابق.

(٢) قال تعالى: ﴿الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [الشرح: ٣].

(٣) قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ﴾ [الفرقان: ٢٧].

(٤) قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣].

(٥) بإسكان عين «مَعَ» هذه والتي بعدها وجوباً للوزن.

(٦) قال تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَضْتَ﴾ [الشعراء: ١٣٦].

(٧) قال تعالى: ﴿فَإِذَا أَفْضُتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، وهو بإشباع الميم كما قال القاري. وكذا:

«عَلَيْهِمْ».

(٨) قال زكريا الأنصاري ص ٧٩: «بفتح الصاد وتشديد الفاء» اهـ.

(٩) بالقصر وجوباً للوزن.

(١٠) قال القاري ص ١٩٦: «بالضم حكاية»^(١) اهـ.

ولو كان مُعَرَّباً لقال: «جَبَاهِهِمْ» على الإضافة.

(أ) قال تعالى: ﴿فَتَكُونُ بِهَا جَبَاهُهُمْ وَجُوبُهُمْ وَظُهُرُهُمْ﴾ [التوبة: ٣٥].

١١- بَابُ النُّونِ وَالْمِيمِ الْمُشَدَّدَتَيْنِ وَالْمِيمِ السَّاكِنَةِ

- ٦٢ - وَأَظْهَرَ الْغَنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ مِيمٍ إِذَا مَا شُدَّداً، وَأَخْفَيْنِ
٦٣ - الْمِيمَ^(١) إِنْ تَسَكَّنَ بِغَنَّةٍ لَدَى بَاءٍ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَا^(٢)
٦٤ - وَأَظْهَرْنَهَا^(٣) عِنْدَ بَاقِي الْأَحْرَفِ وَأَخَذَرُ لَدَى وَاوٍ وَفَا^(٤) أَنْ^(٥) تَخْتَفِي



(١) منصوب «أَخْفَيْنِ»، قاله: طاش كبري زاده، والقاري.

(٢) بالقصر وجوباً للوزن.

(٣) بنون التوكيد الخفيفة.

(٤) بالقصر وجوباً للوزن.

(٥) بفتح الهمزة كما قال زكريا الأنصاري، ونَصَّ على مصدريتها: ابن الناظم، والمزي،

وطاش كبري زاده، والقاري.

فكسرها خطأً فاحشٌ كما وقع في بعض الطبقات.

١٢- بَابُ أَحْكَامِ النَّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ

- ٦٥ - وَحُكْمُ تَنْوِينِ وَنُونٍ يُلْفَى: إِظْهَارُ^(١)، أَدْغَمَ^(٢)، وَقَلَّبَ، إِخْفَا^(٣)
- ٦٦ - فَعِنْدَ حَرْفِ^(٤) [أَظْهَرُ، وَأَدْغَمَ]^(٥)

(١) الذي عند عبدالدائم وحده ص ١٨١: «إدغام أظهار»؛ بدليل قوله ص ١٧٩: «وقوله: (إدغام أظهار وقلب إخفا) أي: للنون الساكنة والتنوين عند حروف المعجم أربعة أحكام: الإدغام والإظهار والإقلاب والإخفاء» اهـ، وقوله أيضاً ص ١٨١: «قَدَّمَ الناظِمُ في البيت الأول الإدغام»^(١)، وفي البيت الثاني قَدَّمَ الإظهار إذ هو محل التقسيم، وأشار بأن الإظهار هو الأصل بالأحكام، وتَنَوَّى بالإدغام إذ هو ضد الإظهار المتقدم... اهـ.

(٢) بنقل حركة الهمزة إلى نون التنوين والاكتفاء بها عن همزة الوصل، فيُنطَق هكذا: «إظهارُ نَدْغَمٌ». (٣) بالقصر وجوباً للوزن.

وفي بعض الطبعات: «أخفا» بالوصل، وهذا وإن جاز وزناً إلا أن قَطَعَهَا هو الأولى.

(٤) قال عبدالدائم ص ١٧٩: «بالإفراد كما ضبطناه عن الناظم آخراً، أراد به الجِنْسَ، أي: عند حروف الحلق» اهـ.

ووقع في الطبعة الباكستانية الثانية: «فعد حروف»، وهو غير موزون.

(٥) في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات: «أَظْهَرُ، وَأَدْغَمَ» فعلاً أمر.

وعند ابن الناظم: «وَأَدْغَمَ» بضم الدال حيث قال ص ٢٤٥: «مبني للمفعول من باب الافتعال» اهـ، وكذا المزي.

وقال طاش كبري زاده ص ٢٠١: «(أَظْهَرُ) مبني للمفعول، ونائب فاعله ضمير راجع إلى النون الساكنة والتنوين الذي في حكمها، وكذا (أَدْغَمَ) مبني للمفعول من باب الافتعال، ونائب فاعله مِثْلُ ضمير (أَظْهَرُ)، ويجوز أن يكون (أَظْهَرُ) و(أَدْغَمَ) أمراً، ومنصوبُهُما محذوف، أي: أَظْهَرُ وَأَدْغَمَ النونَ السَّاكِنَةَ والتنوينَ» اهـ.

وقال ابن الحنبلي ص ١٣٨: «(وَأَدْغَمَ) بتشديد الدال^(ب) أمرٌ من باب الافتعال، أو ماضٍ مجهولٌ منه كما قَطَعَ به ابنُ الناظم، و(في اللام) نائبٌ عن فاعله» اهـ.

وذكرهما الفضالي ورجَّح الأمر بقوله ص ٣٠٤: «وهو أولى؛ لمناسبة ما قبله وما بعده^(ج)، فتأمل» اهـ. =

(أ) بينما قَدَّمَ المُحَقِّقُ ص ١٧٨ الإظهار على الإدغام ولم ينتبه لقول الشارح!.

(ب) وأشار إلى تشديدها أيضاً: عبدالدائم، وزكريا الأنصاري، والفضالي، والقاري.

(ج) ما قبله: «أَظْهَرُ»، وما بعده: «وَأَدْغَمَ» في البيت التالي.

٦٦ - ... في اللَّامِ وَالرَّاءِ^(١) لَا بُعْثَةَ لَزِمَ^(٢)

٦٧ - وَأَدْغَمَ^(٣) بُعْثَةَ فِي (يُومِنُ)^(٤) إِلَّا بِكَلِمَةٍ^(٥) كَدُنْيَا (عَنُونُوا)^(٦)

= وقال القاري ص ٢٠٤ - ٢٠٥: «وَأَدْغَمَ» بتشديد الدال، وهو من باب الافتعال، ولغة في تخفيفها من باب الإفعال، وأما ما ضبط في بعض النسخ بضم همزة (أظهر) وضم الدال فغير ظاهر، وإن ذهب إليه ابن المصنّف^(١) وتبعه الرومي، وذكره المصري ووجهه بأن نائب الفاعل: (في اللام والراء)، بخلاف الشيخ زكريا فإنه اقتصر على ما اخترناه، ويؤيده عطف قوله: (وَأَدْغَمَ بُعْثَةَ) عليه اهـ. ووقع في بعض الطبعات: «وَأَدْغَمَ»، وهو خروج عن الرواية والوزن.

(١) بالقصر وجوباً للوزن.

(٢) في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات: «لَزِمَ».

قال عبدالدائم ص ١٨١: «لَزِمَ» هي النسخة الأخيرة التي ضبطناها عن الناظم ومن فيه، وفي النسخ المتقدمة: «أَتَمَ» مكان «لَزِمَ» اهـ.

ولم يُثبت لفظ «أَتَمَ» سوى القسطلاني والفضالي^(ب)، وأشارا إلى رواية «لَزِمَ».

وأشار إلى رواية «أَتَمَ»: عبدالدائم، وخالد الأزهرى، وزكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والقاري، وابن بالوشة.

(٣) بنون التوكيد الخفيفة.

(٤) قال القاري ص ٢٠٥: «وَيُقْرَأُ (يُومِنُ) بِإِشْبَاعِ النون، ولا يُكْتَبُ بالواو في آخره كما في بعض النسخ^(ج)، ولا يُهَمَزُ^(د) (يُومِنُ) بل يُقْرَأُ بالإبدال لتحصيل الواو في أصل الكلمة» اهـ.

(٥) قال ابن الحنبلي ص ١٣٨: «بالكسر فالسكون لغة» اهـ.

ويجوز لغة فتح الكاف: «بِكَلِمَةٍ»، أما اللام فساكنة وجوباً للوزن.

(٦) في نسخة الناظم وعامة الشروح والطبعات: «عَنُونُوا».

وعند عبدالدائم: «عَنُونُ» بدون واو الجماعة، وقال ص ١٨٥: «وفي بعض النسخ: =

(أ) مَرَّ بنا أن ابن الناظم نصّ على بناء «ادغم» للمفعول وليس «أظهر».

(ب) ذَكَرَ مُحَقِّقُ الطرازات ص ١٨١ أن ابن الناظم ذهب إلى إثبات رواية «أَتَمَ»، وهذا غير صحيح؛ فأبن الناظم لم يذكر «أَتَمَ» البتة بل إنه قال ص ٢٤٣: «... وإلى عدم الغنة أشار بقوله: (لا بغنة لزِمَ) أي: لا بغنة لازمة...» اهـ.

(ج) كما وقع عند طاش كبرى زاده ص ٢٠٣: «يومنوا»!

(د) فلا يقال: «يُومِنُ» كما وقع في الطبعة الأزهرية!

٦٨ - وَالْقَلْبُ عِنْدَ الْبَا^(١) بِغُئَةٍ، كَذَا إِخْفَا^(٢) لَدَى بَاقِي الْحُرُوفِ أُخْذَا^(٣)

* * *

= (صَنُونُ)^(١)، وكلُّ صحيحٍ اهـ.

وقال زكريا الأنصاري ص ٨٤: «وفي نسخة: صَنُونُوا» اهـ.

وقال ابن الحنبلي ص ١٣٨: «وفي بعض النسخ: (صَنُونُوا) وهو أُنْسَبُ؛ لإيمائه إلى (صِنُون) الواقع في القرآن اهـ، وكذا الفضالي.

وقال القاري ص ٢٠٥: «وفي نسخة: (صَنُونُوا) وهو أُولَى؛ لورود أصله في التنزيل من قوله:

﴿صِنُونٌ وَغَيْرُ صِنُونٍ﴾ [الرعد: ٤] بخلاف مجيء العنوان اهـ.

(١) بالقصر وجوباً للوزن.

(٢) بالقصر وجوباً للوزن، وبالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.

وعند الضباع: «إخفا» بالقصر والتنكير، وهو موزون.

ووقع في بعض الطباعات: «إخفاء» بالمد والتنكير، وهو غير موزون.

(٣) قال طاش كبري زاده ص ٢٠٦: «مبني للمفعول» اهـ.

وقال القاري ص ٢١٤: «بصيغة المجهول» اهـ.

(أ) بدون واو الجماعة أيضاً.

١٣ - بَابُ الْمَدِّ

- ٦٩ - وَالْمَدُّ: لَا زِمٌ، وَوَاجِبٌ أَتَى وَجَائِزٌ، وَهُوَ^(١) وَقَصُرُ ثَبَتَا
٧٠ - فَلَا زِمٌ: إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفٍ مَدُّ سَاكِنٌ^(٢) حَالَيْنِ، وَبِالطَّوْلِ يُمَدُّ
٧١ - وَوَاجِبٌ: إِنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَةٍ^(٣) مُتَّصِلًا^(٤) إِنْ

(١) بسكون الهاء وجوباً للوزن.

(٢) بالرفع فاعل «جاء» كما أعربه: عبدالدائم، وطاش كبري زاده، والفضالي، والقاري.
ونصّ على إضافته: زكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي، فلا يجوز تنوينه كما يفعل بعضهم.

(٣) بالإشباع، قاله القاري.

(٤) بكسر الهمزة في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

وزهد بعضهم إلى أنها مصدرية فتكون بفتح الهمزة، قال ابن الناظم ص ٢٥٤: «وقوله: (أن)^(١) جمعا بكلمة) تعليل لقوله: (متصلاً)» اهـ، وكذا المزي وطاش كبري زاده.
وقال ابن الحنبلي ص ١٤٥: «ولِدْفَعُ تَوَهُمٍ أَنَّهُ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: (متصلاً) اتصالَ المجاورة ولو مع الانفصال؛ أَرَدَفَهُ بِقَوْلِهِ: (أَنْ)^(١) جمعا بكلمة) وهو تعليل له كما جَزَمَ به ابنُ الناظم، فتكون (أَنْ) مصدريةً ولَا مَ التعليل محذوفةٌ ممَّا قبلها على طريق قوله تعالى: ﴿أَن جَاءَهُ الْأَعْنَى﴾ [عبس: ٢] اهـ، وبنحوه عند الفضالي.

أما القاري فإنه قال ص ٢٢٨: «المشهورُ على ما في النسخِ المحرَّرةِ والأصولِ المعتبرةِ بكسرِ همزةِ (إِنْ) على أنها للشرط (ب).»

قال اليميني: (والأوّلَى أَنْ يكون بفتح الهمزة وتكون الباء مقدرة).

قلت (ج): لَمْ يَتَّجِهْ وَجْهُ الأوْلَى مع أَنَّ النسخةَ الأوْلَى^(د) مستقيمةٌ في المعنى وغيرُ محتاجةٍ إلى تقديرٍ في المبنى.

(أ) في الأصل: «إِنْ» بكسر الهمزة، وفتحها هو الصواب على مراد الشارح.

(ب) ونصّ على شرطيتها البرنابادي أيضاً.

(ج) القائل هو القاري.

(د) التي بكسر الهمزة.

٧١ - جُمِعَا^(١) بِكَلِمَةٍ^(٢)

٧٢ - وَجَائِزٌ: إِذَا أَتَى مُنْفَصِلًا أَوْ عَرَضَ السُّكُونُ وَقَفًا مُسَجَّلًا

* * *

= قال^(أ): (وفي بعض النسخ: «إِذْ جُمِعَا» فيكون تعليلاً للاتصال).
قلت^(ب): إِنْ صَحَّحْتُ (إِذْ)^(ج) وَلَمْ يَكُنْ تَصْحِيفًا لِ(إِنْ) فَحِينَئِذٍ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لِلظَّرْفِيَّةِ؛ إِذْ لَمْ
يَسْتَحْسِنِ تَقْدِيمَ التَّعْلِيلِيَّةِ اهـ.

(١) قال طاش كبري زاده ص ٢١٧: «مبني للمفعول تثنية (جُمِعَ)» اهـ.
(٢) يجوز لغةً فتح الكاف: «بِكَلِمَةٍ»، أما اللام فساكنةٌ وجوباً للوزن.

(أ) القائل هو اليميني.

(ب) القائل هو القاري.

(ج) لم أجد رواية «إِذْ» فيما بين يدي من الشروح والطبعات.

١٤ - بَابُ مَعْرِفَةِ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ

٧٣ - وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ

٧٤ - وَالْإِبْتِدَاءُ^(١)، وَهِيَ^(٢) تُقَسِّمُ^(٣)

(١) قال طاش كبري زاده ص ٢٢٨: «بالجر عطف على (الوقوف)» اهـ.

(٢) في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات: «والإبتداء وَهْيَ» بالمد وإسكان الهاء.

قال القاري ص ٢٤٤: «بسكونِ هاءٍ (وَهْيَ)»^(١) اهـ.

وضبطه عند عبدالدائم: «والإبتداء وَهْيَ» بالقصر وتحريك الهاء^(ب) حيث قال ص ١٩٦ - ١٩٧:

«الرواية بتحريك الهاء من (هْيَ)، فالجزءُ زاحف بالخَبَلِ^(ج) - باللام آخرًا - وهو اجتماعُ الخَبَنِ

والطِّيِّ، وهو حذفُ الثاني والرابع الساكنين مما هو مُقَرَّرٌ في علم العروض» اهـ.

(٣) في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات: «تُقَسِّمُ».

قال طاش كبري زاده ص ٢٢٨: «مبني للمفعول» اهـ.

وقال القاري ص ٢٤٤: «بصيغة المجهول مُحَقَّفًا، وفي نسخة ضُبط بكسر هاء (وَهْيَ) وسكونِ

يائها و(تُقَسِّمُ) بتشديد سينها، والظاهر أنه غير موزونٍ إلا بقصر (الابتداء)» اهـ.

وفي رواية: «تُنَقِّسُمُ» بسكون الميم للوزن، ذَكَرَهَا طاش كبري زاده عند إشارته إلى الرواية التي

في عَجَزِ البيتِ ص ٢٢٨، وهي التي عند ابن الناظم كما في النسخة الخطية لشرحه ٢٩/أ،

وكذلك الضباع.

إذن فيها روايات ثلاث: تُقَسِّمُ، تُقَسِّمُ، تَنْقَسِمُ.

وإليك صُورَ جَوَازِها وزناً مع «والإبتداء» مدًّا وقصرًا، ومع «وهي» تحريكًا وإسكانًا:

* لا يجوز وزناً مع «تُقَسِّمُ» و«تَنْقَسِمُ» إلا:

- المد مع إسكان الهاء: والإبتداء وَهْيَ تُقَسِّمُ، أو: تَنْقَسِمُ.

- القصر مع تحريك الهاء: والإبتداء وَهْيَ تُقَسِّمُ، أو: تَنْقَسِمُ.

(أ) وذَكَرَ القاري روايةً أخرى وهي التي في الحاشية التالية.

(ب) لا كما فَعَلَ مُحَقِّقُهُ حيث مَدَّ مع التحريك: «والإبتداء وَهْيَ»!؛ فإنه غير موزونٍ.

(ج) في الأصل: «بالخين»!، ولم ينتبه المحقق لقول الشارح: «باللام آخرًا».

والخَبَلُ من الزحافات المزدوجة وهو اجتماعُ الخَبَنِ - بالنون - والطِّيِّ كما يَبَيِّنُهُ الشارحُ.

٧٤ - [إِذَنْ] ثَلَاثَةٌ^(١): تَامَ^(٢)، وَكَافٍ^(٣)، وَحَسَنٌ^(٤)

= * لا يجوز وزناً مع «تُقَسَّمُ» إلا:

- القصر مع إسكان الياء: والابتدا وَهْيَ تُقَسَّمُ.

- القصر مع إسكان الهاء: والابتدا وَهْيَ تُقَسَّمُ.

وما جاء على خلاف هذه الصُّورِ السَّتْ فغيرُ موزونٍ، والله أعلم.

(١) قال طاش كبري زاده عند إشارته إلى هذه الرواية ص ٢٢٩: «(ثلاثة) نصب على المفعولية من

(تُقَسَّمُ)، وَحَدَفَ (إلى) لدلالة الحال» اهـ، وهي بِنَصِّها عند القاري.

وقال ابن الحنبلي ص ١٥١: «ونصب (ثلاثة) بنزع الخافض» اهـ.

وقال البرنابادي ص ٧٥: «(ثلاثة) منصوب لفظاً مفعولُهُ^(١)، فصارت جملة فعلية» اهـ.

(٢) بالرفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هي»، نَصَّ عليه: طاش كبري زاده، والقاري.

وبتخفيف الميم ضرورةً كما نَصَّ عليه ابنُ الناظم ومُعْظَمُ الشُّرَاحِ من بعده.

(٣) قال القاري ص ٢٤٥: «بكسر [الفاء]^(ب) منون، وهو مرفوع، لكن علامة رفعه مقدرة لإعراب

(قاضٍ) مرفوعاً» اهـ.

(٤) ما بين المعقوفين هو الذي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات، وأشار إليها طاش كبري زاده

والقاري.

ووصَفَها القاري بقوله ص ٢٤٥: «وهذه النسخة هي أصل الشيخ زكريا وخالد الأزهري» اهـ.

وفي رواية وهي التي عند: ابن الناظم^(ج)، والمزي، وطاش كبري زاده، والقاري^(د):

... .. إِلَى تَامٍ وَكَافٍ حَسَنٍ^(هـ) تَفْصَلاً^(و)

قال ابن الناظم ٢٩/ب^(ز): «وقوله: (تَفْصَلاً) أي: تَبَيَّنَ تقسيمُ الوقوف» اهـ، وكذا المزي. =

(أ) الضمير عائد على «تقسم».

(ب) في الأصل: «فاء»، والمثبت من الطبعتين الآخرين للمنح.

(ج) كما في النسخة الخطية لشرحه، خلافاً لشرحه المطبوع.

(د) وأشار إليها البرنابادي.

(هـ) عند طاش كبري زاده ص ٢٢٧: «وحسن» بزيادة الواو، وهو غير موزون إلا أن يكون بسكون النون.

(و) يفتح الصاد المهملة فعلاً ماضياً، وهو المفهوم من قول ابن الناظم الآتي.

(ز) العزو هنا للنسخة الخطية لشرحه.

- ٧٥ - وَهِيَ^(١) لِمَا تَمَّ فَإِنْ لَمْ يُوجَدِ تَعَلُّقٌ - أَوْ كَانَ مَعْنَى - فَأَبْتَدِي^(٢)
٧٦ - فَالْتَأَمُ^(٣)، فَالْكَافِي، وَلَفْظًا^(٤) فَأَمْنَعُنْ إِلَّا رُؤُوسَ^(٥) الْآيِ جَوَزُ، فَأَلْحَسَنُ

= والمفهوم من عبارة طاش كبري زاده أنه بضم الصاد^(١) حيث قال ص ٢٢٨: «تمييز من قوله: تقسم» اهـ.

أما القاري فإنه قال ص ٢٤٤: «بضم الضاد^(ب)، تمييز كما اختاره الرومي، وفتحها جملة مستأنفة كما أشار إليه ابن المصنّف بقوله: (أي: تبيين^(ج) تقسيم الوقوف^(د))، فألفه للإطلاق^(هـ)» اهـ.

(١) بسكون الهاء وجوباً للوزن.

(٢) بفتح التاء لا بضمها كما في إحدى الطبقات.

قال طاش كبري زاده ص ٢٣١ - ٢٣٢: «أَمُرُّ حَذَفَ الهمزة من آخره ثم أَشْبَعَ الدال للوزن» اهـ. وَتَعَقَّبَهُ القاري في مسألة الهمزة بقوله ص ٢٤٦: «وفيه أنه لا وجه لحذفها مجاناً، فالصواب أنه [أبدل]^(و) الهمزة الساكنة ياءً على قاعدة حمزة وهشام وقفاً، فينبغي أن يكتب بالياء بعد الدال ليكون دالاً على الإعلال» اهـ.

(٣) بتخفيف الميم ضرورةً كالتي في البيت ٧٤.

(٤) قال طاش كبري زاده ص ٢٣٢: «(لفظاً) عطف على قوله: (معنى)، أي: إن كان تَعَلَّقَ لفظاً» اهـ، ونَصَّ القاري على عطفه.

(٥) قال طاش كبري زاده ص ٢٣٣: «(وَجَوَزُ): أَمُرُّ، منصوبه: (رؤوس الآي)» اهـ.

(أ) إِلَّا أَنْ مُحَقَّقَهُ ضَبَطَهُ بفتح الصاد.

(ب) كذا بالمعجمة: «تَفَضُّلاً»، وهو كذلك في الطبعيتين الآخرين للمنح، وأشار إليها د. أشرف طلعت وحسن الوراق.

هذا وقد خَطَرَ ببالي أنه تصحيف من المهملة؛ لعدة أمور:

- رواية الضاد المعجمة مخالفةً لجميع الشروح والطبعات التي بين يدي.

- لم يشر أحد من الشُّراح إليها.

- أن القاري نَقَلَ عن ابن المصنّف والرومي مع أن الثابت عندهما هو الضاد المهملة.

- لم يشر البرنابادي إلى المعجمة وهو المعروف بنقله عن القاري.

وقد لا يكون تصحيفاً، والله أعلم.

(ج) ضَبَطَهُ مُحَقَّقُ المنح هكذا: «تَبَيَّنُ»!

(د) هذه العبارة التي نَقَلَهَا القاري ليست موجودة في الشرح المطبوع لابن الناظم، وهذا يُؤَيِّد ما في النسخة

الخطية لشرحه التي بين يدي.

(هـ) أَلَفَهُ للإطلاق إن كان بفتح الضاد - أو الضاد -، أما إن كانت مضمومةً فأَلَفَهُ للتونين.

(و) في الطبعيتين الآخرين للمنح: «إبدال».

٧٧ - وَعَيْرُ^(١) مَا تَمَّ: قَبِيحٌ، وَلَهُ يُوقَفُ^(٢) مُضْطَرًا، وَيُبْدَأُ^(٣) قَبْلَهُ^(٤)

= وقال البرنابادي ص ٧٨: «مستثنى مفرغ منصوب بنزع الخافض» اهـ.

ويجوز في كتابته ما يلي: رُؤوس، رُؤوس، رُؤُس (بحذف الواو خطأ لا نطقاً).

(١) بالرفع على الابتداء، نَصَّ عليه: طاش كبري زاده، وابن الحنبلي، والبرنابادي.

(٢) تَعَاقَبَتِ الشروح والطبعات على روايتين: «الْوَقْفُ» وهي التي في نسخة الناظم، و«يُوقَفُ» وهي التي في الطَّيِّبَةِ.

قال القاري ص ٢٥٢: «وفي أصل زكريا: (الوقف^(١) مضطراً)، بفتح همزة (أل) للابتداء...، وأنت تعلم أن نسخة المضارع أحسن من المصدر، وهو كذلك في النسخ باعتبار الأكثر» اهـ. وأشار د. أشرف طلعت ص ٣٦ إلى رواية ثالثة موزونة وهي: «يَقِفُ»، ولم أجدها إلا في الطبعة الأخرى لشرح ابن يالوشة ص ٨٢.

(٣) قال ابن الحنبلي ص ١٥٦: «بِأَلْفٍ بَدَلْ هَمْزَةً سَكَنْتَ عَلَى حَدٍّ (سَبَأً)^(ب)» في قراءة ابن كثير من رواية قبل بسكون الهمزة وصلًا؛ حملاً للوصل على الوقف» اهـ.

وقال القاري ص ٢٥١ - ٢٥٢: «يُبْدَأُ» بصيغة المجهول، وسَكَنْتَ همزته ضرورة ثم أبدل ألفاً، وقال اليميني: (الهمزة في «يُبْدَأُ»^(ج) ساكنة على نية الوقف كما في رواية قبل ب«سَبَأً»)، وضبط الرومي بصيغة الفاعل حيث قال: (وَيُبْدَأُ الْقَارِئُ)^(د)، لكنه خلاف الظاهر للاحتياج إلى القول بحذف الفاعل ولو بقرينة المقام مع ما يفوته من المناسبة بين (يُبْدَأُ) و(يُوقَفُ) على ما فيه من نظام المرام» اهـ.

وضبطه في نسخة الناظم بفتح الباء وبالألف: «يُبْدَأُ».

والأنسب مع «الْوَقْفُ» هو البناء للمعلوم: «يُبْدَأُ»، ومع «يُوقَفُ» البناء للمجهول: «يُبْدَأُ».

ووقع في بعض الطبعات: «وَيُبْتَدَأُ» بزيادة التاء، وفي بعضها: «ويبدأ» بتحريك الهمزة، وكلاهما غير موزون.

(٤) هذا البيت والذي يليه كلاهما في الطَّيِّبَةِ.

(أ) وأشار زكريا الأنصاري إلى رواية «يُوقَفُ».

(ب) قال تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنْتًا يَمِينًا﴾ [النمل: ٢٢].

(ج) كما عند الضباع والطبعة الأزهرية.

(د) الأولى أن يُؤْتَى بقول الرومي ص ٢٣٩: «ويبدأ: فعل، وفاعله ضمير راجع إلى القارئ» اهـ.

٧٨ - وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ ^(١) مِنْ وَقْفٍ وَجَبَ ^(٢) وَلَا حَرَامٌ ^(٣) غَيْرُ مَا لَهُ سَبَبٌ



(١) بالهمز، ويجوز وزنًا أن يكون غير مهموز على نحو قراءة ابن كثير: «الْقُرْآن».

(٢) تَعَاقَبَتِ الشُّرُوحُ والطبعات على روايتين: «يَجِبُ» وهي التي في نسخة الناظم، و«وَجَبَ» وهي التي في الطَّيِّبَةِ.

قال عبدالدائم ص ٢٠٤: «(وَجَبَ) بلفظ الماضي هي النسخة التي ضبطناها عنه آخرًا، وفي النُّسخ القديمة السابقة بصيغة المستقبل ^(١)، والأول أحسن والثاني جائز، وقد عَلِمَ [ما فيه القافية وضعفه]» ^(ب) اهـ.

وقال ابن الحنبلي ص ١٥٩: «وفي بعض النُّسخ: (من وقف يجب)، وترجح النسخة الأولى بسلامتها من سناد التوجيه المعداد من عيوب القوافي، وهو اختلاف حركة ما قبل الروي المقيّد اهـ. وأشار زكريا الأنصاري والقاري إلى رواية «يَجِبُ».

(٣) الذي في نسخة الناظم: «ولا حرامٌ غيرُ» برفعهما.

قال ابن الناظم ص ٢٦٨: «(ولا حرام) يجوز فيه الرفع والجر، فالرفع على أنه معطوف على محلّ (مِنْ وَقْفٍ) لأنه اسمٌ (ليس)، والجر على العطف على لفظه ^(ج)، وكذلك (غير ما له سبب)، فإن رفعت (حرام) رفعت (غير)، وإن جررته جررته» ^(د) اهـ، وتَبِعَهُ مُعْظَمُ الشُّرَاحِ مِنْ بَعْدِهِ.

وزاد عبدالدائم، وزكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري: وَجْهًا ثَالِثًا لـ«غير» وهو النصب على الحال ^(هـ)، إلا أن ابن الحنبلي قال ص ١٥٩: «والاستثناء أَظْهَرُ» اهـ، وقال القاري ص ٢٦٠: «وَجُوزَ نَصْبُهُ حَالًا، ويمكن نصبه على الاستثناء أيضًا» اهـ.

(أ) أي المضارع: «يَجِبُ»، وفيه دليل على أن نسخة الناظم التي بين يدي هي من النُّسخ القديمة.

(ب) قال مُحَقِّقُهُ: «وردت هكذا في النسختين، وأحسبها: ما في القافية من ضعفٍ» اهـ.

(ج) أي لفظ «وَقْفٍ».

(د) جاء عند القسطلاني ص ١١١: «وإن نصبت نصبتها!».

(هـ) في الطبعة التي اعتمدتها لشرح زكريا الأنصاري ص ٩٣: «... ويجوز نصبهما حالًا» اهـ.

والصواب: «نصبها» بلا ميم كما في الطبعتين الآخرين لشرحه.

١٥ - بَابُ الْمَقْطُوعِ وَالْمَوْصُولِ

- ٧٩ - وَأَعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ وَتَا^(١) فِي الْمُصْحَفِ^(٢) الْإِمَامِ فِيمَا قَدْ أَتَى
٨٠ - فَأَقْطَعْ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ^(٣): (أَنْ لَا) مَعَ^(٤): (مَلَجًا)^(٥) وَ^(٦)(لَا إِلَهَ إِلَّا)

(١) بالقصر وجوباً للوزن.

(٢) رواية «في المصحف» معرّفاً بـ«أل» عند: ابن الناطم، وعبدالدائم، والمزي، والفضالي، والمسعودي، ونسخة الناطم.

وفي رواية: «في مُصْحَفٍ» بالإضافة عند: خالد الأزهرى، والقسطلاني، وزكريا الأنصاري، وطاش كبرى زاده، وابن الحنبلي، والقاري، وابن يالوشة.

قال ابن الحنبلي ص ١٦٠ - ١٦١: «و(مصحف الإمام) بالإضافة البيانية، ووقع في بعض النسخ: (المصحف الإمام) على البدلية؛ لأنّ الإمام اسم المصحف الذي جمّع فيه الإمام عثمان رضي الله عنه القرآن... ويجوز على تقدير الإضافة أن يكون المراد بالإمام أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه، وبمصحفه مصحفه المرسوم بالإمام، لكنّ الأول أولى» اهـ.

وقال ابن يالوشة ص ٨٢: «الإضافة بيانية، أي: مصحف هو الإمام» اهـ.

(٣) قال القاري ص ٢٧١: «ضبط بتنوين (كلمات) وإضافتها، والثاني يحتاج إلى تقدير، أي: اقْطَعْ (أن) في عَشْرِ كَلِمَاتٍ (أن لا)، والأول^(أ) [أسس^(ب)] في المبنى وأحسن في المعنى؛ فإنّ (أن لا) مفعول (اقطع) أو خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هي (أن لا)» اهـ. وهو بالتنوين في نسخة الناطم وأكثر الشروح والطبعات.

(٤) بسكون العين وجوباً للوزن.

(٥) قال المزي ص ١٤٦: «ويجوز في (ملجاً) الفتح على الحكاية وتُنَوَّنُ حينئذ^(ج)، والجَرُّ على الإضافة» اهـ. وقال القاري ص ٢٧١: «وفتح (ملجاً) على الحكاية، ويجوز جَرُّه مُنَوَّنًا على الإعراب^(د) أو للضرورة» اهـ.

قلت: فلا يترن البيت إلا بتنوين «ملجاً»، أما الاكتفاء بفتحة واحدة «ملجاً» فخروج عن الوزن.

(٦) قال القاري ص ٢٧٢: «وفي نسخة: (ملجاً) «أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا»، وهي أولى^(هـ) كما لا يخفى» اهـ. =

(أ) أي: التنوين.

(ب) في الطبعين الآخرين للمتح: «أساس».

(ج) تُنَوَّنُ لضرورة الوزن، والمراد قوله تعالى: ﴿وَلَقُلُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [التوبة: ١١٨].

(د) أي: على الإضافة.

(هـ) لاشتمالها على «أن» وهي موضع الشاهد من قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [هود: ١٤].

٨١ - وَتَعْبُدُوا^(١) يَاسِينَ^(٢)، ثَانِي^(٣) هُودَ^(٤)، لَا يُشْرِكُنَ^(٥) (تُشْرِكُ)^(٦) (يَدْخُلْنَ)^(٧) ...

= وفي الطبعة الباكستانية الثانية إشارة إلى رواية ثالثة وهي: «أَوْ (لا إله إلا)». إذن فيها روايات ثلاث:

- وَ(لا إله إلا)
- (أَنْ لَا إله إلا)
- أَوْ (لا إله إلا)

- (١) قال تعالى: ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا﴾ [يس: ٦٠]، و[هود: ٢٦].
- (٢) قال طاش كبري زاده ص ٢٥١: «(ياسين) ظرف لقوله: (أَنْ لَا تَعْبُدُوا) أي: في سورة يس، وكذا (ثاني هود) ظرف له أيضاً» اهـ.
- وقال القاري ص ٢٧٢: «نصب (ياسين) على الظرفية» اهـ.
- (٣) قال القاري ص ٢٧٢: «وكان حقه أن يقول: (وثاني هود) - بالنصب^(١) - فَحَذَفَ الْعَاطِفَ وَسَكَّنَ الياء ضرورة» اهـ.
- (٤) انظر التعليق على كلمة «هود» في البيت رقم ٩٠.
- (٥) قال تعالى: ﴿أَنْ لَا يُشْرِكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ [الممتحنة: ١٢].
- (٦) قال ابن الحنبلي ص ١٦٢: «... وَ﴿أَنْ لَا تُشْرِكَنَّ بِشَيْءٍ﴾ في الحج [آية: ٢٦] وإليه أشار بقوله: «تُشْرِكُ»، لكنه سَكَّنَ كافه للوزن» اهـ.
- قلت: الكاف ساكنة أصلاً وليس للوزن: ﴿تُشْرِكَنَّ﴾.
- وعَلَّقَ الشمراني في جامعه على هذا اللفظ بقوله ص ١٥٣: «في إحدى الطبعات (نشرك) بدل (تشرک) وكلا اللفظين وارد في القرآن» اهـ.
- قلت: المراد آية الحج لا غير، فهو بالمُثَنَاءِ فوق.
- (٧) قال ابن الحنبلي ص ١٦٢: «... وَ﴿أَنْ لَا يَدْخُلَنَّ الْيَوْمَ﴾ [القلم: ٢٤] وإليه أشار بقوله: (يَدْخُلْنَ) مقتصراً على النون المُدْغَمَةِ» اهـ، وكذا ابن يالوشة.
- وقال القاري ص ٢٧٢: «وخفف نون (يَدْخُلْنَ) وَقُطِعَتْ عَمَّا بعدها من ضميرها المتصل بها رسماً لضرورة الوزن» اهـ.
- ووقع في بعض الطبعات: «يَدْخُلَنَّ» بسكون اللام وفتح النون!، وهو خطأ فاحش.

- ٨١ - ... (تَعْلُوا عَلَى) ^(١)
- ٨٢ - (أَنْ لَا يَقُولُوا) ^(٢) (لَا أَقُولَ) ^(٣) . (إِنْ مَا) ^(٤) : بِالرَّعْدِ . وَالْمَفْتُوحَ ^(٥) صَلِّ . وَعَنْ مَا
- ٨٣ - نُهَوِا ^(٦) أَقْطَعُوا . (مِنْ مَا) ^(٧) : بِرُومٍ وَالنِّسَاءِ ^(٨) .

- (١) قال تعالى: ﴿وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ﴾ [الدُّخَان: ١٩].
- وكتبت في بعض الطبعات: «تعلو» بدون الألف الفارقة!، والصواب إثباتها.
- (٢) قال تعالى: ﴿أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٦٩].
- (٣) بفتح اللام؛ إذ المراد قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، وليس بضمها كما وقع في بعض الطبعات: «أقول»!
- (٤) قال تعالى: ﴿وَلَا تَرْيَاكَ﴾ [الرعد: ٤٠].
- (٥) قال طاش كبري زاده ص ٢٥٣: «قوله: (والمفتوح) منصوب (صل)، والتقديم للوزن» اهـ.
- وعند الضباع هكذا: «كالمفتوح»!، ويُعده لا يخفى.
- (٦) قال تعالى: ﴿عَنْ مَا نُهَوِا عَنْهُ﴾ [الأعراف: ١٦٦].
- (٧) قال تعالى: ﴿مَنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ﴾ [الرُّوم: ٢٨]، وقال سبحانه: ﴿فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ مِنْ فَتْيَتِكُمْ﴾ [النساء: ٢٥].
- (٨) قال عبدالدائم ص ٢١٠: «قوله: (من ما بروم والنساء) هي النسخة التي قرأناها على الناظم، وأصلح في المجلس وقرأناها عليه أيضاً: (من ما ملك روم النساء) ^(١)، والكل صحيح» (ب) اهـ.
- «من ما بروم والنساء» هي التي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات، وأشار إليها القاري.
- «من ما ملك روم النساء» أشار إليها: زكريا الأنصاري ^(ج)، وابن الحنبلي، والفضالي. =

(أ) قام المحقق بتنين «روم» مع زيادة واو قبل «النساء»، وهو غير موزون، ولا يصح هذا إلا مع الرواية الأولى: «من ما بروم والنساء».

(ب) قال د. أيمن سويد ص ١٢: «ولما كانت كلمة ﴿مَلَكَتْ﴾ مشتركة بين السورتين فقد عدل بعض الفضلاء بَيَّنَّ الجزرية ليصبح: نُهَوِا أَقْطَعُوا. مِنْ مَا مَلَكَ: رُومُ النَّسَاءِ» اهـ.

قلت: يُفهم من كلامه حفظه الله أنَّ المُعَدَّلَ شَخْصٌ آخَرُ غَيْرُ ابْنِ الْجَزَرِيِّ، وهذا خلاف ما صرَّح به عبدالدائم، والله أعلم.

(ج) جاء في الطبعة التي اعتمدها للدقائق المحكمة ص ٩٦: «وفي نسخة بدل (من ما بروم والنساء): (من ما ملكت بروم النساء)» اهـ، وهو غير موزون، خلافاً لما في طبعة البارودي التي فيها ص ٧٦: «من ما ملك روم النساء».

٨٣ - خُلِفَ^(١) الْمُنَافِقِينَ . (أُمٌّ مِّنْ): أَسَّسَ^(٢)

= وقال ابن الحنبلي عند إشارته إلى هذه الرواية ص ١٦٣: «بإسكان كاف (مَلَكٌ)، وحذف تنوين (روم) للوزن» اهـ.

وقال القاري ص ٢٧٥: «هذا وقد ضُبِطَ (روم) بالرفع، والنصب وهو الأول؛ ليكون نصبه على نزح الخافض^(١)، ويؤيده ما في نسخة صحيحة - وهي أصل الشيخ زكريا -: (نهوا اقطعوا من ما بروم والنسا) اهـ.

و«النسا» في كلتا الروايتين مقصورٌ وجوباً للوزن.

وفي الطبعة التي اعتمدتها للمنح الفكرية ص ٢٧٥: «نُهَوُا أَقْطَعُوا مِنْ مَلَكَتْ رُومُ النَّسَا كَذَا!، وهو موزونٌ إلا أنني لم أجدها في الطبعتين الآخرين للمنح، بل الموجود فيهما: «نُهَوُا اقطعوا من ما ملك روم النسا».

وقال القاري - فيما بعد - ص ٢٧٦: «... ولعله قَيَّدَهُ بقوله: (ملككت)^(ب) لهذا» اهـ.

فَعَلَّقَ الْمُحَقِّقُ على كلمة «ملككت» بقوله: «أي: في نسخة المؤلف التي هي بلفظ (... من ملكت روم النسا * خلف المنافقين...» (حيث إن الناظم سَرَدَ المثلين بقوله: (من ملكت) أي الآيتين اللتين جاء بهما لفظ (ملك) مقروناً ببناء التأنيث، وعطف عليه ما في المنافقين بذكر سورته أيضاً لأنه موضع ليس فيه لفظ (ملك) فاكتملت الثلاثة، وفي نُسخ أخرى للمقدمة: (من ما بروم والنسا) اهـ.

(١) قال القاري ص ٢٧٦: «ضُبِطَ بالرفع، أي: خُلِفَ ما في المنافقين ثَبَّتَ، كما ذكره الشيخ زكريا، وبالنصب على أنه ظرف (لاقطعوا) بتقدير مضاف، أي: مع خُلِفَ المنافقين» اهـ. وهو بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

(٢) قال القاري ص ٢٧٦: «بألف الإطلاق^(ج) معروفاً ومجهولاً^(د) كما قرئ بهما في السبعة، والأكثر على الأول» اهـ.

وقال د. أشرف طلعت ص ٣٨: «كلمة (أَسَّسَا) ضُبِطَتْ في نسخة: (أُسَّسَا) وهي قراءة سبعة صحيحة» اهـ.

والذي في نسخة الناظم وعامة الشروح والطبعات: «أَسَّسَا» بالبناء للمعلوم.

(أ) ضبطه د. أيمن سويد بكسر الميم عند إشارته إلى هذه الرواية ص ١٢: «روم»، وكذا د. أشرف طلعت.

(ب) في طبعة المنح الفكرية الصادرة عن دار المنهاج ص ١٤٩: «ملك»، أما طبعة عبد القوي عبد المجيد فالذي فيها ص ٢٩٤: «مالك» وهو تصحيف.

(ج) قمتُ بحذفها للمحافظة على رسم المفردة القرآنية، وراجع التعليق على «فتنة» في البيت ٤٩.

(د) «معروفاً» أي: مبنياً للمعلوم، و«مجهولاً» أي: مبنياً للمجهول.

- ٨٤ - فَصَّلَتْ^(١)، أَلَسَا^(٢)، وَذَبَحَ^(٣). (حَيْثُ مَا)^(٤).
 وَ(أَنْ لَمْ)^(٥) أَلْمَفْتُوحَ^(٦). كَسَرُ^(٧) (إِنَّ مَا)^(٨):^(٩)
 ٨٥ - أَلْأَنْعَامُ^(١٠).

(١) بكسر التاء لالتقاء الساكنين، وإلا فهي ساكنة في الآية التي سُمِّيتِ السورة بها: ﴿كَتَبَ فُصِّلَتْ
 ءَايَاتُ﴾ [فُصِّلَتْ: ٣].

(٢) بالقصر وجوباً للوزن.

(٣) بكسر الذال وبالجرح حكاية لقوله تعالى: ﴿وَفَكَيْتَهُ يَذْبَحُ عَظِيمٍ﴾ [الصفاء: ١٠٧].

(٤) قال تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤ و ١٥٠].

(٥) بتحريك الميم لالتقاء الساكنين، والمراد قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَّيُّكَ﴾ [الأنعام: ١٣١]،
 وقوله سبحانه: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧].

(٦) قال القاري ص ٢٧٨: «بنصب (المفتوح) على أنه مفعول تقديره: واقطعوا (أن لم) المفتوح
 همزته اهـ».

(٧) ضُبط في نسخة الناظم بالرفع والنصب: ﴿يَا كَبِيرُ آدَمَ﴾^(١)، وهو بالرفع في أكثر الشروح والطبعات.

قال الفضالي ص ٣٧٧: «وقوله: (كَسَرُ إِنَّ مَا) على حذف مضاف، والتقدير: أي: وكَسَرُ كلمة
 (إِنَّ مَا) ثابت في الأنعام» اهـ.

وهو بالنصب عند طاش كبري زاده حيث قال ص ٢٥٨: «(كَسَرُ) عطف على مفعول
 (اقطعوا) اهـ، وكذلك القاري حيث قال ص ٢٧٨: «منصوب أيضاً على المفعولية، أي: اقطعوا
 (إِنَّ) المكسورة عن (ما)» اهـ.

(٨) قال تعالى: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤].

(٩) قال الشمراني في جامعه ص ١٥٣: «أُخِّرَ هذا البيت عن الذي بعده في إحدى الطبعات» اهـ.
 قلت: كان الأولى به - إن كان كذلك - أن يُنصَّ على تَخْطِئَةٍ هذا؛ فإنَّ في البيت تضميناً
 وهو تَعْلُقُ آخِرِهِ وهو «إِنَّ مَا» بأول البيت التالي وهو «الأنعام»، فالبيتان متلازمان ولا يجوز الفصل
 بينهما.

(١٠) بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.

وضُبط في نسخة الناظم بالنصب والجرح: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾، وهو بالنصب في أكثر الشروح والطبعات، =

(أ) يَظْهَرُ أَنَّ الضمة زِيدَتْ فيما بعد؛ فهي ليست بنفس مدادِ الناسخ، واللَّه أعلم.

٨٥ - ... وَالْمَفْتُوحُ^(١): (يَدْعُونَ)^(٢) مَعَا وَخُلْفُ^(٣) الْأَنْفَالِ^(٤) وَنَحْلٍ^(٥) وَقَعَا

٨٦ - وَ^(٦) (كُلُّ^(٧) مَا سَأَلْتُمُوهُ)^(٨)، وَأَخْتُلِفَ:

(رُدُّوا)^(٩) كَذَا (قُلْ بِئْسَمَا)^(١٠)، وَالْوَصْلُ^(١١) صِفَ:

= وَضَبَّطَهُ بِالْوَجْهِينِ د. أشرف طلعت ص ٣٨ .

قال القاري ص ٢٧٨: «منصوب على نزع الخافض» اهـ.

وَمَنْ جَرَّهُ فَعَلَى تَقْدِيرِ «فِي» كَمَا يُفْهَمُ مِنْ عِبَارَةِ طَاشِ كَبْرِي زَادَهُ حَيْثُ قَالَ ص ٢٦٠: «قَوْلُهُ: (الْأَنْعَامُ) مُتَعَلِّقٌ بِمَقْدَرٍ هُوَ صِفَةٌ لِأَخْرِ الْبَيْتِ السَّابِقِ أَعْنِي قَوْلُهُ: (كَسَرَ إِنْ مَا)، وَالْمَعْنَى: كَسَرَ (إِنْ مَا) فِي الْأَنْعَامِ، فَحَذَفَ (فِي) بِدَلَالَةِ الْمَقَامِ» اهـ.

(١) قال طاش كبري زاده ص ٢٦٠: «(وَالْمَفْتُوحُ) عطف على (كَسَرَ إِنْ مَا)» اهـ.

وقال القاري ص ٢٧٨: «(وَالْمَفْتُوحُ) منصوب، أي: اقطعوا (أَنْ مَا) المَفْتُوحَ همزته» اهـ.

(٢) قال تعالى: ﴿وَأَنْتَ مَا يَكْفُرُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [الحج: ٦٢]، وقال سبحانه: ﴿وَأَنْتَ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ﴾ [لقمان: ٣٠].

(٣) قال طاش كبري زاده ص ٢٦٠: «(وَخُلْفُ): مبتدأ مضاف إلى (الْأَنْفَالِ)» اهـ.

(٤) بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.

و«الْأَنْفَالِ» مضاف إليه على ما تقدّم من إعراب طاش كبري زاده.

(٥) قال طاش كبري زاده ص ٢٦٠: «(وَنَحْلٍ) عطف على (الْأَنْفَالِ)» اهـ.

(٦) كُنْتُ قد وقعتُ على رواية لا أذكر أين وقعتُ عليها، وهي:

(مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ)، واختلف

بزيادة «مِنْ» بدل الواو، فإن كانت كذلك فهي مُحْكِيَّةٌ؛ قال تعالى: ﴿وَعَاثَنُكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [إبراهيم: ٣٤].

(٧) قال القاري ص ٢٨٠: «بكسر (كُلِّ) على الحكاية» اهـ.

(٨) عند عبدالرازق موسى والطبعة الباكستانية الثانية:

(وكل ما سألتموه) قُطِعَا، واختلف

بزيادة كلمة «قُطِعَا»، وهو غير موزون.

(٩) قال تعالى: ﴿كُلُّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ﴾ [النساء: ٩١].

(١٠) قال تعالى: ﴿قُلْ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٩٣].

(١١) قال طاش كبري زاده ص ٢٦٢: «(وَالْوَصْلُ) مفعول (صِفَ)» اهـ.

- ٨٧ - (خَلَفْتُمُونِي)^(١) وَ(أَشْتَرُوا)^(٢). (فِي مَا) أَقْطَعَا:
(أَوْحِي)^(٣) [(أَفْضُتُمْ) (أَشْتَهَتْ)]^(٤)، (يَبْلُو)^(٥) مَعَا
٨٨ - ثَانِي (فَعَلْنِ)^(٦)، وَقَعَتْ^(٧)، رُومٌ^(٨)، كِلَا «تَنْزِيلُ»^(٩)،

- (١) قال تعالى: ﴿يَسْمَا خَلَفْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي﴾ [الأعراف: ١٥٠].
(٢) قال تعالى: ﴿يَسْمَا أَشْتَرُوا بِمِثْلِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٠].
(٣) بسكون الياء وجوباً للوزن، والمراد قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَعْبُدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ١٤٥].
(٤) ما بين المعقوفتين هو الذي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات، بتحريك الميم وجوباً لالتقاء الساكنين.
والذي عند طاش كبري زاده، وابن يالوشة، والبرنابادي: «(أَفْضُتُمْ) وَ(أَشْتَهَتْ)»، بزيادة واوٍ بينهما، وهو موزون؛ وحينئذ لا حاجة لتحريك الميم.
قال البرنابادي في تقطيعه ص ٨٩: «تَمْ وَأَشْتَهَتْ: مستفعلن» اهـ، فهو نُصٌّ على وجود الواو.
ووقع عند بعضهم: «(أَفْضُتُمْ) وَ(أَشْتَهَتْ)» بتحريك الميم مع وجود الواو؛ وهو غير موزون.
(٥) بياء المضارعة المثناة تحت؛ إذ المراد قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوكُمْ فِي مَا آتَيْنَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٨] و[الأنعام: ١٦٥].
ووقع في بعض الطبعات: «نبلو» بالنون، وهو خطأ كما ترى.
ووقع في بعضها: «يلوا» بالألف الفارقة!، ولا تكون هذه الألف إلا مع واو الجماعة، بينما الواو في «يلو» من بنية الفعل.
ومنهم مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْحُسَيْنَيْنِ حَيْثُ كَتَبَهَا كَالْآتِي: «نبلوا» بالنون والألف الفارقة معاً!!.
(٦) قال تعالى: ﴿فِي مَا فَعَلْتُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ مِنْ مَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠].
(٧) بسكون التاء وجوباً للوزن؛ وإلا فهي محركة في الآية المرادة: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾ [الواقعة: ١].
(٨) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات، وبالجذر عند بعضهم، وأجازهما د. أشرف طلعت ص ٣٩.
(٩) انظر الحاشية الآتية.

٨٨ - ظُلَّةٌ^(١)

(١) هنا عدة أمور:

١- تَوَاتَرَتِ الشُّرُوحُ والطبعاتُ على إثباتِ لفظِ «شُعْرَا» بتحريك العين وبالقصر، وهو الذي في نسخة الناظم، إلا أنه غير موزون.

قال حسن الوراقي: «ولكي يتزن البيت ينبغي سكون العين من (شُعْرَا)، والله أعلم» اهـ.
قلت: لا يتزن البيت بما افتَرَحَه، والله أعلم.

٢- والذي عند البرنابادي والشمرواني: «شُعْرَاء»، وهو موزون.
قال البرنابادي ص ٨٩: «فالياء من (أَوْجِي) والعين من (شُعْرَاء) ساكنان ضرورة، و(شُعْرَاء) ممدودٌ على الأصلِ فَأَفْهَمُ» اهـ.

وقال عند إعرابه ص ٨٨: «وسائر الكلمات إلى لفظ (شُعْرَاء) منصوبات محلاً ظرفاً» اهـ.
وقال عند تقطيعه ص ٨٩: «تَنْزِيلُ شُعْ: مُسْتَفْعِلُنْ، رَاءٌ وَغَيٌّ: مُفْتَعِلُنْ» اهـ.
٣- والذي عند الضباع والطبعة الباكستانية الأولى: «شُعْرَاء» بفتح العين وبالمَدِّ منوناً مجروراً، وهو غير موزون إلا أن تُسَكَّنَ عَيْنُهُ كما في الطبعة الأزهرية: «شُعْرَاء».

٤- والذي عند د. أشرف طلعت: «تنزيلُ الشُّعْرَا» مقروناً بـ«أل» وبسكون العين وبالقصر، وهو غير موزون.

وقال ص ٣٩: «قولُ الناظم: (تنزيلُ الشُّعْرَا وَغَيْرُ ذِي صِلَا) يُمَكِّنُ أَنْ يَتَرَنَّ أَيْضاً^(١) على رواية: «تنزيلُ الشُّعْرَا»^(ب) و(تنزيلُ شُعْرَاء)، وأما على رواية: (تنزيلُ شُعْرَا) فلا يَتَرَنَّ، والله أعلم» اهـ.
٥- وفي رواية وهي التي عند ابن الحنبلي وَحْدَهُ: «ظُلَّةٌ»، وهو موزون.

قال ابن الحنبلي ص ١٦٧: «... فَاَلْمُتَّفَقُ عَلَى قَطْعِهِ: ﴿أَتَرَكُونَ فِي مَا هَاهُنَا ءَامِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٤٦] بِالظُّلَّةِ^(ج)، وإليه أشار بقوله: (ظُلَّةٌ) أَي: وموضعُ ظُلَّةٍ، وفي بعض النسخ: (شُعْرَا) بالقصر على كَفَّ مُسْتَفْعِلُنْ» اهـ.

قلت: أشار بـ«الكَفَّ»^(د) إلى عدم اتزانِهِ؛ لأن «مستفعِلُنْ» التي تُكْفُ هي التي في الخفيف والمُجْتَنَّبُ، وليست التي في الرجز؛ لكونِ نونِ «مستفعِلُنْ» التي في غير الخفيفِ والمُجْتَنَّبُ =

(أ) الأولى به أن يُصَّصَ على عدم اتزانِ الرواية التي أثبتتها!

(ب) بالتنوين.

(ج) أي: بسورة الشعراء الوارد فيها قوله تعالى: ﴿عَذَابٌ يَوْمِ الظُّلَّةِ﴾ [الآية: ١٨٩].

(د) الكَفَّ: هو حذف السابع الساكن.

٨٨ - وَغَيْرَهَا^(١) صِلَا

= ليست ثاني سَبَبٍ بل إنها ثالثٌ وتِد، خلافاً لنونٍ «مستفعلن» التي فيهما فإنها ثاني سَبَبٍ^(١)، ومعلومٌ أنَّ الزَّحَافَ مُخْتَصَّ بثواني الأسبابِ فقط.

* أما لفظ «تنزيل» ففيه ما يلي:

١- ضَبَطَ بالرفع في نسخة الناظم^(ب) وأكثر الشروح والطبعات حكايةً لقوله تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ﴾ [الرُّم: ١].

٢- ضَبَطَهُ الضباع بالجر على الإضافة: «تنزيل»، وهو كذلك في الطبعة البحرينية والطبعتين الباكستانيين.

٣- وَضَبَطَهُ مُحَقِّقُ المنح الفكرية بالنصب: «تنزيل»، ولا وجه له إلا أن يُحْمَلَ على قراءة شاذة.

ولا يجوز تنوينه إلا مع رواية «الشُّعْرَا» فإنه حيثئذٍ واجبُ التنوين.

* وأخيراً: فَإِنَّ أَثْبَتَ لَفْظَيْنِ من حيث الرواية هما: «شُعْرَا» و«ظُلَّةٌ»، وبدا لي إثباتُ اللفظِ الأخيرِ لِاتِّزَانِهِ، والأمرُ سهْلٌ، واللَّهُ أعلم.

(١) رواية «وغيرها صِلَا» عند: خالد الأزهرى، والمزى، والقسطلاني، وطاش كبرى زاده، والقارى، والمسعودي، ونسخة الناظم.

وفي رواية: «وغيرَ ذِي صِلَا» وهي عند: ابن الناظم، وعبدالدايم، وزكريا الأنصاري، وابن الحنبلي^(ج)، والفضالي، وابن بالوشة.

قال القاري ص ٢٨٣: «وفي نسخة: (وغيرَ ذِي صِلَا)، وفي أخرى: (وغيرُهُ صِلَا) بالتذكير فهو راجعٌ إلى لفظ الشعراء» اهـ.

وقال طاش كبرى زاده في إعراب «غير» ص ٢٦٨: «(وغيرها) مفعولُ (صِلَا)» اهـ، ونصَّ عليه القاري.

وقال ابن الحنبلي ص ١٦٧ - ١٦٨: «وكلمة (غَيْرَ) منصوبة بـ(صِل)، أو مرفوعة على الابتداء، والعائد محذوف، أي: صِلْنَهُ»^(د) اهـ.

(أ) لَذَا فَصَلْتُ فيهما العين عن اللام تمييزاً لها عن «مستفعلن» التي في غيرهما من البحور.

(ب) كأنه ضَبَطَ في نسخة الناظم بالضم والجر: بِتَنْزِيلٍ.

(ج) وأشار ابن الحنبلي إلى الرواية الأخرى بقوله ص ١٦٧: «وَيُرْوَى: وغيرهما صِلَا» اهـ، بزيادة الميم، وهو تصحيف، ثم إنه غير موزون.

(د) النون في «صِلْنَهُ» هي نون التوكيد الخفيفة التي قُلبت في النظم ألفاً.

- ٨٩ - (فَأَيُّنَا) ^(١) كَأَلْتَحِلْ: صِلْ، وَمُخْتَلَفٌ ^(٢) فِي الشُّعْرَا ^(٣) الْأَحْزَابِ ^(٤) وَالنِّسَا ^(٥) وَصِفٌ ^(٦)
- ٩٠ - وَ صِلْ: (فَالِمْ) ^(٧) هُوْدٌ ^(٨). (أَلَنْ نَجْعَلْ) ^(٩)
- (نَجْمَع) ^(١٠).

(١) قال تعالى: ﴿فَأَيُّنَا تَوَلَّوْا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، وقال سبحانه: ﴿أَيُّنَا يُوجِّهُهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل: ٧٦].

(٢) بكسر اللام في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.
قال القاري ص ٢٨٥: «مختلف: اسم فاعل، والتقدير: مختلف رَسْمُهُ، أو: الرَّسْمُ مختلفٌ» اهـ.
وضبطه بعضهم بفتح اللام: «ومختلف» اسم مفعول، كما فعل مُحَقِّقُ شرح القسطلاني والضباغ وغيرهما، وضبط بالوجهين عند ابن يالوشة.
(٣) بالقصر وجوباً للوزن.

قال القاري ص ٢٨٥: «وفي نسخة بدل (الشُّعْرَا): (الظُّلَّة) - وهي أصل الشيخ زكريا - لِمَا جاء في السورة: ﴿عَذَابٌ يَوْمَ الظُّلَّةِ﴾ [الآية: ١٨٩]» اهـ.
ولفظ «في الشُّعْرَا» هو الذي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.
(٤) في الطبعة الأزهرية: «والأحزاب» بزيادة الواو، وهو غير موزون.

(٥) بالقصر وجوباً للوزن.
(٦) قال القاري ص ٢٨٥: «بصيغة المجهول...»، قال اليميني: (وفي بعض النسخ: «أُتِّصِفُ» ^(١) والمعنى واحد)، أقول: وفيه أن المبنى مختلف؛ لأنَّ الفعل اللازم لا يُبْنَى مجهولاً...» اهـ.
(٧) قال تعالى: ﴿فَالِمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ [هود: ١٤].

(٨) قال طاش كبري زاده ص ٢٧٢: «نصب على الظرفية، أي: في سورة هود» اهـ.
وقال القاري ص ٢٨٧: «منصوب على الإضافة لكونها علَمُ السورة، أو على نزع الخافض واعتبار الظرفية» اهـ.

(٩) قال تعالى: ﴿أَلَنْ نَجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾ [الكهف: ٤٨].

(١٠) قال تعالى: ﴿أَلَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ [القيامة: ٣].

(أ) في طبعة المنح الصادرة عن دار المنهاج: «تصف»، ويُؤَيِّدُهَا قولُ البرنابادي ص ٨٩: «وفي بعض النسخ: تصف» اهـ.

- ٩٠ - ... (كَيْلًا): (تَحَزُّنُوا)^(١) (تَأْسُوا عَلَى)^(٢) ...
- ٩١ - حَجَّ^(٣) (عَلَيْكَ حَرْجٌ)^(٤) . وَقَطَعُهُمْ^(٥) : (عَنْ مَنْ يَشَاءُ)^(٦) (مَنْ تَوَلَّى)^(٧) . (يَوْمَ هُمْ)^(٨)
- ٩٢ - وَ(مَالٍ): (هَذَا)^(٩) وَ(الَّذِينَ)^(١٠) (هَؤُلَاءِ)^(١١) .

... ..

- (١) قال تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٣].
- (٢) قال تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣].
- (٣) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.
- قال طاش كبري زاده ص ٢٧٢: «و(حَجَّ) خبرٌ مبتدأٌ محذوف، أي: ثالثها حَجَّ» اهـ.
- وَضَبَطَهُ بِالْجَرِّ «حَجَّ» مُحَقِّقُ الشُّرُوحِ الْآتِيَةِ: ابن الناظم، وعبدالدائم، وذكريا الأنصاري، وأملُ
أَلَّا يَكُونَ تَوْهُمًا - منهم - لإعمالِ «على» التي في آخر البيت السابق؛ فإنها مُحَكِّيَّةٌ.
- وَضَبَطَهُ مُحَقِّقُ الْمَنْحِ الْفِكْرِيَّةِ بِالنَّصْبِ مَعَ تَرْكِ التَّنْوِينِ: «حَجَّ»!
- (٤) قال تعالى: ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرْجٌ﴾ [الأحزاب: ٥٠].
- (٥) مبتدأ، قاله: طاش كبري زاده، والقاري.
- (٦) قال تعالى: ﴿وَيَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ﴾ [النور: ٤٣].
- (٧) قال تعالى: ﴿عَنْ مَنْ تَوَلَّى عَنْ ذِكْرِنَا﴾ [النجم: ٢٩].
- (٨) قال تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ﴾ [غافر: ١٦]، وقال سبحانه: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفَنُّونَ﴾ [الذاريات: ١٣].
- (٩) قال تعالى: ﴿مَالٍ هَذَا أَلْكَتَبِ﴾ [الكهف: ٤٩]، وقال سبحانه: ﴿مَالٍ هَذَا الرُّسُولُ﴾ [الفرقان: ٧].
- (١٠) قال تعالى: ﴿فَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [المعارج: ٣٦].
- (١١) قال تعالى: ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ﴾ [النساء: ٧٨]، وقُصِرَ فِي النِّظْمِ وَجُوبًا لِلْوِزْنِ.
- وقال القاري ص ٢٩٠: «وفي نسخة بعد (ها): (ولا)، لأنها^(١) من تنمة المسألة السابقة، و(لا) متعلقة بالقضية اللاحقة وهي قوله: (تحين...)» اهـ.
- =
- فصورة الرواية التي ذكرها القاري:

٩٢ - ... (١) : في الإمام صل، ووَهْلًا (٢)

= و(مال): (هذا) و(الذين) (ها). ولا تحين^(١)

ويظهر - والله أعلم - أنها هي التي عند المزي حيث قال ص ١٥٥ : «وقوله: ولا تحين في الإمام صل...» اهـ، وكذلك الفضالي حيث قال ص ٣٩٦ : «... فهذا معنى قول الناظم: (ولا تحين في الإمام صل)» اهـ.

(١) نَعَقَبَتِ الشُّرُوحُ والطبعاتُ على قَطْعِ التَّاءِ وَوَضْلِهَا، وأكثرهم على وصلها كما في نسخة الناظم. قال حسن الوراقي: «قوله: (تحين) يُحَذَّرُ مِنْ إِشْبَاعِ فَتْحَةِ التَّاءِ فَيَتَوَلَّدُ مِنْهَا أَلْفًا^(ب) (تأحين)؛ فيُخَالِفُ اللَّفْظَ الْقُرْآنِيَّ وَالْعَرُوضَ» اهـ.

قلت: نَعَمْ هي مخالفة للفظ القرآني ولا تصح، أما من حيث العروض فالوزن مستقيم بها؛ «تَاحِيْنٌ» : مستفعلن، «إِمَامٌ صِلٌ» : مفاعِلن، «وَوَهْلًا» : مفاعِلن.

(٢) رواية «وَوَهْلًا» عند: عبدالدائم، والمزي، وزكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، والمسعودي، ونسخة الناظم، وأشار إليها: خالد الأزهرى، والقسطلاني.

قال القاري ص ٢٩٠ : «بألف الإطلاق، وبضم الواو [وتشديد الهاء]^(ج) مكسوراً، أي: ضَعُفَ وَغُلُطَ قَائِلُهُ، وَنُسِبَ إِلَى الْوَهْلِ وَالْوَهْمِ نَاقِلُهُ» اهـ.

وقال البرنابادي ص ٩٢ : «ماض مجهول» اهـ. وضَبَطَهُ بفتح الواو الثانية: «وَوَهْلًا» كُلٌّ مِنْ: مُحَقِّقُ الطَّرَازَاتِ، وجمال القرش، والشمرواني، وعلي حسن سليمان، وهو كذلك في الطبعة الباكستانية الأولى.

وقال محمود عبدالمنعم العبد ص ١١٤ : «(وَهْلٌ): فعل أمر بمعنى: (غَلُطَ)» اهـ، والغريب أنه كَتَبَهُ فِي الْبَيْتِ بضم الواو!.

وضَبَطَهُ سِيدُ لَاشِينِ أَبُو الْفَرَحِ ص ١٧٩ بفتح الواو وبفتح الهاء المشددة: «وَوَهْلًا»!.

وفي رواية: «وَقِيلَ: لَا» وهي عند: ابن الناظم، وخالد الأزهرى، والقسطلاني، وطاش كبري زاده، وابن يالوشة، وأشار إليها: المزي، وزكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري.

قال عبدالدائم ص ٢٢٥ : «يقع في بعض النسخ: (وقيل لا) بدل (ووهلا)، والأولى^(د) هي التي ضبطناها عن ناظمها آخرًا بتحقيق» اهـ.

(أ) المراد قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجِدْ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣].

(ب) كذا في الأصل، والصواب: «ألف».

(ج) في طبعات المنح الثلاث: «وتشديدها»!، والصواب ما أثبت؛ فالمشدد هو حرف الهاء وليس الواو.

(د) أي: ووهلا.

٩٣ - [و^(١) وَزَنُوهُمْ] وَكَالُوهُمْ^(٢) صَلِ كَذَا مِنْ (أَل)^(٣) وَهَا وَيَا^(٤) لَا تَفْصِلِ



= وقال القاري ص ٢٩٠ - ٢٩١: «وفي أكثر النسخ: (وقيل لا) كما [نَصَّ]^(١) عليه الرومي واختاره الأزهري^(ب)، أي: وقيل: لا وَصَلَ، أو المعنى: لا تَصِلْ بل اقطع التأء عن (حين)، لكن تعبيره (بقيل) مُشْعَرٌ بتضعيفه وهو خلاف ما عليه الجمهور، فالصواب الأول وهو مُخْتَارُ الشيخ زكريا وعليه المَعْوَلُ، ...، وبهذا يَظْهَرُ صحَّةُ نسخة (وَوَهَلَا) اهـ.

(١) عند طاش كبري زاده، والبرنابادي، والطبعة البحرينية: «أَوْ» حكاية لقوله تعالى: ﴿أَوْ وَزَنُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣].

(٢) ما بين المعقوفين هو الذي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.
قال ابن الحنبلي ص ١٧٥: «(ووزنوههم) يُقْرَأُ بَوَاوِ الصَّلَةِ، (وكالوهم) بدونها، ولو قال: (كالوهم) و^(ج)وزنوههم صَلِ بَوَاوِ الصَّلَةِ فيهما لَرَتَّبَ الكلمتين على وفق الآية^(د)» اهـ.
والمُثَبَّتُ عند عبدالدائم: «كالوهم أو وزنوههم صَلِ»، وهي التي عند الضباع.
إذن فيها روايات ثلاث:

- ووزنوههم وكالوهم صَلِ
- أَوْ وزنوههم وكالوهم صَلِ
- كالوهم أو وزنوههم صَلِ

(٣) وقع في بعض الطبعات: «كذا مِنْ أَل»، وهو غير موزون.

(٤) في أكثر الشروح والطبعات: «وها ويا».

وهما بالعكس عند: طاش كبري زاده، ونسخة الناظم: «ويا وها».
مِمَّا حَمَلَ طاش كبري زاده على أن يقول ص ٢٨٠: «وإضافة الياء إلى الضمير العائد إلى (أَل) للمناسبة بينهما في التعريف وعدم الكتابة مفصلاً» اهـ.
فَتَعَقَّبَهُ القاري بقوله ص ٢٩٤: «وقد أَخْطَأَ الرومي حيث قال في إعراب البيت: (...)، فإن الصواب أن (ها) عطفٌ على (يا)، وليست تلك الواو علامةً ضمةً الهمزة، وفي نسخة بالعكس وهو الأولى كما اخترنا؛ لِمَا فِيهِ مِنْ دَفْعِ التَّوَهُّمِ كما لا يخفى» اهـ.

(أ) في طبعة عبدالقوي عبدالمجيد: «اقتصر».

(ب) هو خالد الأزهري.

(ج) سقطت هذه الواو من المطبوع، والتصويب من المخطوط كما يقتضيه الوزن.

(د) قال تعالى: ﴿كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣].

١٦- بَابُ النَّاءِ

٩٤ - وَ(رَحِمْتُ)^(١): الزُّخْرِفُ^(٢) بِالنَّاءِ^(٣) زَبْرَهُ^(٤)
الْأَعْرَافِ^(٥) رُومِ هُودَ^(٦) كَافَ^(٧) أَلْبَقَرَهُ

(١) بالرفع كما في نسخة الناظم، وهو مبتدأ مضاف إلى «الزخرف»، قاله: طاش كبري زاده، وابن الحنبلي، وابن يالوشة، والبرنابادي.

أما القاري فإنه قال ص ٢٩٨: «برفع (رحمت) ونصبها» اهـ.
قلت: نصبه على الاشتغال أو الحكاية^(١).

وفي الطبعة الأزهرية: «ورحمتا الزخرف» بألف التثنية؛ إشارة إلى الموضعين في الزخرف، ولكن ذكر السور الأخرى يمنع من إيراد هذه الألف.

وقال المسعدي في خاتمة الباب ص ١٣٠: «هذه الكلمات المذكورة في الآيات السبعة المتقدمة من قوله: (ورحمت الزخرف) إلى هنا منصوبة بالعطف على لفظ (رحمت) إما لفظاً أو محلاً بعاطف مذكور ومقدر، وبعضها مرفوع على الحكاية» اهـ.

(٢) بالجر على الإضافة كما تقدّم.

(٣) بالقصر وجوباً للوزن.

(٤) فعل ماض؛ قال ابن الناظم ٢٩٢: «أي: كتبه الصحابة» اهـ.

(٥) بالنقل والاكْتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.

و«الأعراف» وما بعدها معطوفات على «الزخرف» بواو محذوفة، نصّ عليه: طاش كبري زاده، وابن الحنبلي، والبرنابادي.

وفي الطبعة الباكستانية الثانية: «في الأعراف» بزيادة «في»، وهو غير موزون.

(٦) بفتح الدال في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

قال ابن الحنبلي ص ١٧٧: «(و)هود (مجرور بالفتحة على أحد وجهين نحو (هند)، أو بالكسرة مع حذف التنوين للوزن» اهـ.

وقال القاري ص ٢٩٨: «وُضِبَ (هود) و(كاف) بالفتح لأنهما اسما سورتين» اهـ.

(٧) ضُبِطَ في نسخة الناظم بفتح الفاء وكسرها: هُودَ كَافَاتٍ، وَسَبَقَ أَنْ نَصَّ القاري على فتحه كما =

(أ) كما في قوله تعالى: ﴿أَهْرَاقِيْمُونَ رَحِمْتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٣٢].

٩٥ - (نِعْمَتْ^(١) هَا، ثَلَاثُ^(٢) نَحْلٍ^(٣)، إِبْرَهَمَ^(٤))
- مَعَاً - : أَخِيرَاتُ^(٥)،

= في الحاشية السابقة .

قال ابن الحنبلي ص ١٧٧ : «و(كاف) مكسور الفاء^(١) للوزن، والمراد به : ﴿كَهَيْصَ﴾ [مريم : ١]» اهـ .

(١) رفعه عند ابن الحنبلي والبرنابادي على الابتداء، وعند طاش كبري زاده عطفاً على «رحمتُ» .

(٢) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات ؛ عطفاً على «نعمتها» كما نصّ عليه ابن الحنبلي والقاري .

أما طاش كبري زاده فإنه قال ص ٢٩٠ : «(ثلاث) مضاف إلى (نحل)، ومنصوب على الظرفية، أي : في ثلاث مواضع في النحل» اهـ .

فَتَعَقَّبَهُ القاري بقوله ص ٣٠٠ : «ولا يصح قول الرومي : (إنه نصب على الظرفية) ؛ إذ ليس في الكلام ما يصلح أن يكون ظرفاً له، وجَعَلَهُ ظرفاً لقوله : (نعمتها) مُخِلٌّ بالمعنى ؛ لأنَّ ضميرَ (نعمتها) راجعٌ إلى البقرة» اهـ .

وقال القاري ص ٣٠٠ : «والمفهوم من كلام الشيخ زكريا أنهما^(ب) منصوبان حيث قال : (وَزَبَرَ بالتاء أيضاً «نعمتها»)» اهـ .

(٣) بالجر على الإضافة .

(٤) قال ابن الناظم ص ٢٩٤ : «و(إِبْرَهَمَ) لغةٌ في (إِبْرَاهِيمَ)» اهـ .

وقال ابن الحنبلي ص ١٨١ : «بفتح الهاء مع ترك الألف والياء، لغةٌ في (إبراهيم)» اهـ .
ووقع في بعض الطبعات : «إِبْرَاهَمَ» بإثبات الألف، وهو غير موزون، وإن كان لغةً أيضاً في «إبراهيم» .

وفي بعضها : «أَبْرَهَمَ» بالنقل، وهو - وإن جاز وزناً - خلاف الأصل الذي هو القطع .
(٥) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات ؛ صفة لـ «ثلاث» كما صرح به ابن الناظم وآخرون .
قال ابن الحنبلي ص ١٨٠ : «و(أخيراتُ) خبر (هي) المحذوف العائد إلى (ثلاث نحل)» اهـ .
أما القاري فإنه قال ص ٣٠٠ : «ضبط (أخيراتُ) بالنصب على الحال من مجموع (ثلاث نحل) وموضعي إبراهيم ؛ احترازٌ من أوائل النحل وأول إبراهيم، وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي : وهُنَّ أخيراتُ» اهـ .

وهو منصوب عند طاش كبري زاده لكونه صفةً لـ «ثلاث» المنصوب عنده على الظرفية .

(أ) في الأصل : «ألفاً» وهو تصحيف .

(ب) أي : «نعمتها» و«ثلاث» .

- ٩٥ - عُقُودُ^(١) الثَّانِ^(٢): «هَمْ»^(٣)
- ٩٦ - لُقْمَانُ^(٤)، ثُمَّ

(١) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

قال ابن الحنبلي ص ١٨٠: «مرفوع على أنه عطف على المرفوع قبَّله، وكذا (لقمان) و(فاطر) و(عمران)» اهـ.

وقال القاري ص ٣٠١: «ضُبُّ (عقود الثَّانِ) بضم الدال وفتحها، والضم هو الاتِّمُّ على أنه عطف على (ثلاثُ)» اهـ.

وهو بالنصب عند طاش كبري زاده عطفاً على «ثلاثُ» المنصوب عنده على الظرفية.

(٢) يحذف يائه وجوباً للوزن.

(٣) الذي في عامة الشروح والطبعات: «هَمْ».

والذي عند عبدالدائم: «ثُمَّ»، وقال ص ٢٣١: «وقوله: (الثَّانِ ثُمَّ) بمعنى: هناك، وهي النسخة التي ضبطناها عن الناظم، وفي بعض النسخ: (هَمْ) مكان (ثُمَّ) يشير إلى الآية الكريمة: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ قَوْمٌ﴾^(١) [المائدة: ١١]» اهـ.

أما نسخة الناظم فرسُم الكلمة فيها يحتمل اللفظين: تَصْحِيفٌ.

وأشار إلى رواية «ثُمَّ» كُلُّ مَنْ: زكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي.

أما القاري فإنه قال ص ٣٠١: «وَأَمَّا مَا فِي نَسْخَةِ بَدَل (هَمْ): (ثُمَّ) - بفتح المثلثة - أي: هناك، كما نقله الشيخ زكريا؛ فهو تصحيفٌ للمبني وتحريفٌ للمعنى^(ب)، وَأَعْرَبُ مِنْ هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْيَمْنِيُّ مِنْ أَنَّ فِي بَعْضِ النُّسخ: (ثُمَّ) بضم الثاء، أي: ثُمَّ لِقْمَان» اهـ.

وَتَبِعَهُ الْبِرْنَابَادِيُّ حَيْثُ قَالَ ص ٩٥: «وَأَمَّا مَا فِي نَسْخَةِ: (ثُمَّ) بفتحِ الثاءِ أَوْ ضَمِّهَا فَتَصْحِيفٌ» اهـ. ووقع في بعض الطبعات: «هَمْ» بضم الهاء، وهو وَهَمْ.

(٤) بإيقائه ممنوعاً من الصرف، ولا يصح تنوينه كما وقع في بعض الطبعات فإنه غير موزون.

قال القاري ص ٣٠١: «برفع (لقمان) و(فاطر)، وفي نسخة بنصبهما على منوال ما سبق في (عقود)، ولعل وجه النصب على نزع الخافض، أو على أنه مفعولٌ (زَبَرَ) كما تقدم، وكذا قوله:

(عمران)» اهـ

(أ) وَهَمْ مُحَقَّقُ الطَّرَازَاتِ إِذْ أَثَبَّتَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣١].

(ب) لعل القاري كَتَبَهُ ثُمَّ يَطْلُغُ عَلَى قَوْلِ عَبْدِالدَائِمِ: «وهي النسخة التي ضبطناها عن الناظم» اهـ.

٩٦ - ... فَاطِرٌ^(١)، كَالطُّورِ^(٢)، عِمْرَانُ^(٣). (لَعْنَتْ)^(٤): بِهَا وَالْثُورِ^(٥)

٩٧ - وَ(أَمْرَأْتُ)^(٦): يُوْسُفَ،

(١) راجع الحاشية السابقة.

(٢) في نسخة الناظم وهو الذي عند طاش كبري زاده^(١): «والطور» بالواو، ولعله مجرور بإضمار «في»، أي: وفي الطور.

وفي صدر هذا البيت طمس في نسخة الناظم: ~~فَتَأْتِيهِ مِنَ الطُّورِ~~.

(٣) راجع التعليق على «عقود» و«لقمان».

(٤) بفتح التاء حكاية لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ [آل عمران: ٦١]، وقوله سبحانه: ﴿وَالْخَمْسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [النور: ٧].

وفي نسخة الناظم وبعض الشروح والطبعات: «لعنت» بالتثنية مرفوعاً، وهو موزون، إلا أن إبقائه على الحكاية أولى ما دام موزوناً بها.

(٥) بالجر عطفاً على الضمير المجرور^(ب) المتصل «بها»، قاله: طاش كبري زاده، وابن الحنبلي، والقاري.

(٦) بالرفع عطفاً على «رحمت» عند طاش كبري زاده، وعلى الابتداء عند القاري.

ونقل القاري عن اليميني قوله ص ٣٠٢ - ٣٠٣: «مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف تقديره: ومنها امرأت» اهـ.

وقال القاري ص ٣٠٢: «والمفهوم من شرح الشيخ زكريا أن (امرات) منصوبة مضافة حيث قدر (ورب)، فتدبر» اهـ.

وقال طاش كبري زاده ص ٢٩٣: «(وامرات) عطف على (رحمت الزخرف) مضاف إلى (يوسف) والإضافة بمعنى (في)، وكذا (يوسف) مضاف إلى (عمران)، و(عمران) إلى (القصص) والإضافة لأدنى ملابسة» اهـ.

ورده القاري بقوله ص ٣٠٣: «وَأَعْرَبَ الرومي حيث جعل (امرات) مضافة إلى يوسف...، ووجه الغرابة لا يخفى على ذوي الثهي» اهـ.

قلت: لا يترن البيت إلا بتثنية «امرات» كما نص عليه القاري، ولا تغتر بكثرة من أضافه من مُحَقِّقِي الشروح والطبعات.

(أ) أشار المحقق إلى أنه في إحدى نُسَخ التحقيق: «كالطور».

(ب) كقراءة حمزة: ﴿نَسَاءُ لَوْ يَدِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١]، وهو جاز عند الكوفيين وغير جائز عند البصريين.

٩٧ - عِمْرَان^(١)، أَلْقَصَصُ،

تَحْرِيم^(٢). (مَعْصِيَتُ) ^(٣): بِ«قَدْ سَمِعَ» ^(٤) يُخَصُّ ^(٥)

(١) بنصب «يوسف» و«عمران» في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.
قال القاري ص ٣٠٢: «بنصب (يوسف) و(عمران) على الظرفية، أي: الكائنة فيهما^(١)، وكذا (القصص) وسُكِّنَ بالوقف» اهـ.
ونَقَلَ القاري عن اليميني قوله: «(يوسف) مبتدأ، خبره محذوف، أي: مَحَلُّهَا سورة يوسف، وقوله: (عمران القصص) معطوفان على (يوسف)، وحرف العطف محذوف للوزن» اهـ.
وعند الشمراني في جامعه:
وامرأت يوسف آل عمران القصص
بزيادة «آل»، وهو غير موزون.

(٢) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.
أما القاري فقال ص ٣٠٣: «منصوب أيضاً على الظرفية أو على المفعولية» اهـ.
ولا يجوز تنوينه كما وقع في بعض الطبعات.
(٣) بإسكان التاء وجوباً للوزن^(ب) كما نصَّ عليه ابنُ الحنبلي، وقال ص ١٨٢: «والأوَّلَى أَنْ يُجْعَلَ^(ج) مَحْكِيَّيْنِ بالإسكان على وَقْفٍ مَنْ يَقِفُ عليهما بالتاء» اهـ.
وغريب قول القاري ص ٣٠٣: «و(معصيت) مُنَوَّنَةٌ لِكُونِهَا مبتدأ، وَجُوزَ جَرُّهُ حكايةً لأنها وَرَدَتْ في القرآنِ مجرورةً» اهـ.
ومثله لَا يَقَعُ فِي مِثْلِ هَذَا!؛ فلا يجوز في تاء «معصيت» إلا الإسكان كما نصَّ عليه ابن الحنبلي، ولا يَتَزَنُ البيتُ بتحريكها فضلاً عن تنوينها، فلا تَغْتَرُّ بكثرة مَنْ نَوَّنَهُ مِنْ مُحَقِّقِي الشروح والطبعات.

(٤) بإسكان العين وجوباً للوزن، فالمراد قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾ [المجادلة: ١].
(٥) قال القاري ص ٣٠٣: «و(يُخَصُّ) بصيغة المجهول، ويجوز تذكيره باعتبار لفظ (قد سمع)، وتأنينه باعتبار سورتَه» اهـ.

(أ) في الأصل: «فيها»، والتصويب من الطبعتين الآخرين.
(ب) المراد قوله تعالى: ﴿بِالْأَنفِ وَالْعَدُونِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ﴾ [المجادلة: ٨ و٩].
(ج) أي: «مَعْصِيَتُ»، و«سُنَّتُ» التي في البيت الآتي.

٩٨ - (سَجَرَت) ^(١): الدُّخَان ^(٢). (سُنَّت) ^(٣): فَاطِر ^(٤)

كُلًّا ^(٥)، وَالْأَنْفَال ^(٦)، وَحَرْف ^(٧) غَافِرٍ

= قلت: تذكيره بالمشاة التحتية: «يُخَصُّ»، وتأتيه بالمشاة الفوقية: «تُخَصُّ»، وهو بالتذكير في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

(١) بالرفع في نسخة الناظم وبعض الشروح والطبعات.
قال البرنابادي ص ٩٧: «مرفوع لفظاً مبتدأ، خبره: مرسومٌ بالتاء، أو منصوب مفعول (زَبَرَ) على قياس ما مرَّ» اهـ.
والأولى أن يُضَبَّط بالفتح كما في أكثر الشروح والطبعات؛ حكاية لقوله تعالى: ﴿إِنَّ سَجَرَتَ الزُّقُومِ﴾ [الدُّخَان: ٤٣].

(٢) بالجر على الإضافة، نصَّ عليه: طاش كبري زاده، والقاري.
وجَوَزَ القاري نصُّه حيث قال ص ٣٠٤: «بجر (الدخان) على أن الإضافة بمعنى (في)، ويجوز نصبه على الظرفية بنزع الخافض» اهـ.
فائدة: «الدُّخَان» بتخفيف الحاء المعجمة، وعامة الناس يُشَدِّدُونَهَا: «الدُّخَان» وهو خطأ؛ قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فُصِّلَتْ: ١١]، وقال أيضاً: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الدُّخَان: ١٠].

(٣) بإسكان التاء وجوباً للوزن، فالمراد كقوله تعالى: ﴿سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ﴾ [فاطر: ٤٣].

(٤) بالجر على الإضافة.

(٥) قال طاش كبري زاده ص ٢٩٥: «(كلًّا): حال من (سُنَّت فاطر)» اهـ، وكذا القاري.

(٦) بالنقل والاكْتِفَاء بحركة اللام عن همزة الوصل.

وهو مجرور عطفاً على «فاطر»، نصَّ عليه: طاش كبري زاده، والقاري.

(٧) رواية «وَحَرْفٍ غَافِرٍ» عند: عبدالدائم، وخالد الأزهرى، وزكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي، وابن يالوشة، وأشار إليها القاري.

قال د. أشرف طلعت ص ٤١: «قول الناظم: (وحرف غافر) يُقْرَأُ بنصب ^(١) الفاء وجرها» اهـ.

وفي رواية: «وَأُخْرَى غَافِرٍ» وهي عند: ابن الناظم، والمزي، والقسطلاني، وطاش كبري زاده، والقاري، والمسعودي، ونسخة الناظم، وأشار إليها: ابن الحنبلي، والفضالي.

قال القاري ص ٣٠٤: «(وأخرى) أي: وسُنَّت أخرى هي في غافر، ف(أخرى) في محل جر، =

(أ) كما ضَبَّطَه الشيخ أيمن سعيد ص ٥٦، ونصبه على نزع الخافض.

- ٩٩ - (فُرْتُ عَيْنٍ)^(١). (جَنَّتْ)^(٢): فِي وَفَعَتْ.
(فَطَرْتُ)^(٣). (بَقِيَتْ)^(٤). وَ(أَبْنَتْ)^(٥). وَ(كَلِمَتْ):
١٠٠ - أَوْسَطَ^(٦) الْأَعْرَافِ^(٧). وَكُلُّ مَا^(٨) اخْتَلَفَ جَمْعاً وَفَرْداً فِيهِ: بِالتَّاءِ عُرِفَ



- = و(غافرٍ) بَدَلُهُ، وفي بعض الأصول: (وحرفٍ غافرٍ) بالجر^(١) مضافاً اهـ.
هذا وقد قال ابن الناظم ص ٢٩٥: «(وأخرى غافر) أي: آخرها» اهـ.
فَتَعَقَّبَهُ الْقَارِي بِقَوْلِهِ ص ٣٠٤: «... وفي غافر: ﴿سُتَّتَ اللَّهُ أَلَّتِي قَدْ خَلَّتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ﴾ [الآية: ٨٥] وهي آخر السورة، لكن قول ابن المصنّف: «(أخرى غافر) أي: آخرها» غير مستقيم؛ للفرق بين الآخر والأخرى كما لا يخفى على ذوي النهى، ومع ذلك فهو بيانٌ لِمَحَلِّهِ لَا احْتِرَازٌ عَنْ أَوَّلِهِ أَوْ آخِرِهِ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ تَعَدُّدِهِ^(ب) اهـ.
وقال زكريا الأنصاري ص ١٠٩: «وفي نسخة: وأخرُ غافرٍ»^(ج) اهـ، بسكون الراء وجوباً للوزن، وأشار إليها د. أشرف طلعت ص ٤١.
(١) قال تعالى: ﴿فُرْتُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ﴾ [القصص: ٩].
(٢) بتنوينه وجوباً للوزن، والمراد قوله تعالى: ﴿وَحَنَّتْ يَعِيرٍ﴾ [الواقعة: ٨٩].
(٣) بسكون التاء وجوباً للوزن، والمراد قوله تعالى: ﴿فَطَرَتْ اللَّهُ﴾ [الرُّوم: ٣٠].
(٤) بسكون التاء وجوباً للوزن، والمراد قوله تعالى: ﴿بَقِيَتْ اللَّهُ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [هود: ٨٦].
(٥) بتنوينه وجوباً للوزن، والمراد قوله تعالى: ﴿أَبْنَتْ عِمْرَانَ﴾ [التحریم: ١٢].
(٦) قال طاش كبري زاده ص ٢٩٦: «ظرف ل(كلمت)» اهـ، وكذا القاري.
(٧) بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.
(٨) كُتِبَتْ «وكل ما» في بعض الشروح والطبعات هكذا: «وكلما»، وهو خطأ بَيِّنٌ؛ ف«كُلُّ»: مبتدأ^(د)، و«ما» اسم موصول في محل جر بالإضافة، ولا يصح نصبه كما عند بعضهم: «وكل ما».

(أ) عطفاً على «الأنفال».

(ب) فلفظ «سنت» لم يَرِدْ في سورة غافر إلا مرة واحدة.

(ج) لم أجد هذه العبارة في الطبعتين الآخرين للدقائق المحكمة.

(د) قاله طاش كبري زاده ص ٢٩٦.

١٧- بَابُ هَمْزِ الْوُصْلِ

- ١٠١ - وَأَبْدَأُ بِهَمْزِ الْوُصْلِ مِنْ فِعْلٍ بِضَمٍّ إِنْ كَانَ ثَالِثٌ مِنَ الْفِعْلِ يُضَمُّ
١٠٢ - وَأَكْسِرُهُ حَالَ الْكُسْرِ وَالْفَتْحِ، وَفِي الْأَسْمَاءِ ^(١) غَيْرِ ^(٢) اللَّامِ كَسْرُهَا ^(٣)، وَفِي ^(٤):

(١) بالنقل والاكْتِفَاء بحركة اللام عن همزة الوصل.
(٢) قال القاري ص ٣١٠: «و(غير) إما مجرور على أنه نعتُ (الأسماء)، أو منصوب على الاستثناء» اهـ.

وإليك صورتها من نسخة الناظم فكأنها بأكثر من حركة: آءٌ غَيْرِهَا .
(٣) المثبت عند البرنابادي ص ١٠١: «كُسْرُهُ» ^(١)، وأشار إلى الرواية المشهورة.
(٤) انقسم الشُّرَاحُ هنا بحسب المعنى المراد إلى فريقين:
أحدهما: ذَهَبَ إِلَى أَنَّ «وَفِيَّ» اسْمٌ بِمَعْنَى «تَامٌ».

قال زكريا الأنصاري ص ١١٤: «(كسرها) أي: كسرُ الهمزة فيها (وَفِيَّ) أي: تَامٌ» اهـ.
وقال ابن الحنبلي ص ١٨٩: «... فإنه أراد بذلك أَنَّ كَسْرَهَا فِي الْأَسْمَاءِ تَامٌ، ثُمَّ بَيَّنَ تِلْكَ الْأَسْمَاءَ بِقَوْلِهِ: ابْنِ...» اهـ، وقال أيضاً ص ١٩١: «... وَفِي الثَّانِي ^(ب) الْجِنَاسُ الْمُركَّبُ ^(ج) بين (في) الْمُركَّبِ مِنَ الْوَاوِ، (وَفِيَّ) بِمَعْنَى (تَامٌ)» اهـ.
وقال الفضالي ص ٤٣٩: «(وَفِيَّ) أي: تَامٌ» اهـ.
وقال القاري ص ٣١٠: «بتشديد الياء، سُكِّنَ وَقَفًا أَوْ خُفِّفَ فَهُوَ (فَعِيلٌ) بِمَعْنَى (وَافٍ)، أي: تَامٌ، وَالْمَعْنَى: كَسْرُ الْهَمْزَةِ فِيهَا تَامٌ» اهـ.

وَالْآخَرُ: ذَهَبَ إِلَى أَنَّ «فِي» حَرْفُ جَرٍّ، وَالْوَاوُ قَبْلَهَا حَرْفُ عَطْفٍ، وَهُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ شَرْحِ ابْنِ النَّازِمِ، وَالْمَزْيِ، وَالْقَسْطَلَانِيِّ، وَطَاشِ كَبْرِيِّ زَادِهِ.
قال طاش كبري زاده ص ٣٠٢ - ٣٠٣: «(وفي الأسماء) خبر مقدم لقوله: (كسرها)...»،
قوله: (وفي ابن) عطف على قوله: (وفي الأسماء)، أي: الكسر في ابن...» اهـ. =

(أ) الضمير عائد على الهمز.
(ب) أي: وفي البيت الثاني وهو: «واكسره حال الكسر...».
(ج) الجنس المركَّب: هو أن يتفق اللفظان في الحروف والحركات والخط مع اختلاف معناهما بشرط أن يكون أحدهما تاماً والآخر مركَّباً مع حرفٍ لا غير.

١٠٣ - (ابن) مَعَ (ابْنَةٍ)^(١) (أُمْرِي) وَ(أُنْتَيْنِ) وَ(أُمْرَأَةٍ) وَ(أَسْمِ) مَعَ (أُنْتَيْنِ)

* * *

= فَتَعَقَّبَهُ القاري بقوله ص ٣١١ - ٣١٢: «وأما قول الرومي (...) فليس في محله بل خطأ من جهة المبنى وكذا من طريقة المعنى ...» اهـ، ثم شَرَعَ في تبيينه مبنى ومعنى.
أما ابن يالوشة فجزم بأنه حرفٌ جرٌّ حيث قال ص ٩٨: «... فعلى هذا يكون قوله: (وفي) حَرْفٌ جَرٌّ لا اسمٌ، تأمَّلْ» اهـ.

والواضح من ترقيم د. أيمن سويد أنه حرف جر ص ١١: «...»، وفيه.

وعليه يكون «ابن» في البيت الآتي:

- بدلاً من «الأسماء» كما نصَّ عليه: زكريا الأنصاري، والفضالي، والقاري.
قال القاري ص ٣١١: «فقوله: (ابن) بالجر بدلٌ من (الأسماء) كما قاله الشيخ زكريا، أو عطف بيان وهو الأظهر؛ فالمرادُ من (الأسماء) الآتية» اهـ.
- أو اسماً مجزوراً عند مَنْ اعتبر «في» حرف جر.

(١) إن كان المراد اللفظ الذي في القرآن فقط فهو بالتاء المفتوحة: ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ﴾ [التحريم:

١٢]، فإن كان المراد على إطلاقه فهو بالتاء المربوطة كما في نسخة الناظم.

ولا يجوز تنوينه كما وقع في بعض الطباعات.

١٨- بَابُ الْوَقْفِ عَلَى أَوَاخِرِ الْكَلِمِ

- ١٠٤ - وَحَاذِرِ الْوَقْفَ بِكُلِّ الْحَرَكَةِ إِلَّا إِذَا رُمْتَ فَبَعْضُ^(١) الْحَرَكَةِ^(٢)
- ١٠٥ - إِلَّا بِفَتْحٍ أَوْ^(٣) بِنَصْبٍ، وَأَشِمْ^(٤) إِشَارَةً^(٤) بِالضَّمِّ: فِي رَفْعٍ وَضَمٍّ



- (١) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.
- وظاهرُ كلامِ ابنِ الحنبلي أنه مبتدأ مؤخر حيث قال ص ١٩١: «(فبعض حركة) يريد: فهناك بعض حركة» اهـ، وكذا ابن يالوشة.
- أما طاش كبري زاده فإنه قال ص ٣١١: «نصب على أنه مفعول لفعل محذوف، أي: أيت (بعض)، وهو مضاف إلى (الحركة)» اهـ، وتبعه القاري.
- وأجازهما د. أشرف طلعت ص ٤٢.
- (٢) بالتعريف عند: عبدالدائم، وخالد الأزهرى، والمزى، والفضالي، والقاري، والمسعودي، ونسخة الناظم.
- قال القاري ص ٣٢١: «هذا وفي النظم إبطاء^(١) بتكرار (الحركة) وهو عيب» اهـ.
- وهو نص منه أنه بالتعريف لأن الأول كذلك.
- وفي رواية: «فبعض حركة» بالتنكير عند: ابن الناظم، والقسطلاني، وزكريا الأنصاري، وطاش كبري زاده، وابن الحنبلي، وابن يالوشة.
- (٣) قال القاري ص ٣١٧: «وفي نسخة: وَبِنَصْبٍ» اهـ، بالواو.
- (٤) قال طاش كبري زاده ص ٣١١: «تميز من (أشِمْ)» اهـ.
- وقال البرنابادي ص ١٠٤: «منصوب لفظاً مفعول له للفعل» اهـ.

(أ) يُعَدُّ الإِبطاءُ من عيوب القوافي، وهو: تَكَرُّرُ الْكَلِمَةِ نَفْسَهَا بِمَعْنَاهَا فِي قَافِيَةِ الْقَصِيدَةِ الْوَاحِدَةِ، دُونَ فَصْلِ بَيْنَهُمَا بِسَبْعَةِ آيَاتٍ أَكْثَرُ، وَلَا يُعَدُّ إِبطاءً كَوْنُ إِحْدَى الْكَلِمَتَيْنِ مَعْرِفَةً وَالْأُخْرَى نَكْرَةً.

[خَاتِمَةُ «الْجَزَرِيَّة»]

- ١٠٦ - وَقَدْ تَقَضَّى^(١) نَظْمِي^(٢) «الْمُقَدِّمَةُ»^(٣) مِنْي لِقَارِي^(٤) الْقُرْآنِ^(٥) تَقْدِيمَهُ^(٦)
- ١٠٧ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامٌ ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدُ وَالسَّلَامُ
- ١٠٨ - [عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى^(٧) وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَتَابِعِي مَنْوَالِهِ
- ١٠٩ - أَبْيَاتُهَا: «قَافٌ» وَ«زَايٌ»^(٨) فِي الْعَدَدِ^(٩) مَنْ يُحْسِنُ^(١٠) التَّجْوِيدَ يَظْفَرُ بِالرَّشْدِ^(١١)



- (١) قال طاش كبري زاده ص ٣١٤: «وفي بعض النسخ: (وَقَدْ أَنْقَضَى)، والأول أصح» اهـ، وكذا القاري. قلت: لا يتزن البيت برواية «انقضى».
- (٢) بتحريك الياء وجوباً للوزن، نَصَّ عليه: القسطلاني، والفضالي، والقاري.
- (٣) بكسر الدال وفتحها، والكسر أشهر، راجع البيت رقم ٤.
- (٤) قال القاري ص ٣٢٢: «ويجوز أن يكون (قارئ القرآن) مفرداً مراداً به الجنس، أو جمعاً حذف نونه للإضافة» اهـ، راجع البيت رقم ٣.
- (٥) بغير هَمْزٍ كقراءة ابن كثير، راجع البيت رقم ٢٧.
- (٦) ويجوز ضم الدال: «تَقْدُمَةُ».
- (٧) عند القاري: «أحمد»، وقال ص ٣٢٢: «بتنوين (أحمد) للضرورة، وفي نسخة بدله لفظ (المصطفى) وهو أولى كما لا يخفى» اهـ.
- (٨) في حساب الجُمَّل: القاف = ١٠٠، والزاي = ٧، فالمجموع: ١٠٧.
- (٩) عند عبدالرازق موسى ص ١٠٩: «بِالْعَدَدِ».
- (١٠) رواية «مَنْ يُحْسِنُ» عند: زكريا الأنصاري^(١)، وابن يالوشة، والبرنابادي.
- وفي رواية: «مَنْ يُتَّقِنُ» وهي عند: عبدالرازق موسى، وعلي حسن سليمان، والقرش، ود. محمد شرعي.
- (١١) قال د. أيمن سويد ص ١٣: «البيتان اللذان بين حاصرتين من زيادات بعض العلماء، وليس من أصل المنظومة» اهـ.
- وانظر الأمر وافياً في الصفحة الآتية تحت عنوان «خاتمة حول خاتمة الجزرية».

(أ) في الطبعة التي اعتمدتها لشرحه: «من يتقن»، وهو خلاف ما في الطبعتين الآخرين لشرحه.

خَاتِمَةٌ حَوْلَ خَاتِمَةِ الْجَزَرِيَّةِ

- ١٠٦ - وَقَدْ تَقَضَّى نَظْمِي «الْمُقَدِّمَةَ» مِنِّي لِقَارِي الْقُرْآنِ تَقْدِيمَهُ
 ١٠٧ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامٌ ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدُ وَالسَّلَامُ
 ١٠٨ - [عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَتَابِعِي مِنْوَالِهِ
 ١٠٩ - أَبْيَاتُهَا: «قَافٌ» وَ«زَايٌ» فِي الْعَدَدِ مَنْ يُحْسِنُ التَّجْوِيدَ يَطْفُرُ بِالرَّشْدِ]

أ- البيتان ١٠٦ و ١٠٧ مثبَتان في نسخة الناظم وجميع الشروح والطبعات، ولا يجوز الفصل بينهما كما يفعل بعضهم، وَلَمْ يُشْرَ إِلَى شَيْءٍ بَعْدَهُمَا: ابْنُ النَّاظِمِ، وَخَالِدُ الْأَزْهَرِي، وَالْمَزْيِي، وَالْقَسْطَلَانِي، وَطَاشُ كَبْرِي زَادَهُ.

ب- أما عبدالدائم فقد اكتفى بهما ثم قال ص ٢٤٤ - ٢٤٥: «وَلَمْ يُطِيعِ النَّازِمَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَصْلِيَ عَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ لَضِيقِ الْمَقَامِ وَطَلَباً لِلْإِخْتِصَارِ مَعَ قَصِيدَةٍ لِدَلِّكَ وَعِظَمِ الْأَهْتِمَامِ، وَقَدْ كَمَلْتُهَا بَيْتٍ فِي ذَلِكَ فَتَمَّ النَّظْمُ فَقُلْتُ:

عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ^(١) وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَطْهَارِ^(٢)

ج- وقال زكريا الأنصاري ص ١١٨: «وَفِي نَسْخَةٍ بَعْدَ (وَالسَّلَامِ): ...» اهـ، وَذَكَرَ الْبَيْتَيْنِ ١٠٨ وَ ١٠٩، وَكَذَا ابْنُ يَالُوشَةَ.

د- وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ الْحَنْبَلِيِّ الْبَيْتَ ١٠٩ الْبَتَّةَ كَمَا فِي شَرْحِهِ الْمَخْطُوطِ، خِلَافاً لِمُحَقِّقِهِ الَّذِي أَفْحَمَهُ فِي شَرْحِهِ الْمَطْبُوعِ.

هـ- وَعَزَا ابْنُ الْحَنْبَلِيِّ وَالْقَارِي الْبَيْتَ ١٠٨ إِلَى بَعْضِ النَّسَخِ، إِلَّا أَنَّ الْقَارِي أَثْبَتَ «أَحْمَدٍ» بَدَلَ «الْمُصْطَفَى» وَأَشَارَ إِلَيْهِ.

و- وَعَنِ الْبَيْتِ ١٠٩ يَقُولُ ابْنُ الْحَنْبَلِيِّ ص ١٩٨: «... لَكِنْ لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا

(١) بِتَحْرِيكِ حُرُوفِ الرَّوْيِ، وَلَا يَجُوزُ إِسْكَانُهُ كَمَا فَعَلَ مُحَقِّقُ الطَّرَازَاتِ.

(٢) ذَكَرَهُ زَكْرِيَا الْأَنْصَارِيُّ وَشَرَحَهُ، وَعَزَاهُ الْقَارِي إِلَى بَعْضِ النَّسَخِ، وَلَعَلَّهُمَا لَمْ يَطَّلِعَا عَلَى عِبَارَةِ عَبْدِالدَّائِمِ، وَمِنْ الطَّرِيفِ أَنَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِهِمَا الْمُسْعَدِيُّ لِيَعْزُوهُ إِلَى عَبْدِالدَّائِمِ.

البيت مع مَتْلُوهِ^(١) خارج عن المقدمة بقرينة قوله في صدرهما: وقد تقضى نظمي المقدمة» اهـ.

ز- وعن البيت ١٠٩ يقول د. أشرف طلعت ص ٤٣: «وليس هذا البيت الأخير من الجزرية قُطْعاً؛ إذ لو كان منها لَزَادَتِ الأبياتُ إلى مِئَةٍ وثمانٍ، وَلَوْجَبَ أن يقال: أبياتها (قاف) (وحاء) في العدد، إضافةً إلى أن قائلَ هذا البيتِ معروفٌ، وهو الشيخُ المقرئُ محمدُ بنُ أحمدَ السَّلْسِلِيِّ، نسبةً إلى (مِئَةِ ابنِ سَلْسِيل) بالقرب من (المَنزَلَة) بمصر، ذَكَرَ ذلك ابنُ غازي في شرحه على الجزرية» اهـ.

ح- وعند الضباع والطبعين البحرينية والباكستانية الثانية بَدَل البيت ١٠٨: على النبي المصطفى مُحَمَّدًا^(٢) وآله وصَحْبِهِ ذَوِي الهُدَى ط - وقال د. أيمن سويد ص ١٣: «البيتان اللذان بين حاصرتين من زيادات بعض العلماء، وليس من أصل المنظومة» اهـ.

ي - وأخْتِمُ بقول زكريا الأنصاري ص ٣١: «وَعِدَّةُ أبيتها مِئَةٌ وسبعةٌ على ما في أكثرِ السُّنَخِ، ومِئَةٌ وثمانيةٌ على ما في أَقْلَها» اهـ.



(١) في المطبوع: «متلويه»، والتصويب من المخطوط، ومراده بَمَتْلُوهِ: البيت ١٠٨ .

(٢) بنصب «مُحَمَّدًا» على المدح وذلك بقطع النعت؛ احترازاً من أن يقع في القافية إصرافٌ: وهو اختلاف حركة الرَّوِيِّ بين الفتحة وغيرها، وهو من عيوب القوافي.

تَحْفَةُ الْأَطْفَالِ وَالْغُلَامِ
فِي تَجْوِيدِ الْقُرْآنِ

مِنْ نَظْمِ الشَّيْخِ الْمُقَرَّبِ

سُلَيْمَانَ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَبَرِيِّ الشَّاهِدِ بِالْأَفْئِدَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَنْ تَحْفَةَ الْأَطْفَالِ وَالْعِلْمَانِ

فِي تَجْوِيدِ الْقُرْآنِ

[مُقَدِّمَةُ «التَّحْفَةُ»]

- ١ - يَقُولُ رَاجِي رَحْمَةِ الْعُفُورِ دَوْمًا سُلَيْمَانُ هُوَ الْجَمْزُورِي:
- ٢ - الْحَمْدُ لِلَّهِ مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَمَنْ تَلَا
- ٣ - وَبَعْدُ: هَذَا النَّظْمُ لِلْمُرِيدِ فِي: الثُّونِ، وَالتَّنْوِينِ، وَالْمُدُودِ
- ٤ - سَمَّيْتُهُ بِ«تَحْفَةِ الْأَطْفَالِ» عَنْ شَيْخِنَا أَلَمِيهِي ذِي الْكَمَالِ
- ٥ - أَرْجُو بِهِ أَنْ يَنْفَعَ الطُّلَابَا وَالْأَجَرَ وَالْقُبُولَ وَالْثَوَابَا

١- أَحْكَامُ الثُّونِ السَّاكِتَةِ وَالتَّنْوِينِ

- ٦ - لِلثُّونِ إِنْ تَسْكُنَ وَلِلتَّنْوِينِ أَرْبَعُ أَحْكَامٍ، فَخُذْ تَبْيِينِي
- ٧ - فَالْأَوَّلُ: الْإِظْهَارُ قَبْلَ أَحْرَفِ
- ٨ - هَمْزٍ فَهَاءٍ ثُمَّ عَيْنٍ حَاءٍ
- ٩ - وَالثَّانِ: إِدْغَامُ بِسْتَةٍ أَتَتْ فِي «يَرْمُلُونَ» عَنْدهُمْ قَدْ ثَبَتَتْ
- ١٠ - لَكِنَّهَا قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُدْغَمَا فِيهِ بِغُنَّةٍ بِ«يَنُمُو» عَلِيمَا
- ١١ - إِلَّا إِذَا كَانَا بِكَلِمَةٍ فَلَا تُدْغَمُ كَ«دُنْيَا» ثُمَّ «صِنَوَانٍ» تَلَا
- ١٢ - وَالثَّانِ: إِدْغَامُ بِغَيْرِ غُنَّةٍ فِي الْلَامِ وَالرَّاءِ ثُمَّ كَرَّرْنَاهُ
- ١٣ - وَالثَّلَاثُ: الْإِفْلَابُ عِنْدَ الْبَاءِ مِيمًا بِغُنَّةٍ مَعَ الْإِخْفَاءِ

- ١٤ - وَالرَّابِعُ: الْإِخْفَاءُ عِنْدَ الْفَاضِلِ مِنْ الْحُرُوفِ وَاجِبٌ لِلْفَاضِلِ
 ١٥ - فِي خَمْسَةِ مِنْ بَعْدِ عَشْرِ، رَمَزُهَا فِي كَلِمٍ هَذَا أَلْبَيْتِ قَدْ ضَمَّنْتُهَا:
 ١٦ - «صِفْ ذَاتَنَا كَمْ جَادَ شَخْصٌ قَدْ سَمَا دُمَ طَبِيباً زِدْ فِي ثَقَى ضَعُ ظَالِمًا»

٢- حُكْمُ التُّونِ وَالْمِيمِ الْمُشَدَّدَتَيْنِ

- ١٧ - وَ غُنَّ مِيمًا ثُمَّ نُونًا شُدُّدَا وَ سَمَّ كُلاًَّ حَرْفَ غُنَّةٍ بَدَا

٣- أَحْكَامُ الْمِيمِ السَّاكِنَةِ

- ١٨ - وَالْمِيمُ إِنْ تَسَكَّنَ تَجِي قَبْلَ الْهَجَا لَا أَلِفَ لِيَنَّةٍ لِذِي الْحِجَا
 ١٩ - أَحْكَامُهَا ثَلَاثَةٌ لِمَنْ ضَبَطَ: إِخْفَاءٌ، أَذْغَامٌ، وَإِظْهَارٌ، فَقَطُ
 ٢٠ - فَالْأَوَّلُ: الْإِخْفَاءُ عِنْدَ أَلْبَاءِ وَ سَمَّهِ الشُّفُويِّ لِلْفُرَّاءِ
 ٢١ - وَالثَّانِ: إِذْغَامٌ بِمِثْلِهَا أَتَى وَ سَمَّ إِذْغَاماً صَغِيراً يَا فَتَى
 ٢٢ - وَالثَّالِثُ: الْإِظْهَارُ فِي الْبَقِيَّةِ مِنْ أَحْرَفٍ وَ سَمَّهَا شُفُويَّةَ
 ٢٣ - وَأَخْذَرُ لَدَى وَاوٍ وَ فَا أَنْ تَخْتَفِيَ لِقُرْبِهَا وَالْإِتِّحَادِ فَأَعْرِفَ

٤- أَحْكَامُ لَامٍ «أَل» وَ لَامِ الْفِعْلِ

- ٢٤ - لِلَّامِ «أَل» حَالَانِ قَبْلَ الْأَحْرَفِ أَوَّلَاهُمَا: إِظْهَارُهَا، فَلْتَعْرِفَ
 ٢٥ - قَبْلَ أَرْبَعٍ مَعَ عَشْرَةٍ خُذْ عِلْمَهُ مِنْ: «إِنِغِ حَجَّكَ وَ خَفَ عَقِيمَهُ»
 ٢٦ - ثَانِيَهُمَا: إِذْغَامُهَا فِي أَرْبَعٍ وَعَشْرَةٍ أَيْضاً، وَرَمَزُهَا فَع:
 ٢٧ - «طَبَّ ثُمَّ صِلْ رُحْمًا تَفْزُضِيفَ ذَا نِعَمٍ دَعِ سُوءَ ظَنٍّ زُرْ شَرِيفاً لِلْكَرَمِ»
 ٢٨ - وَاللَّامُ الْأُولَى سَمَّهَا قَمْرِيَّةَ وَاللَّامُ الْآخِرَى سَمَّهَا شَمْسِيَّةَ

٢٩ - وَأَظْهَرَ لَمْ فِعْلٍ مُطْلَقًا فِي نَحْوِ: «قُلْ نَعَمْ» وَ«قُلْنَا» وَ«الْتَقَى»

٥- فِي الْمِثْلَيْنِ وَالْمُتْقَارِبَيْنِ وَالْمُتَجَانِسَيْنِ

٣٠ - إِنْ فِي الصِّفَاتِ وَالْمَخَارِجِ اتَّفَقَ حَرْفَانِ فَالْمِثْلَانِ فِيهِمَا أَحَدُ

٣١ - وَإِنْ يَكُونَا مَخْرَجًا تَقَارَبَا وَفِي الصِّفَاتِ اخْتَلَفَا يُلْقَبَا

٣٢ - مُقَارِبَيْنِ، أَوْ يَكُونَا اتَّفَقَا فِي مَخْرَجٍ دُونَ الصِّفَاتِ حَقَّقَا

٣٣ - بِالْمُتَجَانِسَيْنِ، ثُمَّ إِنْ سَكَنَ أَوَّلُ كُلِّ الْصَّغِيرِ سَمِيْنُ

٣٤ - أَوْ حُرِّكَ الْحَرْفَانِ فِي كُلِّ فَقْلٍ: كُلُّ كَبِيرٍ، وَفَهَمْنُهُ بِالْمِثْلِ

٦- أَقْسَامُ الْمَدِّ

٣٥ - وَالْمَدُّ: أَصْلِيٌّ، وَفَرَعِيٌّ لَهُ وَ سَمٌّ أَوَّلًا طَبِيعِيًّا وَهُوَ:

٣٦ - مَا لَا تَوَقُّفٌ لَهُ عَلَى سَبَبٍ وَلَا بِدُونِهِ الْحُرُوفُ تُجْتَلَبُ

٣٧ - بَلْ أَيْ حَرْفٍ غَيْرِ هَمْزٍ أَوْ سُكُونٍ جَا بَعْدَ مَدٍّ فَالطَّبِيعِيُّ يَكُونُ

٣٨ - وَالْآخَرُ: الْفَرَعِيُّ مَوْقُوفٌ عَلَى سَبَبٍ كَهَمْزٍ أَوْ سُكُونٍ مُسْجَلًا

٣٩ - حُرُوفُهُ ثَلَاثَةٌ فَعِيهَا مِنْ لَفْظٍ: «وَاي» وَهِيَ فِي: (نُوحِيهَا)

٤٠ - وَالْكَسْرُ قَبْلَ أَلْيَا، وَقَبْلَ الْوَاوِ ضَمٌّ شَرْطٌ، وَفَتْحٌ قَبْلَ أَلْفٍ يُلْتَزَمُ

٤١ - وَاللَّيْنُ مِنْهَا أَلْيَا وَ وَاوٌ سَكَنًا إِنْ انْفَتَحَ قَبْلَ كُلِّ أَعْلِيَا

٧- أَحْكَامُ الْمَدِّ [مَعَ الْهَمْزِ وَبِدُونِهِ]

٤٢ - لِلْمَدِّ أَحْكَامٌ ثَلَاثَةٌ تَدُومُ وَهِيَ: الْوُجُوبُ، وَالْجَوَازُ، وَاللُّزُومُ

٤٣ - فَوَاجِبٌ إِنْ جَاءَ هَمْزٌ بَعْدَ مَدٍّ فِي كَلِمَةٍ، وَ ذَا بِمُتَّصِلٍ يُعَدُّ

- ٤٤ - وَجَائِزٌ مَدٌّ وَقَصْرٌ إِنْ فُصِّلَ كُلُّ بِكَلِمَةٍ وَهَذَا الْمُنْفَصِلُ
٤٥ - وَمِثْلُ ذَا إِنْ عَرَضَ السُّكُونُ وَقَفَا كَ«تَعْلَمُونَ» «نَسْتَعِينُ»
٤٦ - أَوْ قُدِّمَ الَّهْمَزُ عَلَى الْمَدِّ وَ ذَا بَدَلُ كَ«آمَنُوا» وَ«إِيمَانًا» خُذَا
٤٧ - وَلَا زِمَ إِنْ السُّكُونُ أَصْلًا وَضَلَا وَ وَقَفَا بَعْدَ مَدٍّ طَوَّلَا

٨- أَقْسَامُ الْمَدِّ اللَّازِمِ

- ٤٨ - أَقْسَامُ لَازِمٍ لَدَيْهِمْ أَرْبَعَةٌ وَتِلْكَ: كِلْمِيّ، وَحَرْفِيّ مَعَهُ
٤٩ - كِلَاهُمَا مُخَفَّفٌ، مُثَقَّلٌ فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ تُفَصِّلُ
٥٠ - فَإِنْ بِكَلِمَةٍ سُكُونٌ اجْتَمَعَ مَعَ حَرْفٍ مَدٌّ فَهُوَ كِلْمِيّ وَقَعَ
٥١ - أَوْ فِي ثَلَاثِيّ الْحُرُوفِ وَجِدَا وَالْمَدُّ وَسْطُهُ فَحَرْفِيّ بَدَا
٥٢ - كِلَاهُمَا مُثَقَّلٌ إِنْ أَدْغَمَا مُخَفَّفٌ كُلٌّ إِذَا لَمْ يُدْغَمَا
٥٣ - وَاللَّازِمُ الْحَرْفِيّ أَوَّلُ السُّوَرِ وَجُودُهُ، وَفِي ثَمَانٍ أَنْحَصَرَ
٥٤ - يَجْمَعُهَا حُرُوفٌ: «كَمْ عَسَلَ نَقَصَ» وَعَيْنُ ذُو وَجْهَيْنِ، وَالطُّوْلُ أَحْصُ
٥٥ - وَمَا سِوَى الْحَرْفِ الثَّلَاثِيّ لَا أَلْفَ فَمَدُّهُ مَدًّا طَبِيعِيًّا أَلْفَ
٥٦ - وَذَلِكَ أَيْضًا فِي فَوَاتِحِ السُّوَرِ فِي لَفْظٍ: «حَيِّ طَاهِرٍ» قَدْ أَنْحَصَرَ
٥٧ - وَيَجْمَعُ الْفَوَاتِحُ الْأَرْبَعُ عَشَرَ: «صِلْهُ سَحِيرًا مَنْ قَطَعَكَ» ذَا أَشْتَهَرَ

[خَاتِمَةُ «التَّحْفَةِ»]

- ٥٨ - وَتَمَّ ذَا النَّظْمِ بِحَمْدِ اللَّهِ عَلَى تَمَامِهِ بِلَا تَنَاهِي
٥٩ - ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَبَدًا عَلَى خِتَامِ الْأَنْبِيَاءِ أَحْمَدًا

٦٠ - وَالْأَلِ وَالصَّحْبِ وَكُلٌّ تَابِعٍ وَكُلٌّ قَارِيٍّ وَكُلٌّ سَامِعٍ

٦١ - أَبْيَاتُهَا: «نَدُّ بَدَا» لِذِي النُّهَى تَارِيخُهَا: «بُشْرَى لِمَنْ يُتَّقِنُهَا»

* * *

التَّعْلِيقاتُ
عَلَى
تُحْفَةِ الْأَطْفَالِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مُقَدِّمَةٌ «التُّحْفَةُ»]

- ١ - يَقُولُ رَاجِي رَحْمَةَ^(١) الْعُفُورِ^(٢) دَوْمًا سُلَيْمَانُ^(٣) هُوَ الْجَمْزُورِيُّ^(٤):
- ٢ - الْحَمْدُ لِلَّهِ مُصْلِيًّا عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَمَنْ تَلَا
- ٣ - وَبَعْدُ: هَذَا النَّظْمُ لِلْمُرِيدِ فِي: التُّونِ، وَالتَّنْوِينِ، وَالْمُدُودِ^(٥)
- ٤ - سَمَّيْتُهُ بِ«تُحْفَةِ الْأَطْفَالِ» عَنْ شَيْخِنَا الْمِيهِيِّ^(٦) ذِي الْكَمَالِ^(٧)

- (١) قال الميهي ص ١٧: «ولولا كتابة الياء في (راجي) لَجَازَ تنوينه ونصبُ (رحمة) مفعولاً به» اهـ.
وقال الضباع ص ٣٣: «و(رحمة) بالجر مضاف إليه» اهـ، ثم نَقَلَ عبارة الميهي بِنَصِّهَا.
إذن لا يجوز نصبه كما في بعض الطبعات.
- (٢) بالجر مضاف إليه، قاله: الميهي، والضباع.
- (٣) بالرفع بدل من «راجي»، قاله: الميهي، والضباع^(١).
- (٤) سَكُنَتْ الياءُ وَخَفَّتْ للضرورة.
- (٥) في الشروح الخمسة: «والمُدُودِ»، وفي بعض الطبعات^(ب): «والمَمْدُودِ».
- (٦) قال د. أشرف طلعت ص ٤٩: «ضُبِطَت كلمة (الميهي) بفتح الميم في بعض المتون المطبوعة، وهو خطأ؛ فإن اسم القرية المنسوب إليها: (المِية) بكسر الميم، وهي بلدة معروفة بجوار مدينة (شبين الكوم) بمحافظة (المنوفية) بمصر، وقد تَوَهَّمَ البعضُ أن أصلها: (المِية) بياءٍ لِينَّةٍ، ثم غَيَّرَ عَوَامُ المصريين نُطْقَهَا كعادتهم في تغيير حروف اللين كما فعلوا بنحو: (بَيْت) و(بَيْض)، وليس الأمر كذلك، فإنَّ الميم فيها مكسورة بعدها ياءٌ مَدِّيَّةٌ، واللَّهُ أعلم» اهـ.
- (٧) قال الناظم ص ٤٤: «(ذي الكمال) أي: التمام في الذات والصفات، وسائر الأحوال الظاهرة والباطنة فيما يرجع للخالق والمخلوق» اهـ.
- قلت: ولا يخفى ما فيه من العُلُو، لِذَا تَعَقَّبَهُ حَسَنُ الْوَرِاقِيِّ بتعليق جميل، منه قوله: «هذا لا شك =

(أ) هذا في شرحه، وزاد في حاشيته ص ٣٢: «... أو عطف بيان عليه» اهـ.

(ب) كما عند الضباع ضمن «إتحاف البررة بالمتون العشرة» ص ٣٨٢.

٥ - أَرْجُو^(١) بِهِ أَنْ يَنْفَعَ الطُّلَابَا^(٢) وَالْأَجَرَ^(٣) وَالْقَبُولَ وَالْثَوَابَا



= فيه أنه من الغلو والإفراط في المخلوق، حيث إن الكمال المطلق لا يكون إلا لله سبحانه وتعالى في الذات والصفات... اهـ، وقد أجاد وأفاد في هذه المسألة، فجزاه الله خيراً.
(١) من الخطأ كتابتها بالألف الفارقة: «أرجوا» كما يفعل بعضهم؛ فإن هذه الواو من بنية الفعل وليست واو الجماعة.

(٢) قال الناظم ص ٤٤: «(الطُّلَاب) - بضم الطاء - جمع (طَالِب)، أو جمع (طَلَّاب) - بفتح الطاء - مبالغة في (طَالِب)» اهـ.

قلت: فهم بعضهم من عبارة الناظم أنه يجوز فتح الطاء في كلمة «الطُّلَابَا» هذه التي في النظم، والحق أنه أراد أن يُبين أن كلمة «الطُّلَابَا» يصح أن تكون جمعاً لأحد هذين المفردين: «طَالِب» و«طَلَّاب».

ونص الميهي والضباع على ضم الطاء وتشديد اللام.

(٣) قال الميهي ص ٢٢: «(والأَجَرَ) بالنصب عطفاً على (ينفع)، ففيه عطف المصدر الصريح على

المصدر المؤول» اهـ، وكذا الضباع.

والمعنى: أرجو نفع الطُّلَابِ والأَجَرَ.

١ - أَحْكَامُ النَّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ^(١)

- ٦ - لِلنُّونِ إِنْ تَسْكُنْ وَلِلتَّنْوِينِ أَرْبَعُ^(٢) أَحْكَامٍ، فَخُذْ تَبْيِينِي
٧ - فَأَلَاوُلُ: الْأِظْهَارُ قَبْلَ أَحْرَفِ^(٣) لِلْحَلْقِ سِتُّ^(٤) رُبُّتُ^(٥) فَلْتَعْرِفِ^(٦)

(١) قال مُحَقِّقُ فَتْحِ الْأَقْفَالِ ص ٤٦: «هذا التوبيب من المؤلف، ودليل ذلك أنه ذَكَرَهُ في شرحه كما في المخطوطتين، ولأن الذين شرحوا هذا النظم ذَكَرُوا هذا التوبيب...» اهـ.

(٢) قال الناظم ص ٤٨: «حُذِفَ التاء من (أربع) للضرورة» اهـ، وكذا الضباع.
وقال الميهي ص ٢٣: «وكان عليه أن يأتي بالتاء في (أربع) لأنَّ المعدودَ مُذَكَّرٌ لكن حذفه لأجل الضرورة» اهـ، وكذا دمشقية.

و«أربع» مبتدأ مؤخر، قاله: الميهي، والضباع، ودمشقية.
(٣) في فَتْحِ الْأَقْفَالِ (ط إحياء) والطبعتين الباكستانيتين: «الأحرف» بالتعريف، إلا أن رواية التنكير أولى وأثبت.

(٤) بالرفع عند أكثرهم خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: هي سِتُّ، أو مبتدأ مؤخر وخبره: «للحلق».
أما الضباع فإنه قال ص ٤٢: «بالجَرِّ بدل من (أحرف)» اهـ، وأجاز جَرَّهُ أيمن سعيد ود. أشرف طلعت.

وقال الضباع أيضاً ص ٤٢: «وأصله: (سِتَّة)^(١) فحذف التاء لضرورة النظم» اهـ.

(٥) قال الضباع في حاشيته ص ٤٠: «بالبناء للمجهول» اهـ.

(٦) بالبناء للمفعول أو للفاعل، قاله: الميهي، والضباع، ودمشقية.

وقال الضباع في حاشيته ص ٤٠: «الفاء: زائدة لتحسين اللفظ، واللام: لام الأمر، و(تعرف): مجزوم بها وحُرْكَ بالكسر للروِي، وهو بالبناء للمفعول، أي: فَلْتَعْرِفِ الستة بأعدادها وأحكامها، أي: فَلْيَعْرِفْهَا مَنْ أَرَادَهَا، أو بالبناء للفاعل وضميره للمريد المتقدم، وهذا أولى» اهـ.
* فيجوز:

- «فَلْتَعْرِفِ» بالبناء للفاعل.

- «فَلْتَعْرِفِ» بالبناء للمفعول.

- ٨ - هَمْزُ فَهَاءٍ ثُمَّ عَيْنٌ حَاءٍ - مُهْمَلَتَانِ - ثُمَّ عَيْنٌ حَاءٍ
 ٩ - وَالْثَّانِ^(١): إِدْغَامُ بَسِئَةٍ^(٢) أَتَتْ فِي «يُرْمَلُونَ»^(٣) عِنْدَهُمْ قَدْ ثَبَّتَتْ
 ١٠ - لَكِنَّهَا قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُدْغَمُ^(٤) فِيهِ بِغُنَّةٍ بِ«يَنْمُو» عُلِمَا^(٥)

(١) بحذف يائه وجوباً للوزن.

(٢) ذَكَرَ لي بعضُ الأخوة الأفاضل أَنَّ هناك مَنْ يُقَرِّئُ بدل «بَسِئَةٍ»: «بِغُنَّةٍ!»، وهو - مع كَوْنِهِ مخالِفاً

لِلرواية - مُخَالِفاً للمعنى؛ فأحرف «يرملون» منها ما إدغامه بغير غنة وَهُمَا الراء واللام.

(٣) بضم الميم كما نَصَّ عليه الضباع^(١) والطهطاوي؛ فهو من الباب الأول: فَعَلٌ يَقْعُلُ: رَمَلَ يَزْمُلُ.

ولا يجوز في ميم مضارعه غيرُ الضم، وأما فتحها فمن الأخطاء الشائعة التي يقع فيها كثيرٌ من الناس.

قال الطهطاوي ص ١٣٤: «بفتح الياء، وسكون الراء، وضم الميم واللام، وسكون الواو، وفتح

النون» اهـ، ثم ذَكَرَ ضبطاً آخر وهو «يُرْمَلُونَ» حيث قال ص ١٣٤: «... أو بضم الياء، وسكون

الراء، وكسر الميم، وضم اللام، وسكون الواو، وفتح النون، بمعنى (يُسْرِعُونَ)؛ لأنَّ الرَّمَلَ

نَوْعٌ مِنَ الْعَدْوِ، أي: السَّيْرِ السريع» اهـ.

قلت: المشهور في ضبطه - كما في كتب التجويد - أنه بفتح الياء وضم الميم من «رَمَلَ»

الثلاثي، أما ضبطه بضم الياء وكسر الميم فمن «أَزْمَلَ» الرباعي ولكن ليس بمعنى «يُسْرِعُونَ»؛

فَلَمْ يَرِدْ الفعلُ «أَزْمَلَ» بمعنى «أَسْرَعَ» أو نحوه، وإنما يقال: «أَزْمَلَ الرجلُ الحَصِيرَ أو السَّرِيرَ»

أي: زَيَّنَهُ بالجواهر ونحوه^(ب).

(٤) بالفتح التننية، قاله: الميحي، والضباع، ودمشقية.

وقال الضباع في حاشيته ص ٤٥: «فعل مضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة للتخفيف، والألف

فاعل^(ج)، وفي بعض نُسخِ المتن:

لَكِنَّهَا قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُدْغَمُ فِيهِ بِغُنَّةٍ بِ«يَنْمُو» «يُعْلَمُ»^(د)

(٥) بالإشباع مبني للمفعول، قاله: الميحي، والضباع، ودمشقية.

وأشار سيّد مختار أبو شادي ص ١٩ إلى أنه في نُسخٍ أخرى: «يُدْغَمُ» و«يُعْلَمُ» بسكون الميم

فيهما، وهذا غير صحيح؛ فإنه غير موزون.

(أ) نَصَّ على صَمِّهَا في شرحه ص ٤٦، لكنه قال في حاشيته ص ٤٤: «بفتح الميم»، ولعله سبق قلم.

(ب) لسان العرب/ رمل.

(ج) كذا في الأصل!، والصواب أن الألف هنا نائب فاعل؛ لكون الفعل مبنياً للمجهول.

(د) وقد يُضبط بفتح الياء: «يُعْلَمُ».

- ١١ - إِلَّا إِذَا كَانَا^(١) بِكَلِمَةٍ^(٢) فَلَا تُدْغِمُ^(٣) كَ «دُنْيَا» ثُمَّ «صِنَوَانٍ»^(٤) تَلَا
١٢ - وَالثَّانِ^(٥): إِدْغَامٌ بِغَيْرِ غُنَّةٍ [فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ]^(٦) ثُمَّ كَرَّرَتْهُ^(٧) [٨]
١٣ - وَالثَّالِثُ: الْإِقْلَابُ عِنْدَ الْبَاءِ مِمَّا بِغُنَّةٍ مَعَ الْإِخْفَاءِ
١٤ - وَالرَّابِعُ: الْإِخْفَاءُ عِنْدَ الْقَافِ مِنْ الْحُرُوفِ وَاجِبٌ لِلْقَافِ

(١) بألف التثنية؛ قال الناظم ص ٥٣: «أي: إلا إذا كان المُدْغَمُ والمُدْغَمُ فيه في كلمة واحدة، ... اهـ، وينحوه عند بقية الشُّرَاح.

ووقع في بعض الطبعات: «كان» بدون ألف التثنية، وهو خطأ لِمَا تَقَدَّمَ.

(٢) بكسر الكاف وفتحها مع سكون اللام فيهما، قاله: الميهي، والضباع، ودمشقية.

(٣) قال عبدالحكيم بن أبي رَوَّاش ص ١٥: «بفتح الغين المعجمة وكسرها» اهـ.

وضبطها أيمن سعيد بالكسر وقال ص ١٧: «يجوز فيها: تُدْغِمُ» اهـ.

وَلَمْ يُشِيرِ الشُّرَاحُ إِلَى ضَبْطِهَا، إِلَّا أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ شَرْحِ الْمِيهِيِّ أَنَّهَا بِكَسْرِ الْغَيْنِ حَيْثُ قَالَ ص ٢٩: «فَلَا تُدْغِمُ أَنْتَ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْكَ الْإِظْهَارُ» اهـ، وكذا الضباع ودمشقية.

* فعلية:

- إن كان بكسر الغين فسكون الميم على أصله؛ لأنه فعل مضارع مجزوم بـ«لا» الناهية.

- وإن كان بفتح الغين فسكون الميم لضرورة الوزن؛ لأنه فعل مضارع مرفوع.

(٤) بالجر عطفاً على «دنيا» المجرور بالكاف.

(٥) بحذف يائه وجوباً للوزن.

(٦) بالقصر وجوباً للوزن.

(٧) بنون التوكيد الثقيلة، وبسكون الهاء للقافية.

(٨) ذكر الميهي ص ٣٠ أنه في بعض النسخ:

... .. وَرَمَزُهُ : «رَلٌّ»^(١) فَاتَّقِنْنَهُ

وأشار الضباع إليها ص ٥١.

ولا أدري كيف وَجَدَ الميهيُّ اختلافًا بين النسخ وهو الذي أخذها عن الناظم!، بل لَمْ يُشِيرِ الناظمُ إليها في شرحه وهو الذي اعتمد على شرح الميهيِّ.

(أ) لم يضبطها المحقق، وضَبَّطَهَا د. أشرف طلعت بالرفع مع التنوين، وأشار إليها محقق فتح الأقفال لكنه ضبط اللام بفتحة مع التشديد: «رَلٌّ».

١٥ - فِي خَمْسَةِ مِنْ بَعْدِ عَشْرِ، رَمَزُهَا^(١) فِي كَلِمِ^(٢) هَذَا الْبَيْتِ^(٣) قَدْ ضَمَّتْهَا^(٤):

١٦ - «صِفْ ذَاتِنَا»^(٥) كَمْ جَادَ شَخْصٌ قَدْ سَمَا دُمَ طَيِّباً زِدْ فِي تُقَى^(٦) ضَعْ ظَالِمًا



(١) بالرفع على الابتداء.

(٢) بفتح الكاف وكسرها مع سكون اللام فيهما، قاله: الميهي، والضباع، ودمشقية.

(٣) بالجر بدل من محل اسم الإشارة المجرور بالإضافة.

(٤) قال الضباع في حاشيته ص ٤٨: «بتشديد الميم مع الفتح» اهـ.

(٥) قال الضباع في حاشيته ص ٤٩: «بالتنوين وعدمه، بلا مدٍّ، وهو بالمثلثة أوله» اهـ.

(٦) قال الضباع في حاشيته ص ٤٩: «بالتنوين وعدمه» اهـ.

٢- حُكْمُ^(١) النَّوْنِ وَالْمِيمِ الْمُشَدَّدَتَيْنِ

١٧- وَغَنَّ^(٢) مِيمًا^(٣) ثُمَّ نُونًا^(٤) شُدِّدَا^(٥) وَ سَمَّ كَلًّا حَرْفَ غُنَّةٍ بَدَا

* * *

(١) وقع في بعض الطبعات بدل «حكم»: «أحكام»، والصواب أنه بالإفراد كما في الشروح الخمسة، ولأن البيت مُتَضَمِّنٌ لِحُكْمٍ واحد فقط.

(٢) بضم الغين المعجمة وتشديد النون مع الفتح، فعل أمر، قاله: الميهي، والضباع، ودمشقية.

(٣) بالنصب مفعولٌ لـ«غَنَّ»، قاله: الميهي، والضباع، ودمشقية.

(٤) بالنصب عطفٌ على «ميمًا».

(٥) بالبناء للمجهول، والألف للثنائية عائد على الميم والنون، قاله: الميهي، والضباع، ودمشقية.

٣- أَحْكَامُ الْمِيمِ السَّاكِنَةِ

- ١٨ - وَالْمِيمُ^(١) إِنْ تَسَكُنَ تَجِي^(٢) قَبْلَ الْهَجَا^(٣) لَا أَلِفٍ^(٤) لَيْتَنِي^(٥) لِذِي الْحِجَا^(٦)
- ١٩ - أَحْكَامُهَا ثَلَاثَةٌ لِمَنْ ضَبَطَ: إِخْفَاءٌ، أَدْغَامٌ^(٧)، وَإِظْهَارٌ، فَقَطْ
- ٢٠ - فَأَلَاوُلُ: الْإِخْفَاءُ عِنْدَ^(٨) أَلْبَاءِ وَ سَمِّهِ الشَّفَوِيُّ^(٩) لِلْقُرَاءِ
- ٢١ - وَالثَّانِ^(١٠): إِدْغَامٌ بِمِثْلِهَا أَتَى وَ سَمِّ^(١١) إِدْغَاماً صَغِيراً يَا فَتَى
- ٢٢ - وَالثَّلَاثُ: الْإِظْهَارُ فِي الْبَقِيَّةِ مِنْ أَحْرَفٍ وَ سَمِّهَا شَفَوِيَّةٌ^(١٢)

(١) مبتدأ، قاله: الميهمي، والضباع.

(٢) بالهمز الساكن وتزكه، قاله: الميهمي، والضباع.

فيقال: «تَجِي» و«تَجِي»، وتَعَاقَبَتْ طَبْعَاتُ التَّحْفَةِ عليهما وكلاهما موزونٌ، ولا يصح قولُ حسن الوراقي عن الهمزة: «ولو أثبتناها لأنكسر البيت» اهـ.

(٣) بالقصر وجوباً للوزن.

(٤) قال الضباع في حاشيته ص ٥٤: «(لا) نافية بمعنى (غَيْرَ)، و(أَلِفٍ) مجرور بإضافة (لا) إليه؛ لأنه اسمٌ في تلك الحالة» اهـ.

وَنَصَّ دَمَشْقِيَّةٌ ص ٤٢ على أن «لا» هنا بمعنى «غَيْرَ».

(٥) بالجذر نعتاً لـ«أَلِفٍ».

(٦) بكسر الحاء كما نَصَّ عليه الشُّرَاحُ.

(٧) بالنقل والاكْتِفَاءُ بحركة نون التنوين عن همزة الوصل، فيُنْطَقُ هكذا: إِخْفَاءٌ نِدْغَامٌ.

(٨) قال عبدالحكيم بن أبي رَؤَاش ص ١٧: «وفي بعض النُّسخ: (قَبْلَ) بدلاً من (عِنْدَ)» اهـ، وكذا أيمن سعيد، وتعاقبت الشروح والطبعات عليهما، وأكثرهم يُثَبِت: «عِنْدَ».

(٩) بسكون الفاء وجوباً للوزن.

(١٠) بحذف يائه وجوباً للوزن.

(١١) أشار سيّد مختار أبو شادي ص ٢١ إلى أنه في نُسَخٍ أُخْرَى: «وَسَمِّهِ أَدْغَاماً»، بزيادة هاء الضمير

ووصل الهمزة، وهو موزونٌ إلا أنني لم أجدها فيما سواه من الشروح والطبعات.

(١٢) بسكون الفاء وجوباً للوزن.

٢٣ - وَأَخَذَ لَدَيَّ^(١) وَأَوْفَا^(٢) أَنْ^(٣) تَخْتَفِي لِقُرْبِهَا وَالْإِتِّحَادِ^(٤) فَأَعْرِفَ

* * *

(١) للميهي رأي في رسم الألف في «لدى» التي في النظم حيث يقول ص ٤٢: «لَدَا» تُرْسَمُ بِالْأَلْفِ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى (عِنْدَ) كَمَا هُنَا، فَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى (فِي) كَلَدَى طَه) كُتِبَتْ بِالْيَاءِ اهـ، وتبعه الضباع ودمشقية.

قلت: ليس بمشهور عند أهل الصنعة كتابتها بالألف، وسأترك التعليق لأبي الوفاء نصر الهوريني (ت: ١٢٩١هـ) حيث قال في كتابه النافع في قواعد الإملاء (المطالع النصرية ص ١٤٠):

«... هذا وقد رأيتُ سنة ١٢٢٧هـ أيام مجاورتي بالمقام الأحمدى بطنتدا في حاشية شيخنا الجمزوري^(١) الشهير بالأفندي على (تحفة الأطفال) وشرحها له تفصيلاً في (لدى) وهو أنها تُكْتَبُ بِالْيَاءِ إِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى (فِي)، وَتُكْتَبُ بِالْأَلْفِ إِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى (عِنْدَ)، وَقَرَّرَهُ كَذَلِكَ فِي دَرْسِهِ، وَلَمْ أَجِدْ هَذَا التَّفْصِيلَ لغيره فيما اطَّلَعْتُ عَلَيْهِ مِنْ كُتُبِ الْفَنِّ، مَعَ أَنَّهُمْ قَالُوا إِنْ (لدى) مُتَضَمِّنَةٌ لِمَعْنَى (عِنْدَ)، ثُمَّ رَأَيْتُ السَّجَاعِي عَلَى ابْنِ عَقِيلٍ فِي بَابِ الْعَدَدِ عِنْدَ قَوْلِ الْخُلَاصَةِ: وَقُلْ لَدَى التَّائِيثِ إِحْدَى عَشْرَةَ

نَقَلَ عَنْ أَسَاتِذِهِ الْمَلُوءِيِّ التَّفْصِيلَ الْمَذْكُورَ اهـ.

(٢) بالقصر وجوباً للوزن.

(٣) بفتح همزة «أَنْ»، نَصَّ عَلَيْهِ: الميهي، والضباع، ودمشقية.

(٤) بالتعريف عند أكثرهم، وعند بعضهم بلام الجر منكراً: «وَلَا تَتَّحِدْ».

قال الضباع عن رواية التعريف ص ٧٢: «بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى (قُرْبِهَا)» اهـ.

(أ) لم يذكر الناظم هذا التفصيل في شرحه الذي بين يدي، إنما ذكَّره الميهي.

٤- أَحْكَامُ^(١) لَامِ «أَلْ» وَلَامِ الْفِعْلِ

٢٤ - لِلَّامِ «أَلْ» حَالَانِ قَبْلَ الْأَحْرُفِ أُولَاهُمَا: إِظْهَارُهَا، فَلْتَعْرِفِ^(٢)

٢٥ - قَبْلَ أَرْبَعِ^(٣) مَعَ^(٤) عَشْرَةٍ^(٥) خُذْ عِلْمَهُ مِنْ: «إِنِغِ^(٦) حَجَّكَ وَ خَفَ عَقِيمَهُ»

(١) في أكثر الشروح والطبعات: «حُكْمُ» بالإنفراد، والصواب أنه بالجمع «أحكام» كما في شرح الناظم، ولقول الضباع في شرحه ص ٧٣: «جَمَعَ الْأَحْكَامُ؛ بالنظرِ لِذِكْرِ حُكْمِ (لام الفعل) مع حُكْمِي (لام أَلْ)» اهـ.

(٢) بالتاء الفوقية مبنياً للمعلوم كما في شرح الناظم، وقال الطهطاوي ص ١٤٣: «أي: فلتكن على معرفة من هذه الحال» اهـ.

أما الميهي فإنه قال ص ٤٣: «بالياء التحتية مبنياً للمجهول» اهـ، وكذا الضباع، فضبطه عندهما: «فَلْيُعْرِفِ».

أما دمشقية فضبطه مُحَقِّقُهُ كَالْآتِي: «فَلْتَعْرِفِ»، ولا أَظُنُّ الشارحَ أَرَادَ هذا؛ لأنه قال ص ٤٥: «وفي نسخة بالتاء، وضميرها يعود على اللام» اهـ، فَذَلَّ على أَنَّ الْمُثَبَّتَ عنده هو رواية الياء. وَأُثْبِتَ أيمن سعيد: «فَلْتَعْرِفِ»، وقال في الحاشية ص ٢٠: «يجوز فيها: فَلْتَعْرِفِ، فَلْيُعْرِفِ، فَلْيُعْرِفِ» اهـ.

(٣) بوصل الهمزة وجوباً للوزن.

(٤) بسكون العين وجوباً للوزن.

(٥) انظر كلام الضباع في التعليق على «وعشرة» في البيت الآتي.

(٦) بَقَطْعِ الهمزة^(١) على نية الابتداء؛ لتصح أن تكون في تعداد الحروف القمرية، وإن كان الميهي قد نَصَّ على كسر النون: «مِنْ أُنِغِ».

قال دمشقية ص ٤٦: «ونونُ (من) يصح فيها الإسكان وقطع الهمزة التي بعدها، أو بتحريكها بالفتح ونقل حركة همزة (انغ) إليها» اهـ.

* فيجوز فيها:

- مِنْ إِنْغِ.

(أ) كما فعل عبدالحكيم بن أبي رواش، وأيمن سعيد، ود. أشرف طلعت.

- ٢٦ - ثَانِيهِمَا: إِذْعَامُهَا فِي أَرْبَعٍ^(١) وَعَشْرَةٍ^(٢) أَيْضاً، وَرَمَزَهَا^(٣) فَعِ:
 ٢٧ - «طَبَّ ثُمَّ صِلَ رُحْمًا»^(٤) تَفْزُضِيفَ ذَا نَعَمٍ^(٥) دَعِ سُوءَ ظَنِّ زُرٍّ شَرِيفاً لِلْكَرَمِ
 ٢٨ - وَاللَّامَ^(٦) الْأُولَى^(٧) سَمَّهَا قَمْرِيَّةً^(٨)

= - مِنْ أَنْغِ .

ووقع في بعض الطبعات: «مِنْ أَنْغِ» بفتح الهمزة، ولا يصح.

(١) قال الميهي ص ٤٤: «بدون تنوينِ بَيِّنَةِ الوقف» اهـ.

وقال الضباع ص ٧٥: «بدون تنوينٍ؛ لِيُنَاسِبَ قَوْلُهُ: (فَعِ) الْآتِي» اهـ.

وأشار دمشقية إلى عدم التنوين.

(٢) قال الضباع ص ٧٥: «بسكون الشين للوزن، وبكسر التاء» اهـ.

(٣) بالنصب مفعولٌ مقدّم لقوله: «فَعِ»^(١)، قاله: الميهي، والضباع، ودمشقية.

(٤) قال الضباع في حاشيته ص ٦٣: «بضم الراء وسكون الحاء، مفعول لأجله» اهـ.

وقال أيمن سعيد ص ٢١: «يجوز فيها: رَحْمًا» اهـ، بفتح الراء.

ويرى د. أشرف طلعت ص ٥٤ أن الأولى ضبطها بالفتح.

ووقع في بعض الطبعات: «رَحْمًا» بتحريك الحاء، وهو غير موزون.

(٥) قال الضباع في حاشيته ص ٦٣: «بكسر النون جمع (نَعْمَة) بكسرها» اهـ، وهو كذلك في عامة

الشروح والطبعات.

وذكر جمال القرش أنه في نسخة «نَعَمْ» بفتح النون^(ب)، وقال ص ١٢: «أي: إذا نَزَلَتْ ضيفاً

فَأَنْزَلَ عَلَى صَاحِبِ نَعَمْ، وهي الإبل» اهـ.

(٦) قال دمشقية ص ٤٦: «بالنصب على الاشتغال» اهـ.

(٧) قال الناظم ص ٦٨: «وَتَقْرَأُ: (الأولى) و(الأخرى) بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها» اهـ، وكذا

بقية الشُّراح.

(٨) بسكون الميم وجوباً للوزن.

(أ) كتبها محقق شرح الميهي: «فهي!»، وهو تصحيف.

(ب) وهو كذلك في الطبعة الباكستانية الأولى.

٢٨ - وَاللَّامُ^(١) الْآخَرَى^(٢) سَمَّهَا شَمْسِيَّةً

٢٩ - وَأَظْهَرَ^(٣) لَامَ فِعْلٍ مُطْلَقًا فِي نَحْوِ: «قُلْ نَعَمْ» وَ«قُلْنَا» وَ«الْتَقَى»

* * *

(١) قال دمشقية ص ٤٧: «بالنصب كسَابَقَتِهَا» اهـ.

(٢) راجع التعليق على «الأولى» التي في الصدر.

(٣) بنون التوكيد الثقيلة.

٥- فِي الْمِثْلَيْنِ وَالْمُتَقَارِبَيْنِ وَالْمُتَجَانِسَيْنِ

- ٣٠ - إِنْ فِي الصِّفَاتِ وَالْمَخَارِجِ اتَّفَقَ حَرْفَانِ فَالْمِثْلَانِ فِيهِمَا أَحَقُّ
 ٣١ - وَإِنْ يَكُونَا مَخْرَجًا تَقَارَبَا وَفِي الصِّفَاتِ اخْتَلَفَا يُلَقَّبَا
 ٣٢ - مُقَارِبَيْنِ^(١)، أَوْ يَكُونَا اتَّفَقَا فِي مَخْرَجٍ دُونَ الصِّفَاتِ حَقَّقَا^(٢)
 ٣٣ - بِالْمُتَجَانِسَيْنِ، ثُمَّ إِنْ سَكَنَ أَوَّلُ^(٣) كُلٍّ فَالصَّغِيرُ^(٤) سَمِيْنٌ
 ٣٤ - أَوْ حُرَّكَ الْحَرْفَانِ فِي كُلِّ قَعْلٍ: كُلُّ كَبِيرٍ، وَفَهْمُهُ^(٥) بِالْمِثْلِ^(٦)



- (١) قال الضباع ص ٨٢: «حُذِفَ التَّاءُ^(١) فِي النِّظْمِ لِحُضُورِهِ» اهـ.
 وعند الميبي والطهطاوي ودمشقية: «مُتَقَارِبَيْنِ» بسكون التاء وجوباً للوزن.
 ففيه صورتان: «مُقَارِبَيْنِ» و«مُتَقَارِبَيْنِ».
 أما «مُتَقَارِبَيْنِ» - بتحريك التاء - فغيرُ موزونٍ.
 (٢) قال الضباع ص ٨٣ - ٨٤: «تَصِحُّ قِرَاءَتُهُ بِفَتْحِ الْحَاءِ عَلَى أَنَّهُ فَعْلٌ أَمْرٌ وَأَلْفُهُ مُبْدَلَةٌ مِنْ نُونِ التَّوَكِيدِ لِنِيَّةِ الْوَقْفِ، وَبِضْمِهَا عَلَى أَنَّهُ مَاضٍ لِلْمَجْهُولِ وَأَلْفُهُ لِلتَّنْبِيْهِ عَائِدٌ عَلَى الْحَرْفَيْنِ الْمَلْتَقِيَيْنِ» اهـ.
 * فيجوز:
 - «حَقَّقَا»: فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ.
 - «حَقَّقَا»: فَعْلٌ أَمْرٌ.
 (٣) بالرفع فاعل «سكن».
 (٤) قال الضباع ص ٨٤: «بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَنَصَبِ الرَّاءِ» اهـ.
 (٥) بنون التوكيد الخفيفة.
 (٦) قال الناظم ص ٧١: «بِضْمِ الْمِيمِ وَالْمِثْلَةِ: جَمْعُ (مِثَالٍ)» اهـ، وكذا بقية الشُّرَاحِ.

(أ) أُثْبِتَ مُحَقِّقُهُ التَّاءَ خِلَافًا لِمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّارِحُ!.

٦- أَقْسَامُ الْمَدِّ

- ٣٥ - وَالْمَدُّ: أَصْلِيٌّ، وَفَرْعِيٌّ لَهُ وَ سَمٌّ أَوَّلًا^(١) طَبِيعِيًّا وَهُوَ^(٢) :
- ٣٦ - مَا لَا تَوَقُّفٌ^(٣) لَهُ عَلَى سَبَبٍ وَلَا بِدُونِهِ^(٤) الْحُرُوفُ تُجْتَلَبُ^(٥)
- ٣٧ - بَلْ أَيْ^(٦) حَرْفٍ غَيْرِ^(٧) هَمْزٍ أَوْ سُكُونٍ جَا^(٨) بَعْدَ مَدٍّ فَالطَّبِيعِيُّ^(٩) يَكُونُ^(١٠)
-
- (١) قال الضباع في حاشيته ص ٧٤: «مفعول (سَمٌّ) أي: الأول منها، ولا يصح جعله ظرفاً للسَمِّ» اهـ.
- (٢) بضم الهاء وسكون الواو.
- (٣) بفتح المُنَّة فوق الواو، وتشديد القاف المضمومة، وضم الفاء مُتَوْنًا، قاله: الميهي، والضباع.
- (٤) الباء: حرف جر، و(دُونِهِ): اسم مجرور وعلامة جره الكسرة، والهاء: مضاف إليه.
- أما الميهي فقد أبقاه مبنياً حيث قال ص ٥٢: «بنصب (دون) على الظرفية لأنها لا تَخْرُجُ عنها إلا للجر (من) عند غير الأخفش، والجرُّ بسائر الحروف عنده» اهـ.
- فضبطه عند الميهي: «ولا بِدُونِهِ».
- (٥) قال الضباع في حاشيته ص ٧٤: «بضم التاء المُنَّة فوق، وسكون الجيم^(١)، وفتح المُنَّة فوق، وباللام والباء^(ب) الموحدة مبنياً للمجهول، و(الحروف): نائب فاعل مقدّم عليه» اهـ.
- (٦) بالرفع على الابتداء.
- (٧) قال الميهي ص ٥٢: «بالرفع نعت ل(أَيِّ)، وبالجر نعت ل(حرف)» اهـ، وكذا الضباع في حاشيته^(ج).
- (٨) بالقصر وجوباً للوزن.
- (٩) بالنصب خبر «يكون» مقدم، نصّ عليه: الميهي، والضباع، ودمشقية.
- وأجاز رَفْعُهُ د. أشرف طلعت، وعزاه الوراقِي إلى بعض النسخ، وهو كذلك في بعض الطبعات.
- (١٠) قال الميهي ص ٥٣: «وفي البيت: التذييل، وهو بزيادة حرف ساكن على ما آخره وتد مجموع» =

(أ) في الأصل: «الميم»، وهو تصحيف.

(ب) في الأصل: «والياء»، وهو تصحيف أيضاً.

(ج) قال الضباع في شرحه ص ٩٠: «بالجر نعتاً ل(حرف)، وبالنصب نعتاً ل(أَيِّ)» اهـ.

قلت: يصح نصبه على الاستثناء، أما إن كان نعتاً ل(أَيِّ) فإنه لا يكون إلا بالرفع، ولعله سبق قلم منه تخطئه.

- ٣٨ - وَالْآخَرُ: الْفَرْعِيُّ مَوْقُوفٌ عَلَى سَبَبٍ^(١) كَهَمْزٍ أَوْ سُكُونٍ مُسَجَّلًا^(٢)
- ٣٩ - حُرُوفُهُ^(٣) ثَلَاثَةٌ فَعِيهَا^(٤)

= وهو شاذ في الرجز، خصوصاً في المجزوء؛ لأنه لا يَطْرُدُ دخوله بكثرة إلا في مجزوء البسيط والكامل» اهـ، وكذا الضباع في حاشيته.

قلت: من المعلوم في علم العروض أن علل الزيادة - التي منها التذييل - تختص بالدخول على المجزوء من البحور دون التام منها، ومن المعلوم أيضاً أن التذييل لا يدخل سوى ثلاثة أبحر وهي: البسيط، والكامل، والمتدارك.

فشدوذه هنا في النظم جاء من وجهين:

- دخوله على الرجز وهو ليس من الأبحر الثلاثة.

- دخوله على التام منه دون مجزؤه.

ولا يجوز تحريك النون في «سكون» و«يكون» كما وقع في بعض الطبعات؛ فإنه - فوق شدوذه - يلزم منه اختلاف حركة النونين: «سكون» «يكون».

(١) قال الناظم ص ٧٤: «و(سَبَبٌ) بسكون الباء الثانية للضرورة» اهـ، وكذا الشراح.

(٢) ذكر الشمراني في جامع ص ١٦١ أنه في نسخة: «مُطْلَقًا» بدل «مُسَجَّلًا»، ولم أجد لفظ «مُطْلَقًا» فيما بين يدي من الشروح والطبعات، بل إن معظم الشراح فسروا «مُسَجَّلًا» بقولهم: «أي: مطلقاً»، ثم إن روي صدره لأم وليس بقاف.

(٣) وقع في بعض الطبعات: «حروفها»، والصواب أنه «حروفه» لعود الضمير على «المد» وهو مذكر.

(٤) قال الميهي ص ٥٤: «بالفاء، والعين المهملة، وإثبات الياء للإشباع أو على لغة من يكتفي في جزم المضارع بحذف الضم المقدر^(١) إذ الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه، أي: احفظها، ويجوز جعلها ياء [النفي]^(ب) المؤنثة المخاطبة، فيكون الأمر مبنيًا على حذف النون وهو فاعل نحو: ﴿فَكُلْ وَاشْرَبْ وَفَرِّ عَيْنًا﴾ [مريم: ٢٦]، فيوافق المشهور» اهـ، وبنحوه الضباع في حاشيته.

(أ) من ذلك قول الشاعر الجاهلي قيس بن زهير العبسي [الوافر]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ

انظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣١٦، وأسرار العربية / ١٠٣.

(ب) كذا في الأصل!

- ٣٩ - ... من لَفْظِ: «وَإِي» ^(١) وَهِيَ ^(٢) فِي: (نُوحِيهَا)
- ٤٠ - وَالْكَسْرُ قَبْلَ أَلْيَا ^(٣)، وَقَبْلَ الْوَاوِ ضَمٌّ ^(٤) شَرْطٌ، وَفَتْحٌ قَبْلَ أَلْفٍ ^(٥) يُلْتَزَمُ ^(٦)
- ٤١ - وَاللَّيْنُ ^(٧) مِنْهَا أَلْيَا ^(٨) وَوَاوُ سَكَّنَا ^(٩) إِنْ أَنْفَتَاخَ قَبْلَ كُلِّ أَعْلِنَا ^(١٠)



- (١) نَصَّ عَلَى تَنْوِينِهِ: الميهي، والضباع، ودمشقية.
- (٢) بسكون الهاء وجوباً للوزن.
- (٣) بالقصر وجوباً للوزن.
- (٤) يفتح الضاد المعجمة، مبتدأ مؤخر وسُكِّنَتْ ميمُهُ للوزن، ولا يصح ضبطه بضم الضاد كما وقع في بعض الطبقات.
- (٥) بسكون اللام وجوباً للوزن.
- (٦) قال الضباع ص ٩٣: «بالبناء للمجهول» اهـ.
- وفي فتح الأفعال (ط إحياء): «مُلْتَزَمٌ»، وهناك إشارة إليها في الطبعة الباكستانية الأولى.
- (٧) قال الناظم ص ٧٥: «(اللَّيْنُ) بفتح اللام إن لم يُضَفْ [إليه] ^(١) كما هنا، وبكسرها إن أُضِيفَ» اهـ، وكذا الميهي، والطهطاوي.
- أما الضباع فقال ص ٩٣: «بكسر اللام، أي: وحرfa اللَّيْنِ» اهـ.
- قلت: يجوز الوجهان في لَامِهِ، ولا مُسَوِّغٌ للتفريق بين الْمُؤَضِّعَيْنِ، واللَّهُ أَعْلَمُ.
- (٨) بالقصر وجوباً للوزن.
- (٩) أجاز د. أشرف طلعت وأيمن سعيد فتح السين والكاف المخففة: «سَكَّنَا».
- (١٠) بضم الهمزة، أي: أَظْهَرَ، قاله: الميهي، والضباع، ودمشقية.
- وفي فتح الأفعال (ط إحياء): «أمكننا»، وهناك إشارة إليها في الطبعة الباكستانية الأولى.

(أ) زيادة من شرح الميهي ليستقيم المعنى.

٧- أَحْكَامُ الْمَدِّ [مَعَ الَّهْمَزِ وَبِدُونِهِ] ^(١)

- ٤٢ - لِلْمَدِّ أَحْكَامٌ ثَلَاثَةٌ تَدُومُ ^(٢) وَهِيَ ^(٣): اَلْوُجُوبُ، وَالْجَوَازُ، وَاللُّزُومُ
 ٤٣ - فَوَاجِبٌ إِنْ جَاءَ هَمْزٌ بَعْدَ مَدٍّ فِي كَلِمَةٍ ^(٤)، وَذَا بِمُتَّصِلٍ ^(٥) يُعَدُّ ^(٦)
 ٤٤ - وَجَائِزٌ مَدٌّ وَقَصْرٌ إِنْ فُصِّلَ ^(٧) كُلُّ ^(٨) بِكَلِمَةٍ ^(٩) وَهَذَا اَلْمُنْفَصِلُ
 ٤٥ - وَمِثْلُ ذَا إِنْ عَرَضَ السُّكُونُ وَقَفَا كَ«تَعْلَمُونَ» «نَسْتَعِينُ»
 ٤٦ - أَوْ قُدِّمَ اَلْهَمْزُ عَلَى اَلْمَدِّ وَذَا بَدَلٌ ^(١٠)

(١) ما بين المعقوفتين مُثَبَّتٌ في شرح الناظم ^(١) وطبعة أيمن سعيد، وقال الضباع في حاشيته ص ٧٩: «قوله: (أحكام المد) أي: مع الهمز ودونه» اهـ.

(٢) قال الميهي ص ٥٧: «وفي البيت التذييل السابق ^(ب) إِنْ قُرِئَ (تدوم) و(اللزوم) بسكون الميم، وإِنْ قُرِئَ بِإِشْبَاعٍ ضَمَّتُهُمَا فِيهِ التَّرْفِيلُ وهو زيادة سبب خفيف على ما آخره وتد مجموع، وهو شاذ في الرجز، خصوصاً غير المجزوء منه؛ لأنه لَا يَطْرُدُ بكثرة إلا في مجزوء الكامل» اهـ، وبنحوه الضباع في حاشيته.

وقال الضباع ص ٩٤: «و(تدوم) و(اللزوم) يُقْرَأُ إِنْ فِي البيت بسكون الميم، ففيه التذييل» اهـ.

(٣) بسكون الهاء وجوباً للوزن.

(٤) بفتح الكاف وكسرها مع سكون اللام فيهما، قاله: الميهي، والضباع، ودمشقية.

(٥) بسكون اللام للضرورة، قاله الناظم وغيره، ويستقيم الوزن أيضاً بإسكان الصاد مع تنوين اللام: «بِمُتَّصِلٍ».

(٦) بِالْمُثَنَّاةِ تَحْتُ مضمومة، قاله: الناظم، والميهي، والضباع، وزاد الأخيران: «وفتح العين المهملة».

(٧) قال الضباع في حاشيته ص ٨٢: «بضم الفاء وكسر الصاد مبنياً للمجهول» اهـ.

(٨) بالرفع نائب فاعل.

(٩) بفتح الكاف وكسرها مع سكون اللام فيهما، كالتي في البيت السابق.

(١٠) قال الناظم ص ٧٩: «و(بَدَلٌ) في النظم بالسكون لأجل الضرورة» اهـ.

(أ) وفي فتح الأقفال (ط إحياء): «أحكام المدِّ مع الهمزة».

(ب) يشير إلى وقوعه آنفاً في البيت ٣٧.

٤٦ - كَآمَنُوا^(١) وَإِيمَانًا^(٢) خُذَا^(٣)

٤٧ - وَلَا زِمَ إِنَّ^(٤) السُّكُونُ أَصْلًا^(٥) وَضَلًا وَوَقْفًا بَعْدَ مَدٍّ طَوَّلًا^(٦)

* * *

= أما الميهي فقال ص ٦٠ - ٦١: «بسكون اللام تخفيفاً إن فتحت الدال، وبضمها منونةً إن سكنت» اهـ.

وقال الضباع ص ١٠٥: «بإسكان الدال ورفع اللام منونةً، أو بفتح الدال وإسكان اللام لضرورة الوزن» اهـ.

فيجوز: «بَدَلُ» و«بَذَلُ».

(١) قال حسن الوراقي: «البعض يقول: (كَآمَنُوا) بفتح الميم على أنه فعلٌ ماضٍ، وهذا الأشهر، والبعض الآخر يقول: (كَآمِنُوا) بكسر الميم على أنه فعل أمر، وكلاهما في القرآن» اهـ.

(٢) بنصبه حكايةً لقوله تعالى: ﴿زَادَتْهُمْ إِيْمَانًا﴾ [الأنفال: ٢]، قاله: الميهي، والضباع.

(٣) بإبدال نون التوكيد الخفيفة ألفاً، قاله: الميهي، والضباع، ودمشقية.

(٤) في الطبعة الباكستانية الأولى: «إِذَا» بدل «إِنَّ».

(٥) بضم الهمزة وتشديد الصاد مكسورةً، قاله: الميهي، والضباع، ودمشقية.

(٦) قال الضباع ص ١٠٧: «بالبناء للمجهول، وألفه للإطلاق» اهـ.

٨- أَقْسَامُ الْمَدِّ اللَّازِمِ

- ٤٨ - أَقْسَامُ لَازِمٍ لَدَيْهِمْ أَرْبَعَةٌ وَتِلْكَ: كِلْمِي^(١)، وَحَرْفِي مَعَهُ
٤٩ - كِلَاهُمَا مُخَفَّفٌ، مُثْقَلٌ فَهَلْزِهِ أَرْبَعَةٌ تُفَصِّلُ
٥٠ - فَإِنْ بِكَلِمَةٍ^(٢) سُكُونٌ اجْتَمَعَ مَعَ^(٣) حَرْفٍ مَدٌّ فَهُوَ^(٤) كِلْمِي^(٥) وَقَعَ
٥١ - أَوْ فِي ثَلَاثِيَّ الْحُرُوفِ وَجِدَا وَالْمَدُّ وَسْطُهُ^(٦) فَحَرْفِي بَدَا
٥٢ - كِلَاهُمَا مُثْقَلٌ إِنْ أُدْغِمَا مُخَفَّفٌ كُلُّ إِذَا لَمْ يُدْغَمَا
٥٣ - [وَاللَّازِمُ الْحَرْفِيُّ أَوَّلَ السُّورِ وَجُودُهُ]^(٧)، وَفِي ثَمَانٍ أَنْحَصَرَ

(١) بفتح الكاف وكسرها مع سكون اللام فيهما، قاله: الميهي، والضباع.

(٢) بفتح الكاف وكسرها مع سكون اللام فيهما.

(٣) بسكون العين وجوباً للوزن.

(٤) بسكون الهاء وجوباً للوزن.

(٥) بفتح الكاف وكسرها مع سكون اللام فيهما، كما مرَّ مرَّاراً.

(٦) قال الضباع في حاشيته ص ٨٨: «بالنصب على الحال، أو خبرٌ [كان]^(١) المحذوفة، أي: وكان المدُّ وَسْطُهُ» اهـ.

وأجاز رَفَعُهُ د. أشرف طلعت ص ٥٨ وأيمن سعيد ص ٢٦ ومحقق فتح الأقفال ص ٨١، وقال الأخير: «الضم على أنه خبرٌ للمبتدأ: المدُّ» اهـ.

فيجوز: «وَسْطُهُ» و«وَسْطُهُ»، أما السين فساكنة وجوباً للوزن.

(٧) قال الضباع في حاشيته ص ٩٠: «(واللازم) مبتدأ أول، و(الحرفي) نعتُهُ، و(وجودُهُ) مبتدأ ثان خبره محذوف، أي: كائنٌ، و(أَوَّل) منصوب بنزع الخافض، وهو ظرف ل(وجوده)، وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبرٌ عن الأول، والتقدير: واللازم الحرفي وجودُهُ كائنٌ في أول السور» اهـ.

(أ) في الأصل: «الكاف»، وهو تصحيف.

- ٥٤ - يَجْمَعُهَا حُرُوفُ: «كَمْ عَسَل»^(١) نَقَصَ «وَعَيْنُ»^(٢) ذُو وَجْهَيْنِ، وَالطُّولُ أَخْصُ»^(٣)
 ٥٥ - وَمَا سِوَى الْحَرْفِ الثَّلَاثِي^(٤) لَا أَلْفَ فَمَدُّهُ مَدًّا طَبِيعِيًّا^(٥) أَلْفَ^(٦)
 ٥٦ - وَذَاكَ أَيْضًا فِي فَوَاتِحِ السُّورِ [فِي لَفْظٍ: «حَيَّ طَاهِر»^(٧) قَدْ أَنْخَصَرَ]^(٨)
 ٥٧ - وَيَجْمَعُ أَلْفَوَاتِحَ الْأَرْبَعِ عَشَرَ^(٩): «صِلْهُ سُحَيْرًا»^(١٠) مَنْ قَطَعَكَ^(١١) «ذَا اشْتَهَرَ

(١) بسكون اللام وجوباً للوزن.

وضُبطَ في الطبعة الباكستانية الثانية: «عَسَل» بسكون السين للوزن وبالتنوين.

(٢) بدون تنوين للوزن.

(٣) في عَجَزِ هذا البيتِ روايتان أُخْرَيَانِ ذكرهما الضبايع:

- إحداهما في شرحه حيث قال ص ١١٥: «وفي نسخةٍ للناظم بدل الشطر المذكور:

... .. وَعَيْنُ ثَلْثٌ، لَكِنِ الطُّولُ أَخْصُ»^(١)

- والأخرى في حاشيته حيث قال ص ٩٠: «وفي بعض النسخ:

... .. وَأَمْدُ وَوَسْطُ عَيْنٍ، وَالْمَدُّ أَخْصُ

(٤) بسكون الياء وجوباً للوزن.

(٥) أجاز د. أشرف طلعت ص ٥٩ رَفَعَهُمَا: «مَدُّ طَبِيعِيٌّ».

(٦) بضم الهمزة، أي: عَهْدَ، قاله: الميهي، والضبايع، ودمشقية.

وقال الميهي ص ٦٦: «وبين (أَلْفٌ) بفتح الهمزة و(أَلْفٌ) بضمها الجِنَاسُ الْمُحَرَّفُ»^(ب) اهـ.

(٧) برفعهما عند الشمراني: «حَيَّ طَاهِرٌ».

(٨) قال الضبايع في حاشيته عن عَجَزِ هذا البيتِ ص ٩٢: «في بعض النسخ بدل هذا الشطر:

... .. خَمْسُ حُرُوفٍ رَمَزُهَا: «حَيَّ طَاهِرٌ»

(٩) قال الميهي ص ٦٧: «بإدغام العين في العين» اهـ، وكذا الضبايع ودمشقية.

وقال الطهطاوي ص ١٦٠: «يَقْرَأُ بسكون عين (الأربع)، وسكون راء (عَشْرٌ)» اهـ.

فَيَنْطِقُ هَكَذَا: الْأَرْبَعَةُ عَشْرُ.

(١٠) قال الضبايع في حاشيته ص ٩٣: «تصغير (سَحَرٍ)، وهو ظرف» اهـ.

(١١) بإسكان العين وجوباً للوزن، وكان حَقُّه البناءُ على الفتح.

(أ) أشار الشمراني ص ١٦٢ إلى هذه الرواية إلا أن الذي عنده: «لكل» بدل «لكن»، وهو تصحيف وغيرُ موزونٍ.

(ب) الجِنَاسُ الْمُحَرَّفُ: هو أن يكون الشَّكْلُ فَرْقًا بين الكلمتين.

[خَاتِمَةُ «التُّحْفَةِ»]

- ٥٨ - وَتَمَّ ذَا النَّظْمُ بِحَمْدِ اللَّهِ عَلَى تَمَامِهِ بِلاَ تَنَاهِي
٥٩ - ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَبَدًا عَلَى خِتَامِ الْأَنْبِيَاءِ أَحْمَدًا
٦٠ - وَالْأَلِ وَالصَّحْبِ وَكُلِّ تَابِعٍ وَكُلِّ قَارِيٍّ وَكُلِّ سَامِعٍ
٦١ - أَيْبَاتُهَا^(١): «نَدُّ بَدَا^(٢)»^(٣) «لِذِي النَّهْيِ^(٤)»^(٥): «بُشْرَى لِمَنْ يُتَّقِنُهَا^(٦)»^(٧)



(١) عند الناظم: «أَيْبَاتُهَا»، وعند بقية الشُّرَاح: «أَيْبَاتُهُ».

(٢) بفتح النون وتشديد الدال، نَبَتْ زَكِيَّ الرَّائِحَةِ، قاله: الميهي، والطهطاوي، والضباع.

(٣) قال الضباع في حاشيته ص ٩٥: «يُكْتَبُ بِالْأَلْفِ بَعْدَ الدَّالِ، لِأَنَّهُ مِنَ (الْبُدُوِّ) بِمَعْنَى: الظُّهُورِ» اهـ.

(٤) «نَدُّ بَدَا» في حساب الجُمَّل: ن = ٥٠، د = ٤، ب = ٢، د = ١، ٤ = ١، ١ = ١، فالمجموع: ٦١ بيتاً.

(٥) عند الناظم والميهي والضباع: «تاريخها».

وقال الضباع ص ١٢٢: «وفي نسخة: تاريخه» اهـ، وهي التي عند الطهطاوي ودمشقية.

(٦) «بُشْرَى لِمَنْ يُتَّقِنُهَا» في حساب الجُمَّل: ب = ٢، ش = ٣٠٠، ر = ٢٠٠، ي = ١٠، ل = ٣٠،

م = ٤٠، ن = ٥٠، ي = ١٠، ت = ٤٠٠، ق = ١٠٠، ن = ٥٠، هـ = ٥، ١ = ١،

فالمجموع: ١١٩٨ هـ^(١).

(٧) هذا البيت جاء آخرًا في شرح الناظم والميهي والضباع، والغريب أنه مُقَدَّمٌ في معظم الطبعات على

البيتين اللذين قبله.

(أ) ماذا لو قيل لك إنَّ الجمزوريَّ قد نَظَّمَ التُّحْفَةَ قبل أن يُولَدَ بنحو ستَةِ قُرُونٍ؟!، هذا ما انتهى إليه جمال القرش

في ضبطه للتُّحْفَةِ حيث قال ص ١٥: «قوله: (تاريخه: بشرى) أي: أَلَفَ هذا المتن في تاريخ: ٥٠٣، ورمز

لهذا العدد بـ(بشرى)؛ لأنَّ الباء بـ(٢)، والشين بـ(٣٠٠)، والراء بـ(٢٠٠)، والألف بـ(١)، فالمجموع:

٥٠٣ هـ!!.

حِسَابُ الْجُمْلِ

أ/١ = ١	ك = ٢٠	ر = ٢٠٠
ب = ٢	ل = ٣٠	ش = ٣٠٠
ج = ٣	م = ٤٠	ت = ٤٠٠
د = ٤	ن = ٥٠	ث = ٥٠٠
هـ = ٥	س = ٦٠	خ = ٦٠٠
و = ٦	ع = ٧٠	ذ = ٧٠٠
ز = ٧	ف = ٨٠	ض = ٨٠٠
ح = ٨	ص = ٩٠	ظ = ٩٠٠
ط = ٩	ق = ١٠٠	غ = ١٠٠٠
ي/١٠ = ١٠		

وَقُلْتُ فِي نَظْمِهَا:

«أَبْجَدُ» وَ«هَوَزُ» ثُمَّ «حُطِّي» «كَلَمُنْ»
 وَبَعْدَهَا الرُّوَادِفُ الَّتِي تَلِي:
 فَالْيَاءُ: عَشْرٌ، وَإِلَى الْقَافِ: مِئَةٌ
 «سَعْفَصُ» كَذَا وَ«قَرَشْتُ» فَأَحْفَظُهُنَّ^(١)
 «تَخَذُ» وَ«ضَطْعُ» لِحِسَابِ الْجُمْلِ
 هُنَّ لِأَعْدَادِ الْحِسَابِ مُنْبِئَةٌ



(١) بتحريك الظاء للوزن.

الإسناد الذي أدَّى إِلَيَّ هَذَيْنِ النَّظْمَيْنِ

قرأتُ هاتين المنظومتين نَظْراً في مجلس واحد وذلك في المسجد النبوي على فضيلة الشيخ المُقَرِّئِ أيمن سعيد حفظه الله، وبعد الانتهاء من القراءة قام حفظه الله بإهدائي نسخة من طبعته للمنظومتين وكتبَ على غلافها من الداخل:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه. أما بعد:

فقد قرأ عليَّ الأخ في الله محمد بن فلاح المطيري بالنظر المنظومتين الجزرية والجمزورية بضبطي وتصحيحي واستجازني فأجزته بروايتهما عني وإقراءتهما لمن رآه أهلاً من طلبة العلم داعياً الله أن ينفعه وينفع به، وأرجوه ألا ينساني في صالح دعائه.

وكتبه

أبو أحمد

أيمن أحمد أحمد سعيد

المقرئ الأثري

مقرئ القراءات العشر بالمسجد النبوي الشريف

الجمعة ١٨/٨/١٤٢٨ هـ - ٣١/٨/٢٠٠٧ م

المدينة النبوية

ثم اتَّبَعَهَا بعدُ بالإجازة التالية التي فيها أسانيده حفظه الله.

السُّنْدُوبِيُّ الْمِصْرِيُّ، وَ ٤- الْمُقَرِّي الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَلِيلِ الإسْكَندَرِيِّ الْمَالِكِيِّ الْبَصِيرِ بِقَلْبِهِ، وَ ٥- الْمُقَرِّي الشَّيْخُ أَبِي أَحْمَدَ عَبْدِ السَّاتِرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ بْنِ عَبْدِ الْكَمَشِينِيِّ الْمِصْرِيِّ الدَّرْعَمِيِّ الْمَالِكِيِّ الْبَصِيرِ بِقَلْبِهِ، وَ ٦- الْمُقَرِّي الْمُعَمَّرُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنِ حَسَنِ الْحَلَبِيِّ الدَّمَشْقِيِّ الْحَنْفِيُّ، وَ ٧- الْمُقَرِّي الشَّيْخُ الدُّكُورُ صَفْوَانُ بْنُ عَلْتَانِ بْنِ هَاشِمِ الدَّوْدِيِّ الدَّمَشْقِيِّ، وَ ٨- الْمُقَرِّي الشَّيْخُ أَبِي عَلِيٍّ عَبْدُ الْحَكِيمِ بْنِ عَبْدِ الطَّلِيفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمِصْرِيِّ الْقَاهِرِيِّ الْأَزْهَرِيِّ الْحَتَبِيِّ شَيْخَ مَقْرَأَةِ الْحَامِيعِ الْأَزْهَرِ، وَ ٩- الْمُعَمَّرُ الشَّيْخُ حُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عُسَيْرَانَ الشَّافِعِيِّ الصِّيدَاوِيِّ ثُمَّ الْبَيْرُوتِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَ ١٠- الْمُقَرِّي الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حُبُوسٍ الْمِصْرِيِّ الشَّافِعِيِّ الْأَزْهَرِيِّ، وَ ١١- الشَّيْخُ الدُّكُورُ الشَّرِيفُ / يُوسُفُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ فَوَادٍ الْحُسَيْنِيِّ الْمَرْغَشَلِيِّ الْبَيْرُوتِيِّ، وَ ١٢- الْمُقَرِّي الشَّيْخُ الدُّكُورُ / أَيْمَنُ بْنُ رُشْدِي بْنِ مُحَمَّدٍ أَيْمَنُ بْنُ سُؤَيْدٍ الدَّمَشْقِيِّ، وَ ١٣- الْمُقَرِّي الشَّيْخُ / أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَسَنُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ حَسَنِ بْنِ فَهْمِي بْنِ إِبْرَاهِيمَ السُّكَنْدَرِيِّ الشَّهْرِيَّ بِحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ السُّكَنْدَرِيِّ، وَ ١٤- الْمُقَرَّةُ الْمُعَمَّرَةُ الشَّيْخَةُ / نَفِيسَةُ بِنْتُ عَبْدِ الْكَرِيمِ ابْنِ زَيْدَانَ الْمِصْرِيَّةُ الْقَاهِرِيَّةُ الْحَنْفِيَّةُ الْبَصِيرَةُ بِقَلْبِهَا.

* قُلْتُ: رُتِبَتْ أَسْمَاءُ شُيُوحِي السَّابِقِينَ — جَزَاهُمُ اللَّهُ خَيْرًا — حَسَبَ تَأْرِيخِ إِجَازَتِهِمْ لِي، ثُمَّ رُتِبَتْ أَسَانِيدُهُمْ فِيمَا يَأْتِي الْبَدْءَ بِأَزْلِهِمْ إِسْتَادًا وَانْتِهَاءَ بِأَعْلَانِهِمْ إِسْتَادًا.

الْأَسَانِيدُ الَّتِي أَذْتُ إِلَيَّ الْمُفْلَمَةُ الْجَزَرِيَّةُ مِنْ طَرَفِي الْقُرَاءِ

* أَخْبَرَنِي بِهَا قِرَاءَةً مَنِيَّ عَلَيْهِ نَظَرًا ١- الشَّيْخُ عَبْدُ السَّاتِرِ، وَ هُوَ قَرَأَهَا عَلَى ٢- الشَّيْخِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْكَمَشِينِيِّ الْمِصْرِيِّ الْبَصِيرِ بِقَلْبِهِ، وَ هُوَ عَلَى ٣- الشَّيْخِ حَسَنِ بْنِ فَايِدٍ الزُّرْقَانِيِّ الْمِصْرِيِّ، وَ هُوَ عَلَى ٤- الشَّيْخِ أَبِي النَّحَّاسِ الزُّرْقَانِيِّ الْمِصْرِيِّ، وَ هُوَ عَلَى ٥- الشَّيْخِ سَالِمِ بْنِ أَبِي ذَاعِسٍ الْكَمَشِينِيِّ الْمِصْرِيِّ، وَ هُوَ عَلَى ٦- الشَّيْخِ مُحَمَّدِ السَّيْسِيِّ الشَّهْدَاوِيِّ الْمِصْرِيِّ، وَ هُوَ عَلَى ٧- الشَّيْخِ سُلَيْمَانَ بْنِ مُصْطَفَى السَّيْسِيِّ الشَّهْدَاوِيِّ الْمِصْرِيِّ الشَّافِعِيِّ الْبَصِيرِ بِقَلْبِهِ، وَ هُوَ عَلَى ٨- الشَّيْخِ مُصْطَفَى بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ بْنِ نَاجِي الْغَوْفِيِّ الْمَنْوُوفِيِّ الْمِصْرِيِّ الشَّافِعِيِّ الْمِيهِيِّ الصَّغِيرِ، وَ هُوَ عَلَى ٩- وَالِدِهِ الشَّيْخِ عَلِيِّ الْمِيهِيِّ الْكَبِيرِ الشَّافِعِيِّ الْبَصِيرِ بِقَلْبِهِ، وَ هُوَ عَلَى ١٠- الشَّيْخِ سَالِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّيْنِي الشَّرْقَاوِيِّ الْمِصْرِيِّ، وَ هُوَ عَلَى ١١- الشَّيْخِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَذَرِيِّ الْغَوْفِيِّ الْحُسَيْنِيِّ الشَّافِعِيِّ الشَّرِيفِ الْأَزْهَرِيِّ، وَ هُوَ عَلَى ١٢- الشَّيْخِ أَبِي السُّعُودِ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الْأَسْفَاطِيِّ الْمِصْرِيِّ الْحَنْفِيِّ، وَ هُوَ عَلَى ١٣- الشَّيْخِ شَهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْغَنِيِّ الدَّمِيَّاطِيِّ الشَّافِعِيِّ الْعَزْرَامِيِّ سُلْطَانَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سَلَامَةَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْمَرْاحِيِّ الْمِصْرِيِّ الشَّافِعِيِّ، وَ هُوَ عَلَى ١٥- الشَّيْخِ أَبِي الْقُسُوحِ سَيْفِ الدِّينِ بْنِ عَطَاءِ اللَّهِ الْفَضْلِيِّ الْوَقَاتِيِّ الشَّافِعِيِّ الْبَصِيرِ بِقَلْبِهِ، وَ هُوَ عَلَى ١٦- الشَّيْخِ شَحَادَةَ الْيَمِينِ.

* ح: وَ أَعْلَى مِنْهُ دَرَجَةٌ أَخْبَرَنِي بِهَا قِرَاءَةً مَنِيَّ عَلَيْهِ نَظَرًا ١- الشَّيْخُ أَحْمَدُ، وَ هُوَ قَرَأَهَا عَلَى ٢- الشَّيْخِ حَسَنِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ حَسَنِ أَبِي طَالِبٍ، وَ هُوَ عَلَى ٣- الشَّيْخِ مُحَمَّدَ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ السُّنْدُوبِيِّ، وَ هُوَ عَلَى ٤- الشَّيْخِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ الْمَقَرِّيِّ، وَ هُوَ عَلَى ٥- الشَّيْخِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ خَلْفِ الْحُسَيْنِيِّ الْغَدَوِيِّ الصَّعِيدِيِّ الْمِصْرِيِّ الْمَالِكِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالْحَدَّادِ، وَ هُوَ عَلَى ٦- عَمِّهِ الشَّيْخِ حَسَنِ بْنِ خَلْفِ الْحُسَيْنِيِّ الْغَدَوِيِّ

الصَّعِيدِيّ الْمِصْرِيّ الْمَالِكِيّ، وَهُوَ عَلَى ٧- الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ الشَّيْخِ بِالسُّنُوكِيِّ الْمِصْرِيّ الشَّافِعِيّ الْأَزْهَرِيّ الضَّرِير، وَهُوَ عَلَى ٨- كُلٌّ مِنْ: الشَّيْخِ يُوسُفَ الْبُرْمُونِيّ الْمِصْرِيّ وَ الشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ الدَّرِيّ الْمَالِكِيّ الْأَزْهَرِيّ الشَّيْخِ بِالشَّاهِيّ، وَهُمَا عَلَى ٩- الشَّيْخُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ الْمِصْرِيّ الْأَزْهَرِيّ الْمَالِكِيّ الْمَعْرُوفُ بِسَلْمُونَةَ، وَهُوَ عَلَى ١٠- الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمَ الْعَيْنِيّ الْمِصْرِيّ الْأَزْهَرِيّ الْمَالِكِيّ مُحَرَّرِ الطَّبِيعَةِ صَاحِبُ كِتَابِ "التَّحَارِيرِ الْمُتَنَجِّهِ عَلَى مَثَلِ الطَّبِيعَةِ"، وَهُوَ عَلَى ١١- الشَّيْخُ أَبِي زَيْدَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ بْنِ عَمَرَ الْأَجْهَوِيّ الْمِصْرِيّ الْمَالِكِيّ الْأَزْهَرِيّ، وَهُوَ عَلَى ١٢- الشَّيْخُ أَبِي السَّمَاخِ أَحْمَدُ بْنُ رَجَبِ الْبَقْرِيّ الْمِصْرِيّ، وَهُوَ عَلَى ١٣- الشَّيْخُ شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَمَرَ بْنِ قَاسِمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبَقْرِيّ الشَّتَّائِيّ الْقَاهِرِيّ الشَّافِعِيّ الْأَزْهَرِيّ الضَّرِير، وَهُوَ عَلَى ١٤- الشَّيْخُ الرَّيْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَحَادَةَ الْيَمَنِيّ الشَّافِعِيّ الْمِصْرِيّ، وَهُوَ عَلَى ١٥- وَالِدُهُ الشَّيْخُ شَحَادَةُ الْيَمَنِيّ.

* ح: وَ أَغْلَى مِنْهُ دَرَجَةً أَخْبَرَنِي بِهَا قِرَاءَةً مَنِيَّ عَلَيْهِ نَظَرًا ١- الشَّيْخُ أَحْمَدُ الْمَذْكُورُ سَابِقًا، وَهُوَ قَرَأَهَا عَلَى ٢- الشَّيْخِ حَسَنِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ، وَهُوَ عَلَى ٣- الشَّيْخُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عَامِرَ بْنِ السَّيِّدِ بْنِ عُمَانَ الشَّرْقَاوِيّ الْمِصْرِيّ شَيْخَ عُمُومِ الْمَقَارِي الْمِصْرِيَّةِ الْأَسْتَبِي، وَهُوَ عَلَى ٤- الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ بَكْرٍ الْبَنَاسِيّ الْمُسَوِّفِيّ الْمِصْرِيّ الضَّرِير، وَهُوَ عَلَى ٥- الشَّيْخُ غُنَيْمُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ غُنَيْمِ الْمِصْرِيّ، وَهُوَ عَلَى ٦- الشَّيْخُ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدَ ابْنِ بَدْرِ الْحُرَيْسِيّ الْمِصْرِيّ الشَّافِعِيّ الْمَعْرُوفُ بِالْحُرَيْسِيّ الْكَبِير، وَهُوَ عَلَى ٧- الشَّيْخُ التَّهَامِيّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى ١٤- وَالِدُهُ الشَّيْخُ شَحَادَةُ الْيَمَنِيّ.

* ح: وَ مِثْلُهُ أَتَانِي بِهَا إِجَازَةً ١- الشَّيْخَةُ نَفِيسَةُ، وَهِيَ قَرَأَتْهَا عَلَى ٢- الشَّيْخِ مُحَمَّدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنِ سَعِيدَ، وَهُوَ عَلَى ٣- الشَّيْخُ أَحْمَدُ الْبُرْدَيْسِيّ عَامِر، وَهُوَ عَلَى ٤- الشَّيْخُ مُصْطَفَى بْنُ مَنْصُورَ الْبَاجُورِيّ الشُّشُونِيّ الْمِصْرِيّ، وَهُوَ عَلَى ٥- كُلٌّ مِنْ: الشَّيْخِ مُحَمَّدَ بْنَ مَكِّيَّ بْنِ نَصْرِ الْحُرَيْسِيّ الْمِصْرِيّ الشَّافِعِيّ صَاحِبُ كِتَابِ "نَهَايَةِ الْقَوْلِ الْمُفِيدِ فِي عِلْمِ التَّحْوِيدِ" وَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ سُبَيْعَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَاهِرِيّ الْمِصْرِيّ.

* فَأَمَّا ٥- الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ مَكِّيَّ بْنِ نَصْرِ فَقَلَى ٦- الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْمُتَوَكِّلِيّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى ١٤- الشَّيْخُ شَحَادَةُ الْيَمَنِيّ. وَ أَمَّا ٥- الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ سُبَيْعَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَقَلَى ٦- الشَّيْخُ الْحُرَيْسِيّ الْكَبِير بِإِسْنَادِهِ إِلَى ١٤- الشَّيْخُ شَحَادَةُ الْيَمَنِيّ.

* ح: وَ أَغْلَى مِنْهُ دَرَجَةً أَخْبَرَنِي بِهَا قِرَاءَةً مَنِيَّ عَلَيْهِ نَظَرًا ١- الشَّيْخُ أَيْمَنُ، وَهُوَ قَرَأَهَا عَلَى ٢- صِبْهَرِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدَ عَلِيَّ بْنِ عَبْدِ الْغَنِيِّ الشَّيْبَانِيّ الْمَلَقَبُ بِعُيُونِ السُّودِ أَمِينُ الْإِقْتَاءِ وَ شَيْخُ الْقُرَاءِ فِي حِفْصِ، وَهُوَ عَلَى ٣- الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدَ الصَّبَّاحِ شَيْخُ الْقُرَاءِ وَ الْمَقَارِي بِالْأَذْيَارِ الْمِصْرِيَّةِ الْأَسْتَبِي، وَهُوَ عَلَى ٤- كُلٌّ مِنْ: الشَّيْخِ حَسَنِ بْنِ بَحْيِ الْكُتَيْبِيّ الْمِصْرِيّ الْمَعْرُوفُ بِصِبْهَرِ الْمُتَوَكِّلِيّ وَ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُسَيْنِ الْخَطِيبِ الشُّعَارِ الْمِصْرِيّ، وَهُمَا عَلَى ٥- الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْمُتَوَكِّلِيّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى ١٣- الشَّيْخُ شَحَادَةُ الْيَمَنِيّ.

* ح: وَ مِثْلُهُ أَخْبَرَنِي بِهَا قِرَاءَةً مَنِيَّ عَلَيْهِ نَظَرًا ١- الشَّيْخُ حَسَنُ، وَهُوَ قَرَأَهَا عَلَى ٢- كُلٌّ مِنْ: الشَّيْخِ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ بَدْرِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مَنْصُورَ بْنِ عَطَاءِ اللَّهِ الشَّافِعِيّ الْأَزْهَرِيّ وَ الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَطُوفَةَ بْنِ عَوْضِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ الشَّرْقَاوِيّ ثُمَّ الْقَاهِرِيّ.

- * قائماً ٢- الشيخ عبد الحليم فعلى ٣- الشيخ عبد الشافي بن محمد بن موسى الكحلبي، و هو على ٤- الشيخ محمد بن محمد بن عطية، و هو على ٥- الشيخ الحرثي الكبير بإسناده إلى ١٣- الشيخ شحادة اليميني.
- * و أما ٢- الشيخ إبراهيم فعلى ٣- الشيخ علي الضباع بإسناده إلى ١٣- الشيخ شحادة اليميني.
- * ح: و أعلى منه درجة أخبرني بها قراءة مني عليها نظراً ١- الشيحة فتحة، و هي قرأتها على ٢- الشيخ إبراهيم بن موسى بن محمد بن بكر البناسي المنوفي المصري الصري، و هو على ٣- الشيخ غنيم بن محمد بن غنيم المصري، و هو على ٤- الشيخ الحرثي الكبير بإسناده إلى ١٢- الشيخ شحادة اليميني.
- * ح: و مثله أخبرني بها قراءة مني عليه نظراً ١- الشيخ صفوان، و هو قرأها على ٢- كل من: المقرئ الشيخ محمد بن طه بن عبد القادر بن مصطفى بن موسى سكر الصيادي الحسيني الدمشقي و المقرئ الشيخ أبي الحسن محيي الدين بن حسن بن مرعي بن حسن الكردي الدمشقي، و هما على ٣- الشيخ محمود فائز بن محمد كامل الدبر عطني الدمشقي، و هو على ٤- الشيخ محمد سليم بن أحمد بن محمد علي بن محمد الخلواني الحسيني الشافعي الدمشقي الشهير بالخلواني الصبر، و هو على ٥- والده الشيخ أحمد الخلواني الكبير، و هو على ٦- الشيخ أبي الفوار أحمد بن رمضان بن منصور بن محمد بن محمد المالك المزروقي الحسني المصري ثم المكسي النصير بقلبه، و هو على ٧- الشيخ إبراهيم الغيادي بإسناده إلى ١٢- الشيخ شحادة اليميني.
- * ح: و مثله أخبرني بها قراءة مني عليه نظراً ١- الشيخ عبد الحكيم، و هو قرأها على ٢- الشيخ مصطفى بن منصور الباجوري المنوفي المصري بإسناده إلى ١٢- الشيخ شحادة اليميني.
- * ح: و مثله أثناني بها إجازة ١- الشيخ حسين رحمه الله، و هو قرأها على ٢- الشيخ محمد توفيق بن راجب البابا الدمشقي الحنفي، و هو على ٣- الشيخ أبي الحسن عبد الله بن سليم بن عبد الله المتحد الدمشقي الشافعي، و هو على ٤- الشيخ أحمد بن خالد بن مصطفى ذهقان الدمشقي الشافعي، و هو على ٥- الشيخ أحمد الخلواني الكبير بإسناده إلى ١٢- الشيخ شحادة اليميني.
- * ح: و مثله أخبرني بها قراءة مني عليه نظراً ١- الشيخ عبد السلام، و هو قرأها على ٢- الشيخ عبد الصادق ابن سيد بن أحمد بن عماد، و هو على ٣- الشيخ أحمد الزرناوي، و هو على ٤- الشيخ الحرثي الكبير بإسناده إلى ١٢- الشيخ شحادة اليميني.
- * ح: و مثله أخبرني بها قراءة مني عليه نظراً ١- الشيخ حسن المذكور سابقاً، و هو قرأها على ٢- الشيخ عبد العزيز بن عبد الحفيظ بن محمد بن سليمان، و هو على ٣- الشيخ عثمان بن سليمان بن مراد بن علي أغا، و هو على ٤- الشيخ الحرثي الكبير بإسناده إلى ١٢- الشيخ شحادة اليميني.
- * ح: و أعلى منه درجة أخبرني بها قراءة مني عليه نظراً ١- الشيخ محمد، و هو قرأها على ٢- الشيحة نفيسة بنت أبي العلاء بن أحمد بن محمد صيب الإسكندرية المالكية، و هي على ٣- الشيخ عبد العزيز بن علي بن كحلل الإسكندري المصري المالكي الحسيني شيخ القراء و المقاري بالإسكندرية، و هو على ٥- الشيخ عبد الله ابن عبد العظيم الدسوقي المالكي، و هو على ٦- الشيخ علي الحدادي الأزهري المالكي، و هو على ٦- الشيخ إبراهيم الغيادي بإسناده إلى ١١- الشيخ شحادة اليميني.

* ح : وَ مِثْلُهُ أَخْبَرَنِي بِهَا قِرَاءَةً مَنِي عَلَيْهِ نَظَرًا ١- الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، وَ هُوَ قَرَأَهَا عَلَى ٢- الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ مَخْمُودٍ فَسَازِ الدَّيْرَ عَطَانِي الدَّمَشَقِيَّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى ١١- الشَّيْخِ شَحَادَةَ الْيَمِينِيَّ .

* ح : وَ مِثْلُهُ أَخْبَرَنِي بِهَا قِرَاءَةً مَنِي عَلَيْهِ نَظَرًا مُهَاتِفَةً ١- الشَّيْخُ يُونُسُ ، وَ هُوَ قَرَأَهَا عَلَى ٢- الشَّيْخِ حَسَنِ بْنِ حَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ مُصْطَفَى بْنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ أَحْمَدَ دِمَشْقِيَّةَ الْبُيُوتِيَّ شَيْخَ مَقَارِي لُبَّانَ ، وَ هُوَ عَلَى ٣- الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ سَلِيمِ الْخُلَوَانِيَّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى ١١- الشَّيْخِ شَحَادَةَ الْيَمِينِيَّ .

* ح : وَ أَعْلَى مِنْهُ دَرَجَةً أَخْبَرَنِي بِهَا قِرَاءَةً مَنِي عَلَيْهِ نَظَرًا ١- الشَّيْخُ بُكْرِي ، وَ هُوَ يَرَوِيهَا بِالْإِجَازَةِ عَنِ ٢- الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ سَلِيمِ الْخُلَوَانِيَّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى ١٠- الشَّيْخِ شَحَادَةَ الْيَمِينِيَّ ، وَ هُوَ عَلَى ١١- الشَّيْخِ نَاصِرِ الدِّينِ مُحَمَّدِ ابْنِ سَالِمِ بْنِ عَلِيٍّ الطَّلَاوِيَّ الشَّافِعِيَّ ، وَ هُوَ عَلَى ١٢- شَيْخِ الْإِسْلَامِ زَيْنِ الدِّينِ أَبِي يَحْيَى زَكْرِيَّا بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ أَحْمَدَ بْنِ زَكْرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ السُّنِّيَّ الْقَاهِرِيِّ الْمِصْرِيِّ الْأَزْهَرِيِّ الشَّافِعِيَّ ، وَ هُوَ عَلَى ١٣- الشَّيْخِ زَيْنِ الدِّينِ أَبِي النُّعْمِ رِضْوَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يُونُسَ بْنِ سَلَامَةَ بْنِ الْبَهَاءِ بْنِ سَعِيدِ الْعَقْبِيِّ ثُمَّ الْقَاهِرِيِّ الشَّافِعِيَّ ، وَ هُوَ عَلَى ١٤- الْإِمَامِ الْحَافِظِ حُجَّةِ الْفَرَاءِ وَ مُحَرَّرِ الرِّوَايَاتِ وَ الطَّرِيقِ شَمْسِ الدِّينِ أَبِي الْخَيْرِ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ ابْنِ يُونُسَ الشَّهِيرِ بَابِ الْحَزَرِيِّ الدَّمَشَقِيِّ ثُمَّ الشَّافِعِيِّ الشَّافِعِيَّ .

* قُلْتُ : أَمَا مِنْ طَرِيقِ الْمُحَدِّثِينَ فَاسَانِيدِي مَبْسُوطَةٌ فِي ثَبَتِي " الْكُوكَبِ الدُّرِّي فِي أَسَانِيدِ أَبِي أَحْمَدَ الْمُقَرِّي الْأَثَرِي - الْمُسْتَعِدِّ الْأَحْمَدِ فِي أَسَانِيدِ الْمُقَرِّي أَبِي أَحْمَدَ " (تَحْتَ الْجَمْعِ وَ التَّائِيْفِ) .

ثَانِيًا : تَحْفَةُ الْأَطْفَالِ .

* وَأَمَّا تَحْفَةُ الْأَطْفَالِ فَإِنِّي أَرَوِيهَا عَنْ كُلِّ مَنْ : ١- الْمُقَرَّرَةُ الشَّيْخَةِ فَتْحَةُ بِنْتِ مُحَمَّدٍ ، وَ ٢- الْمُقَرَّرِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ، وَ ٣- الْمُقَرَّرِ الشَّيْخِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، وَ ٤- الْمُقَرَّرِ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّاتِرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، وَ ٥- الْمُقَرَّرِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْحَكِيمِ بْنِ عَبْدِ الْلطِيفِ ، وَ ٦- الْمُقَرَّرِ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، وَ ٧- الشَّيْخِ الدُّكُورِ الشَّرِيفِ / يُونُسَ الْفَرَعَشَلِيَّ ، وَ ٨- الْمُقَرَّرِ الشَّيْخِ حَسَنَ بْنِ سَعِيدِ السَّكَنْدَرِيَّ .

الْأَسَانِيدُ الَّتِي أَذْنَتْ إِلَيَّ تَحْفَةُ الْأَطْفَالِ

* تَقِيَّة :

إِسْنَادُ تَحْفَةِ الْأَطْفَالِ مُتَقَطِّعٌ ، فَلَا يُعْلَمُ مَنْ أَخَذَهَا عَنْ نَاطِمِهَا الشَّيْخِ سَلِيمَانَ الْخَمَزُورِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ .

* أَخْبَرَنِي بِهَا قِرَاءَةً مَنِي عَلَيْهَا نَظَرًا فَتْحَةً ، وَ هِيَ قَرَأَتْهَا عَلَى الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ الْبَنَاسِيَّ ، وَ هُوَ عَلَى الشَّيْخِ غُنَمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ غُنَمٍ ، وَ هُوَ عَلَى الشَّيْخِ الْحُرَيْسِيِّ الْكَبِيرِ ، وَ هُوَ عَلَى الشَّيْخِ التَّهَامِيِّ ، وَ هُوَ عَلَى الشَّيْخِ سَلْمُونَةَ بِإِسْنَادِهِ إِلَى النَّاطِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ .

* ح : وَ أَخْبَرَنِي بِهَا قِرَاءَةً مَنِي عَلَيْهِ نَظَرًا الشَّيْخُ أَحْمَدُ ، وَ هُوَ قَرَأَهَا عَلَى الشَّيْخِ حَسَنِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بِإِسْنَادِهِ إِلَى النَّاطِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ .

* ح : وَ أَخْبَرَنِي بِهَا قِرَاءَةً مَنِي عَلَيْهَا نَظَرًا الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ ، وَ هُوَ قَرَأَهَا عَلَى الشَّيْخَةِ نَفِيسَةَ بِنْتِ أَبِي الْعِلَاءِ ، وَ هِيَ عَلَى الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ كُحَيْلٍ بِإِسْنَادِهِ إِلَى النَّاطِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ .

* ح : وَ أَخْبَرَنِي بِهَا قِرَاءَةً مَنِي عَلَيْهِ نَظَرًا الشَّيْخُ عَبْدُ السَّاتِرِ ، وَ هُوَ قَرَأَهَا عَلَى الشَّيْخِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ سَالِمٍ ، وَ هُوَ عَلَى الشَّيْخِ حَسَنِ بْنِ قَايِدٍ ، وَ هُوَ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي النَّحَّا الزُّرْقَانِيِّ ، وَ هُوَ عَلَى الشَّيْخِ سَالِمِ الْكَمَشِيَشِيِّ ، وَ هُوَ عَلَى الشَّيْخِ مُحَمَّدِ السَّيِّدِي الشَّهْدَاوِيِّ ، وَ هُوَ عَلَى الشَّيْخِ سُلَيْمَانَ السَّيِّدِي الشَّهْدَاوِيِّ ، وَ هُوَ عَلَى الشَّيْخِ النَّمِيهِ الصَّغِيرِ بِإِسْنَادِهِ إِلَى النَّاطِلِمْ رَحِمَهُ اللَّهُ .

* ح : وَ أَخْبَرَنِي بِهَا قِرَاءَةً مَنِي عَلَيْهِ نَظَرًا الشَّيْخُ عَبْدُ الْحَكِيمِ ، وَ هُوَ قَرَأَهَا عَلَى الشَّيْخِ مُصْطَفَى بْنِ مَنْصُورٍ الْبَاخُورِيِّ ، وَ هُوَ عَلَى كُلِّ مَنْ : الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ مَكِّي بْنِ نَصْرِ وَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ سَبِيحٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ .

* فَأَمَّا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ مَكِّي بْنِ نَصْرِ فَعَلَى الشَّيْخِ مُحَمَّدِ الْمُتَوَكِّلِي ، وَ هُوَ عَلَى كُلِّ مَنْ : الشَّيْخُ يُونُسُ بْنُ الْبَرْمُوكِيِّ وَ الشَّيْخُ النَّهْمِيُّ ، وَ هُمَا عَلَى الشَّيْخِ سَلْمُونَةَ بِإِسْنَادِهِ إِلَى النَّاطِلِمْ رَحِمَهُ اللَّهُ .

* وَ أَمَّا الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ سَبِيحٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَعَلَى الشَّيْخِ الْحُرَيْسِيِّ الْكَبِيرِ بِإِسْنَادِهِ إِلَى النَّاطِلِمْ رَحِمَهُ اللَّهُ .

* ح : وَ أَخْبَرَنِي بِهَا قِرَاءَةً مَنِي عَلَيْهِ نَظَرًا الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ ، وَ هُوَ قَرَأَهَا عَلَى الشَّيْخِ عَبْدِ الصَّادِقِ بْنِ سَيِّدٍ ، وَ هُوَ عَلَى الشَّيْخِ أَحْمَدَ الزُّرْبَاوِيِّ ، وَ هُوَ عَلَى الشَّيْخِ الْحُرَيْسِيِّ الْكَبِيرِ بِإِسْنَادِهِ إِلَى النَّاطِلِمْ رَحِمَهُ اللَّهُ .

* ح : وَ أَخْبَرَنِي بِهَا قِرَاءَةً مَنِي عَلَيْهِ نَظَرًا فَهَاتِفَةً الشَّيْخُ يُونُسُ ، وَ هُوَ قَرَأَهَا عَلَى الشَّيْخِ حَسَنِ دِمَشْقِيَّةً ، وَ هُوَ عَلَى الشَّيْخِ مُحَمَّدِ سَلِمِ الْحُلُولَانِيِّ الصَّغِيرِ ، وَ هُوَ عَلَى وَالِدِهِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ الْحُلُولَانِيِّ الْكَبِيرِ ، وَ هُوَ عَلَى الشَّيْخِ أَحْمَدَ الْمَرْزُوقِيِّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى النَّاطِلِمْ رَحِمَهُ اللَّهُ .

* ح : وَ أَخْبَرَنِي بِهَا قِرَاءَةً مَنِي عَلَيْهِ نَظَرًا الشَّيْخُ حَسَنُ ، وَ هُوَ قَرَأَهَا عَلَى كُلِّ مَنْ : الشَّيْخُ عَبْدُ الْحَلِيمِ بْنِ بَشِيرٍ وَ الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَطُورَةَ وَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الْحَفِيطِ .

* فَأَمَّا الشَّيْخُ عَبْدُ الْحَلِيمِ فَعَلَى الشَّيْخِ عَبْدِ الشَّافِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى الْكُحْلِيِّ ، وَ هُوَ عَلَى الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ ابْنِ عَطِيَّةً ، وَ هُوَ عَلَى الشَّيْخِ الْحُرَيْسِيِّ الْكَبِيرِ بِإِسْنَادِهِ إِلَى النَّاطِلِمْ رَحِمَهُ اللَّهُ .

* وَ أَمَّا الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمَ فَعَلَى الشَّيْخِ عَلِيِّ الصَّبَّاحِ ، وَ هُوَ عَلَى كُلِّ مَنْ : الشَّيْخُ حَسَنُ صِهْرِ الْمُتَوَكِّلِي وَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الشَّعَارِ ، وَ هُمَا عَلَى الشَّيْخِ مُحَمَّدِ الْمُتَوَكِّلِي بِإِسْنَادِهِ إِلَى النَّاطِلِمْ رَحِمَهُ اللَّهُ .

* وَ أَمَّا الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ فَعَلَى الشَّيْخِ عُثْمَانَ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ مُرَادِ بْنِ عَلِيٍّ أَغَا ، وَ هُوَ عَلَى الشَّيْخِ الْحُرَيْسِيِّ الْكَبِيرِ بِإِسْنَادِهِ إِلَى النَّاطِلِمْ رَحِمَهُ اللَّهُ .

* هَذَا ، وَ أَوْصِي أَحِبِّي الْمَحَارَ وَ نَفْسِي أَوَّلًا بِتَقْوَى اللَّهِ فِي السَّرِّ وَ الْعَلَانِيَةِ ، وَ أَنْ يَذْكُرَنِي وَ وَالِدَيْ وَ إِخْوَتِي وَ أَهْلِي وَ ذُرِّيَّتِي وَ شَيْوَنِي وَ جَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ فِي صَلَاحِ دُعَائِهِ ، وَ أَذْعُو اللَّهَ أَنْ يُسَرِّ لَهُ أَمْرَهُ ، وَ يُوقِفَهُ لِكُلِّ خَيْرٍ ، وَ يَجْعَلَنِي وَ إِيَّاهُ عَلَى أَثَارِ سَلَفَتَا الصَّالِحِ مُتَمَسِّكِينَ مُهْتَدِينَ مُقْتَدِينَ . فَالْخَيْرُ كُلُّ الْخَيْرِ فِي اتِّبَاعِهِمْ ، وَ أَنْ يَرْزُقَنَا الْإِخْلَاصَ وَ الْمَنَافَعَةَ وَ حَسَنَ الْخَاتِمَةِ ، وَ أَنْ تَكُونَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَ التَّوْحِيدِ وَ السُّنَّةِ ، وَ صَلَّى اللَّهُ وَ سَلَّمَ وَ بَارَكَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَ عَلَى آلِهِ وَ صَحْبِهِ وَ مَنْ تَبِعَهُمْ أَجْمَعِينَ . وَ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَ بِحَمْدِكَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وَ أَتُوبُ إِلَيْكَ .

المُحَرَّرُ

أَبُو أَحْمَدَ

أَيُّمُنُ ابْنُ الْمُقَرِّي الشَّيْخِ أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدٍ

الْمُقَرَّرُ الْأَثَرِيُّ

مُقَرَّرُ الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ بِالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ

أَعْيَدَ

الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ

٥٤٤
المُقَرَّرُ
الْأَثَرِيُّ
١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م

رَقْمُ الْمُحَاكِزِ : ٩٠ / ٩٦١

تَحْرِيرُهُ فِي : يَوْمِ الْجُمُعَةِ ١٨ / ٨ / ١٤٢٨ هـ

الْمُؤَافِقِ : ٣١ / ٨ / ٧٢٠٧

أَعْيَدَ

قائمة مصادر التحقيق

* أولاً: شروح الجزرية:

- الحواشي المفهومة في شرح المقدمة، لابن الناظم، تحقيق فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر، ط الأولى ٢٠٠٦م، أما النسخة الخطية فمن مركز المخطوطات بجامعة الكويت، رقم ٩٤٦ .
- الطرازات المعلمة في شرح المقدمة، لعبد الدائم الأزهرى، دراسة وتحقيق د. نزار خورشيد عقراوي، دار عمار، الأردن، ط الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية، لخالد الأزهرى، تحقيق محمد بركات، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق.
- الفصول المؤيدة للوصول إلى شرح المقدمة، للمزي، تحقيق جمال السيد رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر، ط ٢٠٠٥م.
- اللآلئ السنية شرح المقدمة الجزرية، للقسطلاني، تحقيق أبي عاصم حسن بن عباس، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ومؤسسة قرطبة، مصر، ط الأولى ٢٠٠٤م.
- الدقائق المحكمة في شرح المقدمة، لزكريا الأنصاري، تحقيق د. نسيب نشاوي، دار المكتبي، دمشق، ط الرابعة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، وهي التي اعتمدتها والعزو إليها، أما النسخة الثانية فبتحقيق عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، بيروت، ط الثانية ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م، والنسخة الثالثة بتحقيق محمد غياث الصباغ، مكتبة الغزالي، دمشق.
- شرح المقدمة الجزرية، لطاش كبري زاده، تحقيق د. محمد سيدي محمد محمد الأمين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ط الأولى ١٤٢١هـ، وهي التي اعتمدتها والعزو إليها، أما النسخة الثانية فبتحقيق فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر، ط الأولى ٢٠٠٧م.
- الفوائد السرية في شرح الجزرية، لابن الحنبلي، تحقيق جمال السيد رفاعي، دار البعثة، مصر، توزيع مكتبة الرشد، الرياض، ط ٢٠٠٦م.

- المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، لملا علي القاري، تحقيق أسامة عطايا، دار
الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، ط الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، وهي التي
اعتمدتها والعزو إليها، أما النسخة الثانية فبتحقيق عبد القوي عبد المجيد، مكتبة
الدار، المدينة النبوية، ط الأولى ١٤١٩هـ، والنسخة الثالثة بمراجعة وإعداد مكتب
أضواء السلف، دار المنهاج، مصر، ط الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- الفوائد المسعدية في حل الجزرية، للمسعدي، تحقيق جمال السيد رفاعي، مكتبة أولاد
الشيخ للتراث، مصر، ط ٢٠٠٥م.
- الجواهر المضيئة على المقدمة الجزرية، للفضالي، دراسة وتحقيق عزة بنت هاشم
معيني، مكتبة الرشد، الرياض، ط الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- الفوائد المفهمة في شرح الجزرية المقدمة، لابن يالوشة، تحقيق د. جمال فاروق
الدقاق، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، وهي التي اعتمدتها
والعزو إليها، أما النسخة الأخرى فبتحقيق أحمد عناية، دار الكتب العلمية،
بيروت، ط الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- المنحة العطرية في شرح المقدمة الجزرية، للبرنابادي، غني بنشره أبو سعيد شمس
الدين.
- الفوائد التجويدية في شرح المقدمة الجزرية، لعبد الرازق موسى، دار ابن القيم،
الرياض، ودار ابن عفان، القاهرة، ط الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- الروضة الندية شرح متن الجزرية، لمحمود محمد عبد المنعم العبد، دار الصحابة،
طنطا، ط ٢٠٠٤م.
- شرح المقدمة الجزرية، للدكتور إبراهيم بن سعيد الدوسري، دار الحضارة،
الرياض، ط الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- دروس مهمة في شرح الدقائق المحكمة، لسيد لاشين أبو الفرح، دار الزمان، المدينة
النبوية، ط الثانية ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- مختصر شرح المقدمة الجزرية، لعلي حسن سليمان، دار ابن الجوزي.

* ثانياً: شروح التحفة:

- فتح الأقفال بشرح تحفة الأطفال، للناظم سليمان الجمزوري، تحقيق عبد العزيز بن محمد بن منصور الجربوع، دار الذكرى، ط الأولى ١٤٢٤هـ، وهي التي اعتمدتها والعزو إليها، أما النسخة الأخرى فمن مطبوعات دار إحياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركائه (طبعة قديمة).
- فتح الملك المتعال في شرح تحفة الأطفال، للميهي، تحقيق جمال السيد رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر، ط ٢٠٠٣م.
- التحفة العنبرية في معرفة الأحكام القرآنية (ملحقٌ به شرحٌ للتحفة)، للطهطاوي، الإدارة المركزية للمعاهد الأزهرية، القاهرة، ط ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- منحة ذي الجلال في شرح تحفة الأطفال، للضباع، تحقيق أبي محمد أشرف بن عبد المقصود، أضواء السلف، الرياض، ط الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- حاشية الضباع على فتح الأقفال، تحقيق د. ياسر بن إبراهيم المزروعى، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط الثانية ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- تقريب المنال بشرح تحفة الأطفال، حسن دمشقية، تحقيق رمزي سعد الدين دمشقية، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

* ثالثاً: طبعات المنظومتين:

- طبعة العلامة علي محمد الضباع، ضمن «إتحاف البررة بالمتون العشرة»، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٥م.
- طبعة الشيخ أيمن بن رشدي سويد، دار المنهاج، جدة، ط الثانية ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، الجزرية فقط.
- طبعة الشيخ أيمن بن أحمد بن أحمد بن سعيد، دار الزمان، المدينة النبوية، ط الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- طبعة الشيخ د. أشرف محمد فؤاد طلعت، دار الإمام البخاري، مصر، ط الثانية ١٤٢٧هـ.
- مذكرة الشيخ حسن بن مصطفى الوراقى، المسماة «إعانة المستفيد بضبط متني التحفة

والجزرية في علم التجويد»، وهي موجودة على موقع «ملتقى أهل الحديث» على الشبكة العنكبوتية.

- طبعة الشيخ سيد مختار أبو شادي، دار الطبري، مصر، ط الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- طبعة الشيخ عبد الحكيم بن أبي رَؤاش، دار القاسم، الرياض، ط الأولى ١٤٢٠هـ.
- طبعة الشيخ د. ياسر بن إبراهيم المزروعى، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط الثانية ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

- طبعة بمراجعة وتدقيق الشيخ محمد حسام سبسي، الكويت.
- طبعة الشيخ حمد الله حافظ الصفتي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر، ط ٢٠٠٤م.

- طبعة الشيخ جمال بن إبراهيم القرش، الدار العالمية، الإسكندرية، ط الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

- طبعة الشيخ د. محمد بن شرعي، القاهرة، ١٤١٥هـ، الجزرية فقط.
- طبعة عُني بها مركز ابن الجزري الإسلامي لتحفيظ القرآن الكريم وتدرّس علومه، الرفاع الشرقي - البحرين، ط الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- طبعة عُنت بها الإدارة المركزية للمعاهد الأزهرية، القاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- طبعة باكستانية قديمة عليها شرح باللغة الأردية وحواشٍ بالعربية، لمحمد أظهر حسن، أَرَّخَ انتهاءه منها في ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م، مكتبة مير محمد كتب خان آرام باغ، كراتشي، ورمزتُ لها بالطبعة الباكستانية الثانية، أما الأولى فهي صادرة عن الدار نفسها.

* رابعاً: كُتُبُ أُخرى:

- الجامع للمتون العلمية، لعبد الله بن محمد الشمراني، دار الوطن، الرياض، ط الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

- إمتاع الفضلاء بتراجم القراء، لإلياس بن أحمد البرماوي، دار الزمان، المدينة النبوية، ط الثانية ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكي الصقلي، تحقيق د. عبد العزيز مطر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ط ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، لمحمود الألوسي، شرحه محمد بهجة الأثري، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- طيبة النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى، المدينة النبوية، ط الثالثة ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، لنصر الهوريني، تحقيق عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، جمع وإعداد د. وليد أحمد الحسين الزبيري وآخرين، مجلة الحكمة، بريطانيا، ط الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.



الفهرس

- تقریظات المشایخ الفضلاء حفظهم الله ٧
- أجزاء مُقدِّمة التَّحْقِيقِ ١٩
- مُفْتَحُ الْكِتَابِ ٢١
- الحديث عن «المقدمة الجزرية» لأبن الجزري رَحِمَهُ اللهُ ٢٤
- الحديث عن «تحفة الأطفال» للإمام الجمزوري رَحِمَهُ اللهُ ٥٢
- ترجمة موجزة لابن الجزري رَحِمَهُ اللهُ ٥٧
- ترجمة موجزة للجمزوري رَحِمَهُ اللهُ ٦٠
- مَنْظُومَةُ الْمُقَدِّمَةِ فِيمَا يَجِبُ عَلَى قَارِئِ الْقُرْآنِ أَنْ يَعْلَمَهُ ٦٥
- التَّعْلِيقَاتُ عَلَى الْمُقَدِّمَةِ الْجَزَرِيَّةِ ٧٣
- مُقَدِّمَةُ «الْجَزَرِيَّةِ» ٧٥
- ١- بَابُ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ ٨١
- ٢- بَابُ صِفَاتِ الْحُرُوفِ ٨٦
- ٣- بَابُ التَّجْوِيدِ ٩٠
- ٤- بَابُ التَّرْقِيقِ ٩٣
- ٥- بَابُ اسْتِعْمَالِ الْحُرُوفِ ٩٥
- ٦- بَابُ الرِّاءَاتِ ١٠١
- ٧- بَابُ اللَّامَاتِ وَأَحْكَامِ مُفَرَّقَةٍ ١٠٢
- ٨- بَابُ إِدْعَامِ الْمُتَمَاتِلِينَ وَالْمُتَجَانِسِينَ ١٠٥
- ٩- بَابُ الضَّادِ وَالظَّاءِ ١٠٦
- ١٠- بَابُ التَّخْدِيرَاتِ ١١٥
- ١١- بَابُ الثُّونِ وَالْمِيمِ الْمُسَدَّدَتَيْنِ وَالْمِيمِ السَّاكِنَةِ ١١٦
- ١٢- بَابُ أَحْكَامِ الثُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ ١١٧
- ١٣- بَابُ الْمَدِّ ١٢٠

- ١٢٢ - ١٤- بَابُ مَعْرِفَةِ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ
- ١٢٧ - ١٥- بَابُ الْمَقْطُوعِ وَالْمَوْصُولِ
- ١٤٠ - ١٦- بَابُ التَّنَائِاتِ
- ١٤٧ - ١٧- بَابُ هَمْزِ الْوَصْلِ
- ١٤٩ - ١٨- بَابُ الْوَقْفِ عَلَى أَوَاخِرِ الْكَلِمِ
- ١٥٠ - خَاتِمَةُ «الْجَزَرِيَّةِ»
- ١٥١ - خَاتِمَةُ حَوْلِ خَاتِمَةِ الْجَزَرِيَّةِ
- ١٥٥ - مَتْنُ تَحْفَةِ الْأَطْفَالِ وَالْعُلَمَاءِ فِي تَجْوِيدِ الْقُرْآنِ
- ١٦١ - التَّعْلِيلَاتُ عَلَى تَحْفَةِ الْأَطْفَالِ
- ١٦٣ - مُقَدِّمَةُ «التَّحْفَةِ»
- ١٦٥ - ١- أَحْكَامُ التُّونِ السَّائِكَةِ وَالتَّنْوِينِ
- ١٦٩ - ٢- حُكْمُ التُّونِ وَالْمِيمِ الْمُسَدَّدَتَيْنِ
- ١٧٠ - ٣- أَحْكَامُ الْمِيمِ السَّائِكَةِ
- ١٧٢ - ٤- أَحْكَامُ لَامِ «أَل» وَلَامِ الْفِعْلِ
- ١٧٥ - ٥- فِي الْمِثْلَيْنِ وَالْمُتَقَارِبَيْنِ وَالْمُتَجَانِسَيْنِ
- ١٧٦ - ٦- أَقْسَامُ الْمَدِّ
- ١٧٩ - ٧- أَحْكَامُ الْمَدِّ [مَعَ الْهَمْزِ وَبِدُونِهِ]
- ١٨١ - ٨- أَقْسَامُ الْمَدِّ اللَّازِمِ
- ١٨٣ - خَاتِمَةُ «التَّحْفَةِ»
- ١٨٤ - حِسَابُ الْجُمْلِ
- ١٨٥ - الإِسْنَادُ الَّذِي أَدَّى إِلَيَّ هَذَيْنِ النَّظْمَيْنِ
- ١٩٣ - قائمة مصادر التحقيق
- ١٩٩ - الفهرس

الاحكام

«الْمَقْدِمَةُ الْجَزْئِيَّةُ» وَ«تَحْفَةُ الْأَطْفَالِ»

سيدنا محمد وآله وسلم
 رضي الله عنه
 البشارة بغيره الاذكياء عين
 ما شاء الله السج الامام العلامة
 شاه امير خجائن ابا

كَلَامٌ
فَضِيحٌ
وَحَفَّةُ الْأَطْفَالِ

[illegible]